الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع

دور نظام المعلومات المحاسبية في حساب مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA

دراسة حالة: مؤسسة صناعة الكوابل - فرع جنرال كابل - بسكرة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير
تخصص: محاسبة

إعداد الطالبة:
- **سميحة بوحفص**

الأستاذ المشرف:
- **الدكتورة : مفيدة يحياوي.**

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الصفة	الجامعة
الدكتور / عبد الحميد غوفي	رئيسا	أستاذ التعليم العالي– جامعة بسكرة.
الدكتور / مفيدة يحياوي	مقررا	أستاذ محاضر- جامعة بسكرة.
الدكتور / جمال خنشور	ممتحنا	أستاذ محاضر- جامعة بسكرة.
الدكتور / عمر شريف	ممتحنا	أستاذ محاضر- جامعة باتنة.

الموسم الجامعي:2012-2013

شكـر و عـرفـان

انجاز هذا العمل أداء هذا الواجب ووفقنا إلى الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على
ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من
واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة ***الدكتورة: يحياوي مفيدة*** التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها

.إتمام هذا البحث ونصائحها القيمة التي كانت عونا لي في

مؤسسة صناعة الكوابل – فرع جنرال كابل – بسكرة. نشكر كل موظفي ولا يفوتنا أن

كما أتوجه بالشكر إلى كل أساتذتنا الكرام الذين أناروا لنا طريق العلم.

و الحمد لله ربي العالمين.

شكـرا ...

إهــــــــــــــداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك .... **الله جل جلاله.**

.. إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلّ الله عليه وسلم.

إلى ملاكي في الحياة .. إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها .... **أمي الحبيبة.**

إلى القلب الكبير ...... **والدي العزيز..** إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار.. إلى من كلله الله بالهيبة والوقار

إلى توأم روحي ورفيقة دربي ... **(أمال) أختي**

إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكراهم فؤادي إلى أخواني .. **صدام و حمادة.**

إلى كل ... **الأهل و الأقارب .**

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي .. إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت ، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير .. إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم إلى ... **صديقاتي و زميلاتي .**

أمينة ، أم الخير، إيمان، بوكة، سعاد، سهام، عدوية ، فايزة ، كنزة ، راضية، مريم ، هاجر ، هدى.

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح

إلى. **أساتذتنا الكرام .**

الملـخـص

خلق القيمة غاية تطمح لها كافة المؤسسات التي لها وزنها و تأثيرها في السوق ، فهي تنمي من قدرتها على البروز في المحيط الذي تسيطر عليه سواء كانت تهدف من خلال تعظيمها لقيمتها إلى أن تكون أقوى من ناحية المنافسة أو أن تكون هي المسيطرة، فكل مؤسسة لها هدفها و غايتها، و للوصول لهذه الغاية لابد أن توفر كافة المعلومات اللازمة التي لا بد منها لتقدير القيمة بصورتها العددية ، هذه القيمة التي حددها العديد من الباحثين بعدة مؤشرات خلال السنوات السابقة و من أهمها مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA.

و من هذا المنطلق فإن إشكالية هذه الدراسة تعلقت بدور نظام المعلومات المحاسبية في حساب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA ، و ذلك من خلال إستخدام مخرجات هذا النظام كمدخلات في عملية حساب القيمة الاقتصادية المضافة EVA ، حيث حاولنا من خلال الإعتماد على الجانب النظري لكلا المتغيرين من إختبار هذه الدراسة على مؤسسة صناعة الكوابل كعينة لدراستها و محاولة حساب قيمتها الإقتصادية المضافة EVA بناءا على المعلومات المقدمة من نظام معلوماتها المحاسبية.

و عليه توصلنا لنتيجة تبين أن القيمة الإقتصادية المضافة EVA لا يمكن التوصل لقيمتها دون أن تتوفر كافة المعطيات اللازمة و التي تعد من أبرز مخرجات نظام المعلومات المحاسبية سواء كانت معبرا عنها بقيم نقدية أو بنسب مؤوية ، بالإضافة إلى أن القيمة الإقتصادية المضافة EVA مؤشر فعال و معبرة عن واقع المؤسسة و إعطاء صورة واضحة لها في محيطها.

الكلمات المفتاحية

- القيمة ؛
- خلق القيمة ؛
- القيمة الإقتصادية المضافة EVA ؛
- نظام المعلومات ؛
- نظام المعلومات المحاسبية .

Abstract

Creating value is the purpose of all the enterprise that have their own place and effect in market , they have the capacity to occupy a prominent place in their environment either to be strong in competition or to be the dominating one , each enterprise has its own goal and purpose to reaching this goal, it is necessary to have the useful information thought which to get the exact value, this value has been fixed by different researchers in different indications last years of which the most important is economic value added EVA.

On the basis of that, the problem of this study is related to the role of accounting data system to account the indicator of economic value added EVA through using the outcomes of this system as incomes to calculate the economic value added EVA, we tried , through basing on theoretical part to both of the variables, to use this study in Industry cable company as a sample of study to get its economic value added EVA according to data given by its own accounting data system.

So we get a result which indicates that we can't research the value of economic value added EVA without having all the necessary information which are considered among the most important outcomes of accounting data system whether they are Expressive in cash or with percentage. In addition, the economic value added EVA is a considerable indicator Expressive the reality of enterprise, and giving a good image about it in its environment.

Key Words

- The Value ;
- Creation Value ;
- Economic Value Added (EVA) ;
- Data System ;
- Accounting Data System.

Resumé

La création de valeur est l'objectif de toutes entreprises économiques qui ont du poids et d'influence, ils développent leur capacité à se démarquer dans l'environnement ou ils dominent, soit par la maximisation de sa valeur, ils veulent être plus fort du côté concurrentiel ou c'est ils qui sont dominantes, chaque entreprise a son but et sa finalité, et pour attendre cette finalité il devrait disposer de toute l'information nécessaire et essentiel pour le calculer de sa valeur numérique, cette valeur fixée par de nombreux chercheurs par plusieurs indicateurs au cours de ces dernières années, entre autre la valeur économique ajoutée EVA.

De ce point de vue, la problématique de cette étude concerne le rôle du système d'information comptable dans le calcul de l'indice de la Valeur économique ajoutée EVA, et cela grâce à l'utilisation des sorties de ce système comme entrées dans le processus de calcul de la valeur économique ajoutée EVA, nous avons essayé en s'appuyant sur l'aspect théorique des deux variables à les tester sur l'entreprise des industries de câble comme échantillon d'étude et d'essayer de calculer la valeur économique ajoutée EVA, en s'appuyant sur les informations fournies par son système d'information comptable.

Et enfin on a montré que la valeur économique ajoutée EVA on ne peut pas atteindre sa valeur sans avoir toutes les données nécessaires qui sont les sorties du système d'information comptable, qu'il soit exprimé en valeurs monétaire ou des pourcentages, ainsi que la valeur économique ajoutée est un indice efficace et expressif de la réalité de l'entreprise et lui donner une image claire dans son environnement.

Les mots clés

- La valeur ;
- La création de valeur ;
- la valeur économique ajoutée (EVA) ;
- Système d'information ;
- Système d'information comptable.

خطة البحث

خـطــة الـبـحـــث

المحتوى	الصفحة
شكـر و عـرفـان	
الملـخـص	
خـطــة الـبـحـث	
الـمقدمـة الـعـامــة	أ
الإطـــار الـنـظـــري	
الفصل الأول: مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA	
تـمـهـيـد	**3**
المبحث الأول : خلق القيمة	**4**
المطلب الأول: مدخل مفاهيمي لخلق القيمة	**4**
الفرع الأول :مفهوم القيمة	**4**
الفرع الثاني :مفهوم خلق القيمة	**6**
الفرع الثالث: نتائج تطور مفهوم خلق القيمة	**8**
المطلب الثاني: أساسيات خلق القيمة	**8**
الفرع الأول: مبادئ و أهداف خلق القيمة	**8**
الفرع الثاني: الأطراف المستفيدة من خلق القيمة	**9**
الفرع الثالث: القيمة المتبادلة بين الأطراف ذات المصلحة	**11**
المطلب الثالث: أهم العوامل المؤثرة في خلق قيمة المؤسسة	**11**
الفرع الأول: القرارات المالية	**12**
الفرع الثاني: نظرية الوكالة	**13**
الفرع الثالث: حوكمة الشركات	**15**
المبحث الثاني: مقاييس تقييم خلق القيمة	**17**
المطلب الأول: مقاييس التقييم الإستراتيجية	**17**
الفرع الأول: نموذج منحنى القيمة	**17**
الفرع الثاني: نموذج Marakon Associates	**19**
الفرع الثالث: نموذج التقييم لـ Fruhan-Mckinsey	**20**
المطب الثاني : مقاييس التقييم المالية التقليدية	**21**
الفرع الأول: العائد على الاستثمار ROI	**21**
الفرع الثاني: الربح المتبقي RI	**21**
الفرع الثالث: العائد على حقوق الملكية ROE	**22**

المطلب الثالث: نماذج التقييم المالية الحديثة	23
الفرع الأول: تطور المؤشرات المحاسبية إلى مؤشرات مالية و إقتصادية	23
الفرع الثاني: نماذج الجانب محاسبي	23
الفرع الثالث: نماذج جانب السوق	25
المبحث الثالث: مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA وطرق حسابه.	27
المطلب الأول: نظرة تاريخية حول مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA	27
الفرع الأول : لمحة حول شركة Stern-Stewart & Co	27
الفرع الثاني : نشأة مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA	28
الفرع الثالث: مؤسسات تبنت العمل بالقيمة الإقتصادية المضافة EVA	29
المطلب الثاني: عموميات حول مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA	32
الفرع الأول : تعريف مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA	32
الفرع الثاني: حساب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA	33
الفرع الثالث: إيجابيات و محددات إستخدام القيمة الإقتصادية المضافة EVA	35
المطلب الثالث: حساب عناصر مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA	36
الفرع الأول: حساب NOPAT و CI و ROCI	36
الفرع الثاني: المداخل الترجيحية لحساب التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال WACC	37
الفرع الثالث : حساب تكلفة رأس المال	38
خلاصة الفصل الأول	43
الفصل الثاني: نظام المعلومات المحاسبية و دوره في حساب مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA	
تمهيد	45
المبحث الأول: مدخل لنظام المعلومات	46
المطلب الأول: النظام	46
الفرع الأول: تعريف النظام و مكوناته	46
الفرع الثاني: خصائص النظام و أهدافه	48
الفرع الثالث: تصنيفات النظام	49
المطلب الثاني : المعلومات	51
الفرع الأول: تعريف البيانات و المعلومات	51
الفرع الثاني: أنواع و خصائص المعلومات	52
الفرع الثالث: دور المعلومات	54
المطلب الثالث: نظام المعلومات	54

الفرع الأول: أساسيات حول نظام المعلومات	55
الفرع الثاني: أنشطة و خصائص نظام المعلومات	57
الفرع الثالث: أنواع ومعوقات نظام المعلومات	59
المبحث الثاني : ماهية نظام المعلومات المحاسبية	62
المطلب الأول: تعريف و خصائص نظام المعلومات المحاسبية	62
الفرع الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبية	62
الفرع الثاني : خصائص نظام المعلومات المحاسبية	63
المطلب الثاني: وظائف و مكونات نظام المعلومات المحاسبية	64
الفرع الأول : وظائف نظام المعلومات المحاسبية	64
الفرع الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبية	65
الفرع الثالث: أهداف و شروط نظام المعلومات المحاسبية	67
المطلب الثالث: عناصر نظام المعلومات المحاسبية و العوامل المؤثرة فيه	67
الفرع الأول : الشروط الواجب توفرها في نظام المعلومات المحاسبية	67
الفرع الثاني: عناصر نظام المعلومات المحاسبية	68
الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبية	69
المبحث الثالث: تصميم نظام معلومات محاسبية فعال لحساب مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA	70
المطلب الأول: تصميم نظام المعلومات المحاسبية	70
الفرع الأول: تحليل النظام و الأساليب المعتمدة في تصميم نظام المعلومات المحاسبية	70
الفرع الثاني:إجراءات تصميم نظام المعلومات المحاسبية	74
الفرع الثالث: عصرنة نظام المعلومات المحاسبية	75
المطلب الثاني: أهم التعديلات الموصى بها لحساب عناصر القيمة الإقتصادية المضافة	77
الفرع الأول: كيف يستطيع نظام المعلومات المحاسبية إضافة قيمة للمؤسسة	77
الفرع الثاني: التعديلات الضرورية لحساب القيمة الإقتصادية المضافة	78
الفرع الثالث: حساب NOPAT و CI بعد التعديلات	80
خلاصة الفصل الثاني.	81
الإطـار الـتـطـبـيـقـي	
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل – فرع جنرال كابل – بسكرة	
تـمـهـيـد	84
المبحث الأول :عرض وتقديم مؤسسة صناعة الكوابل – فرع جنرال كابل - بسكرة	85
المطلب الأول : عرض مفاهيمي لمؤسسة صناعة الكوابل – فرع جنرال كابل - بسكرة	85

الفرع الأول : نشأة المؤسسة	85
الفرع الثاني : التعريف بمؤسسة صناعة الكوابل –فرع جنرال كابل- بسكرة	86
الفرع الثالث : أهمية المؤسسة و نشاطها	87
المطلب الثاني: المتعاملين مع المؤسسة و عوامل نجاحها	89
الفرع الأول: الموردين	89
الفرع الثاني: الزبائن (العملاء)	89
الفرع الثالث : عوامل نجاح المؤسسة	89
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمؤسسة صناعة الكوابل- فرع جنرال كابل- بسكرة	90
الفرع الأول: المديرية العامة	90
الفرع الثاني: مديريات المؤسسة	90
الفرع الثالث: التعريف بمديرية المالية و المحاسبة	93
المبحث الثاني: تقييم واقع نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة	95
المطلب الأول: مكونات نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة	95
الفرع الأول: المدخلات	96
الفرع الثاني: المعالجة	96
الفرع الثالث: المخرجات	96
المطلب الثاني: تصميم نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة	97
الفرع الأول : تحليل النظام في المؤسسة محل الدراسة و الأساليب المعتمدة في هذا التحليل	97
الفرع الثاني: خطوات تصميم و تنفيذ نظام المعلومات المحاسبية	99
الفرع الثالث: تحليل مخرجات نظام المعلومات المحاسبية	101
المبحث الثالث: المساهمة في حساب مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA للمؤسسة	104
المطلب الأول: حساب عناصر معادلة القيمة الإقتصادية المضافة EVA (NOPAT ، CI)	104
الفرع الأول: التعديلات اللازمة لحساب NOPAT و CI	104
الفرع الثاني: حساب نتيجة التشغيل بعد الضريبة NOPAT	104
الفرع الثالث: حساب الأموال المستثمرة CI	105
المطلب الثاني: التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال WACC	107
الفرع الأول: حساب تكلفة الأموال الخاصة	108
الفرع الثاني : تكلفة الأموال المقترضة	111
الفرع الثالث: حساب التكلفة المتوسطة المرجحة WACC	112
المطلب الثالث: القيمة الإقتصادية المضافة EVA للمؤسسة لفترة 2007-2009	112

الفرع الأول: حساب مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة للمؤسسة للفترة 2007-2009	**112**
الفرع الثاني: تمثيل مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA	**113**
الفرع الثالث: تحديد العناصر المؤثرة في القيمة الإقتصادية المضافة EVA	**115**
خلاصة الفصل الثالث	**117**
الخاتمة العامة	**119**
قائمة المراجع	**123**
قائمة الأشكال	**131**
قائمة الجداول	**132**
قائمة الملاحق	

المقدمة العامة

الـمـقـدمـــــة الـعـــامـــــة

في ظل حاجة المؤسسات الإقتصادية إلى زيادة أرباحها للحفاظ على مساهميها و جذب أكبر قدر ممكن من المستثمرين، و إيجاد قاعدة متينة لتثبت مكانتها أمام منافسيها و تعطي صورة ذات مصداقية أكثر في محيطها، هذه الصورة التي كانت تعطى بطريقة مبهمة نوعا ما فلم تكن تعبر عن واقع المؤسسة بصورة واضحة، إلا أنه و بفضل التطورات الحاصلة في مجال الأعمال و الدراسات المالية الحديثة في الإدارة المالية عموما و دور الإدارة في تعظيم أرباح المساهمين خصوصا، و أثبتت دراسات تطبيقية ضعف المؤشرات المحاسبية في قدرتها على التنبؤ بالأرباح المتوقعة لعدد من الأسباب منها إستغلال مرونة بعض السياسات المحاسبية في تعظيم الربح المحاسبي للمؤسسة، و على إثرها ظهرت عدة مقاييس تعتمد على القيمة الاقتصادية و الربح الاقتصادي للمؤسسة بدلا من الاعتماد على الربح المحاسبي، بحجة أن التقويم الاقتصادي لمنشأة أبعد أفقا من منظور النموذج المحاسبي في اخذ القرارات المستقبلية، و من هذه المقاييس مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA.

يعد مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة من أبرز و كذا أحدث إتجاهات التحليل المالي و التي تعتبر من المؤشرات البسيطة و السهلة الفهم، ونتيجتها تعطي رؤية صادقة على الواقع المالي للمؤسسة، فقد أثبتت مصداقية هذا المؤشر بناءا على دراسات معمقة و مثبتة تطبيقيا، فمن أوجدها كان يهدف لتسهيل عملية توجيه قرارات المستثمرين إتجاه المؤسسة محل الدراسة للإستثمار فيها دون الإضرار بمصالحهم المالية، و لكن بالرجوع للواقع المعاش خاصة بالمؤسسات الجزائرية فهذا المؤشر كغيره من المؤشرات الأخرى مهمل و غير معمول به لعدة اسباب قد يكون من أبرزها نقص المعلومات المسهلة و المساهمة في حساب هذه القيمة، أو أن هذا المعيار لم يستوفي بعد أهداف المستثمرين الجزائريين سواءا لأن نظرتهم مالية بحة للمؤسسات أم أنهم لم يتطرقو بعد لمؤسساتهم حسب المنظور الإقتصادي، و لعل أهم سبب هو أن النقطة الأبرز و المسهلة للعمل بهذا المؤشر هي أن تكون المؤسسات أسهمها متداولة في البورصة، و لحساب هذا المؤشر نجد أنه يجب الرجوع إلى المعلومات المحاسبية لتحديد قيمته عدديا، هذه المعلومات ما هي إلا مخرجات لنظام المعلومات المحاسبية و الذي يعد من أهم الأنظمة بالمؤسسة.

نجد أن المؤسسات ترتكز في سير نشاطها الإداري على التناسق الموجود بين مختلف أنظمتها الإدارية في كل مستوياتها لما لهذه الأنظمة من أهمية في تزويد المسيرين و الأطراف الخارجية بكافة المعلومات المراد الحصول عليها، و يعد النظام المالي و المحاسبي من أهم هذه الأنظمة إذ يرتكز على كل ما يخص الجانب المالي و طرق تسييره من جهة و إدارته من جهة أخرى و اتخاذ القرارات التي تعتمد عليه من جهة ثالثة، هذا النظام بدوره ينقسم لعدة أنظمة و منها نظام المعلومات المحاسبية فهو أحد هذه الأنظمة الجزئية، فهو يشمل كافة الجوانب المترجمة

لأرقام في شكل قوائم مالية هذه القوائم تعتبر مرجع في اتخاذ العديد من القرارات، و من أبرز ما يميز هذا النظام انه مرن، يتأقلم مع مختلف المتغيرات الحديثة التي تطرأ على محيط هذه المؤسسات.

بناءا على أن نظام المعلومات المحاسبي يعطي كمخرج مجموعة مختلفة من القوائم المالية، و التي تم الإعتماد عليها من قبل الباحثين في مجال مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة، مما كان له دور كبير في تسهيل مهمتهم المتمثلة في إعطاء نظرة إقتصادية للمؤسسة في محيطها بناءا على واقعها المحاسبي الراهن المترجم في شكل أرباح محاسبية.

و على ضوء هذا يمكننا طرح الإشكالية التالية:

مـــا هـــو دور نـظـام المعلومات المحاسبية في حساب مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA ؟

الأسئلة الفرعية:

يمكننا تحليل الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة؟ و كيف يتم حسابه؟
- ما هو نظام المعلومات المحاسبية؟ و ما هي مخرجاته؟
- هل يساهم نظام المعلومات المحاسبية في تحديد مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة لإعطاء نظرة إقتصادية للمؤسسة؟

فرضيات البحث:

إنطلاقا من الأسئلة الفرعية السابقة يمكننا تحديد الفرضيات التالية:

- ✓ يعتبر مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة مؤشرا واقعيا و فعالا في الوقت الحالي ؛
- ✓ يساهم نظام المعلومات المحاسبية في حساب المؤشرات المالية الحديثة ؛
- ✓ تساهم المعلومات المحاسبية المبينة في المستندات و الوثائق من تحديد مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة لإعطاء نظرة إقتصادية للمؤسسة.

أسباب إختيار الموضوع :

أسباب إختيارنا لهذا الوضوع نلخصها في النقاط التالية :

- ✓ أهمية مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA بالنسبة للمؤسسات اللإقتصادية ؛

- ✓ تبيان ضرورة نظام المعلومات المحاسبية و أهميته داخل أي مؤسسة إقتصادية و تحديد ضرورته لحساب هذا المؤشر؛
- ✓ محاولة تطبيق هذا المؤشر على المؤسسات الجزائرية ، رغم قلة المعلومات و عدم توفر محيط يسهل القيام بهذه العملية ؛
- ✓ محاولة إضافة مرجع جديد إلى المكتبة الجامعية؛

أهداف الدراسة:

لعل الإتجاهات التقليدية المتبعة في التحليل المالي كانت تسلط الضوء على واقع المؤسسة من الجانب المحاسبي و المالي فكان الإقبال على تطبيقها جد موسع، أما بظهور الجوانب الحديثة و التي تسعى لتوسيع نطاق الرؤية إلى أن تمس جوانب أخرى كانت مهملة من قبل و لعل من أبرزها الجانب الإقتصادي .

و من خلال تطرقي لهذا الموضوع اهدف لإبراز أهمية مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة بصورة منهجية معمقة و توسيع مداها فهي لا تقتصر على عملية حسابية فقط، و إنما هي معيار تحليلي مقيم للمؤسسة على عدة اصعدة ، دون أن ألغي الدور الهام الخاص بنظام المعلومات المحاسبية و مخرجاته المتمثلة في مختلف القوائم المسهلة في إعطاء هذا المؤشر الصفة العددية الدقيقة .

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث من خلال إطاره النظري المجسد في جانبه التطبيقي، كمحاولة لإعطاء قيمة علمية تبرز من خلال الدراسات الحديثة في المجال المطروح للبحث و معالجتها باسلوب منهجي و فني يرقى بالموضوع المطروح للدراسة.

إضافة إلى القيمة العملية و تسليط الضوء على واقع الجانب المدروس في مؤسسة لا تعمل بهذا المؤشر و في محيط لا يفرض عليها متابعة التطورات الحديثة و التقنيات الجديدة المعمول بها عالميا في إطار التحليل المالي و التقييم على مستوى عدة أصعدة.

الدراسات السابقة :

فيما يخص الدراسات السابقة، بالإضافة إلى الأعمال التي قام بها العديد من الباحثين في العالم من أساتذة جامعيين، و هيأت علمية ومهنية التي تناولت موضوع مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة أو نظام المعلومات المحاسبية، هناك عدد لا بأس به من الأساتذة الجامعيين الجزائريين قاموا بدراسات قريبة إلى الإشكالية التي تناولتها منها رسائل الماجستير التالية:

- **ضامن وهيبة (2007-2008)** التي تطرقت لدور دور القيمة الاقتصادية المضافة EVA في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و خلصت لنتيجة أن هذا المؤشر له فعالية كبيرة لإعطاء تقييم واقعي للأداء المالي للمؤسسة.
- **رزقي محمد (2007-2008)** الذي تطرق لموضوع أثر القرارات المالية على قيمة المؤسسة الاقتصادية و الذي حاول من خلال حساب مؤشر EVA تبيان مدى تأثير القرارات المالية (من ناحية التمويل الداخلي أو الخارجي) على قيمة المؤسسة سواء بهدم قيمتها أو بخلق قيمة.
- **طرابلسي سليم (2008-2009)** تطرق لموضوع تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الجزائرية و ذلك على اعتبار أن نظام المعلومات المحاسبية أصبح نظام آلي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا يستدعي منهم تخصيص وقت كبير لمراقبته و تعديله و تحليله لذا حاول الباحث أن يعطي دفع للعاملين به للإهتمام به و تفعيله.
- **حواس صالح (1994-1995)** موضوعه حول أهمية ودور نظام المعلومات المحاسبي وتطوره من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الحديث حيث حاول الباحث هنا تبيان الدور الذي يمثله نظام المعلومات المحاسبية و تطرق في تلك الفتر لتبيان تطوره للصورة الحديثة .

منهج الدراسة:

لمعالجة هذا البحث إعتمدنا في الجانب النظري من البحث على المنهج الوصفي للمعلومات المجمعة من مختلف مصادرها و توظيفها بما يخدم متغيراته المدروسة.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي فلجأنا للمنهج التحليلي لتحليل البيانات و المعلومات التي تخدم هذا الجانب و المجمعة من المصدر، كما إستعملنا تقنية المقابلة و دراسة الحالة لجمع ما يلزم من بيانات.

هيكل البحث:

يشتمل موضوع هذه الدراسة "دور نظام المعلومات المحاسبية في حساب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA" على ثلاثة فصول مقسمة إلى مباحث ومطالب بالإضافة إلى مقدمة وخلاصة لكل فصل.

إعتمدنا هذه الخطة في ترتيب وتسلسل عناصرها بهذا الشكل بطريقة تخدم الغرض والموضوع، وبالعمل على توضيح الإطار لكل من التغيرين الأساسيين للموضوع ، تحديد العلاقات والترابط بينهما.

- **الفصل الأول :مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA**

و نتعرض فيه إلى : خلق القيمة بصورة موجزة و أهم مقاييس تقييم خلق القيمة ، يليها عرض لأهم العناصر المتعلقة بمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA

- **الفصل الثاني نستعرض فيه: نظام المعلومات المحاسبية و دوره في حساب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA.**

نعرض فيه: مفهوم نظام المعلومات كنقطة أولى، يليها عرض لماهية نظام المعلمات المحاسبية ، بعدها معرفة كيفية تصميم نظام معلومات محاسبية فعال لحساب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافةEVA.

- **الفصل الثالث : الذي يتناول دراسة ميدانية لمؤسسة صناعة الكوابل – فرع جنرال كابل - بسكرة.**

- و التي سنقوم فيه بحساب مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة لهذه المؤسسة بناءا على المعلومات المجمعة من نظام معلوماتهم المحاسبية و لتبيان دوره في تسهيل هذه العملية.

الإطـــــار النظـــري

الفصل الأول

تـمـهـيـد

هدف أي مؤسسة إقتصادية هو أن تكون الرائدة في مجالها مقارنتا بمثيلاتها من المؤسسات سواء كانت في نفس النشاط أو في نفس السوق، هذه الريادة لها عدة أوجه قد تكون بإنتشارها في الأسواق أو بتعظيم أرباحها أو بوضعيتها في السوق المالية (البورصة) ، أو كافة الأوجه مجتمعة، هذا ما جعل الأطراف المهتمة بالمؤسسة الداخلية منها و الخارجية تلجأ لعدة أساليب لتبرز هذا الهدف بصورة أكثر وضوح.

إذ نجد أن الباحثين و على مر الفترات التي مر بها الإقتصاد و السوق بعدة تقلبات و تطورات فقد حاول الباحثون مواكبتها بمختلف تغيراتها السابقة منها و الراهنة و مدى تأثيرها على المؤسسة، و لعل أبرز توجه لهم كان فيما يخص تأثيرها على جانب الأداء المالي للمؤسسة و ذلك بإعطاء تحليل لما يعد من أبرز النقاط التي كانت تعد مهملة بالنسبة للمؤسسة ألا و هي قيمة المؤسسة ، هذه النقطة التي درست من جانبي تعظيم القيمة و هدمها، و عليه فقد خلصت أغلب البحوث الموجهة في هذا الجانب إلى إعطاء مجموعة من المؤشرات و المقاييس الكمية منها و النظرية لتحليل النقطة السابقة .

و من خلال هذا العرض سنحاول تبيان ماهية خلق القيمة في المؤسسة و ما أبرز المؤشرات المعمول بها لقياسها الذي يعد من أهم المؤشرات التي لقيت رواجا EVAو سنركز دراستنا على مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة واسعا من جانب المؤسسات الهادفة للتوسع و الإنتشار في السوق لإعتباره مؤشرا إقتصاديا ذا طابع محاسبي .

المبحث الأول : خلق القيمة

الإهتمام بالربح المحاسبي كمؤشر لوضعية المؤسسة المالية صار غير معمول به حاليا إذ أنه لم يعد يعطي نظرة صحيحة للوضعية الحقيقية للمؤسسة مقارنتا بمثيلاتها في السوق، و بفعل التطور الملحوظ في الجوانب المالية بالمؤسسة صار يؤخذ بالنظرة الاقتصادية و التي ولدت ما يسمى بخلق القيمة فهو من أبرز المواضيع الحديثة التي أُعطيت إهتماما كبيرا من قبل الباحثين في المجال الاقتصادي ، و من خلال العناصر التالي تقديمها سنحاول إعطاء توضيح موجز حول هذه التوجهات و ذلك بإبراز جانب خلق القيمة كالتالي:

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي لخلق القيمة

إحتل مصطلح "خلق القيمة" مكانة كبيرة في الآونة الأخيرة من قبل مراكز القيادة و التسيير في المؤسسات الإقتصادية ، حيث صار الهدف الأبرز هو خلق القيمة من قبل الأطراف المسيرة للمؤسسة، إذ صار هذا الهدف مسارا إستراتجيا لأغلب المؤسسات الاقتصادية، و فيما يلي سنتطرق لتعريف القيمة أولا و يليها إعطاء مفهوم موجز حول خلق القيمة كالتالي:

الفرع الأول : مفهوم القيمة

تعد القيمة في المؤسسة جانبا هاما لابد من دراسته من قبل المؤسسة أولا ثم يأتي بعدها دور الأطراف الخارجية، فهي تعد حاليا من أهم النقاط الواجب الاطلاع عليها لإعطاء حكم صحيح حول الوضع الراهن للمؤسسة، هذه القيمة و إن بدت للناظرين لها في شكلها النهائي سهلة التقدير فهي من الصعب بما كان إعطاء وصف أو قيمة دقيقة تعبر عنها و هذا نظرا لأهميتها البالغة.

أولا- تعريف القيمة : مصطلح القيمة تم تناوله في عدة دراسات و في مجالات مختلفة ،و لعل أقدم نظرية في هذا المجال ما جاء في نظرية القيمة عند إبن خلدون في مضمون قيمة السلع و الخدمات حيث عرف القيمة قائلا :" إن المفادات و المكتسبات* ، كلها أو أكثرها إنما هي قيم الأعمال الإنسانية "[1] ،حيث ربط قيمة السلع و الخدمات بالجهد البشري المبذول للحصول عليها ، أي أبرز أهمية العمل في إعطاء قيمة للأشياء.

هذه النظرية تلتها عبر الزمن عدة دراسات مختلفة في عدة علوم و لعل أهم الدراسات الخاصة بهذه النقطة في علم الاقتصاد هي ما جاء به كـل من آدم سميـث Adam Smith (1723- 1791) ، دافيـد ريكـاردو David Ricardo (1772-1823) ، **ستيوارت ميل** Stuart Mil (1806-1873) ،**كارل ماركس** Marx Karl (1818-1883) ، **و غيرهم على مر العصور و مختلف الدراسات و المدارس و التوجهات ، فآدم سميث Adam Smith كتب عن القيمة ما يلي: " يجب ملاحظة أن كلمة القيمة لها معنيين مختلفين فهي تعني أحيانا منفعة شيء محدد ، و أحيانا تعني الاختيار الذي تمنحه حيازة هذا الشيء بشراء أشياء أخرى، و يمكننا تسمية الأولى بقيمة الاستعمال، و الأخرى قيمة الاستبدال".[2]**

و في وقتنا الراهن تظهر القيمة كمفهوم شامل في علوم التسيير ، حيث يرى كل من المستشارين بريشيت و ديسيرمو (Brechet & Desreumaux) بأن :" القيمة مفهوم نظامي متحرك في علوم التسيير و الهدف من تعميم النظرية التنظيمية هو تحقيق قراءة متآلفة و معمقة ".[3]

ثانيا- مفاهيم حول القيمة في المؤسسة : إنه لمن الصعب إعطاء مفهوم موحد للقيمة و هذا نظرا للتوجهات المختلفة التي تطرقت لها ، و فيما يخص القيمة في المؤسسة فيمكن تعريفها حسب نوعها و إستخداماتها على النحو التالي:

---

* - **المفادات و المكتسبات=** السلع و الخدمات.

[1] - الطيب داودي ، **نظرية القيمة عند ابن خلدون**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة بسكرة،الجزائر، 2001، ص 26.

[2] - Bernard Guerrien, **dictionnaire d'analyse économique,** la découverte, paris, 1996, p-p(508,509).

[3] - Christian Hoarau, Robrt Teller,**Création de valeur et management de l'entreprise**,Viubert ,paris, 2001, p-p (8,9).

1- القيمة السوقية: و هي تعبير عن قيمة الأصل في السوق و يطلق عليها كذلك بالقيمة النقدية فهي الجانب النقدي للأصول عند تحويلها إلى مالك آخر أو بيعها، و قيمه الأصل في السوق تعكس أهمية المؤسسة و إجماع المشترين المحتملين للأصل. [1]

أي أن القيمة السوقية هي نتاج عرض الأصل في السوق و تقييمه من قبل الزبائن بقيم نقدية لإقتنائه.

2- القيمة الدفترية: هي تعبير محاسبي لقيمة الأصل في سجلات المؤسسة حيث تعرف على النحو التالي: " لأصل معين تكون القيمة الدفترية هي التكلفة التاريخية لذلك الأصل مطروحا منها الإهتلاك المتراكم، أما بالنسبة لمشروع الأعمال تكون القيمة الدفترية عبارة عن مجموع القيم الدفترية لكل الأصول الفردية مطروحا منها القيمة الدفترية للخصوم الفردية، و في الإطار المحاسبي يطلق على ذلك المصطلح القيمة الصافية أو حقوق الملكية الدفترية ". [2]

3- القيمة المتبقية: بعد إهتلاك الأصل كليا (محاسبيا) و لا يزال له فائدة فإن قيمته في هذه المرحلة تسمى بالقيمة المتبقية ، هذه القيمة تختلف عن قيمة الخردة و التي يقصد بها أن الأصل لم تعد به أي فائدة.

4- قيمة شهرة المحل: تمثل مجموع الصفات الغير قابلة للوزن أو القياس بدقة و التي تجذب الزبائن إلى مؤسسة أعمال معينة ، و هي في جوهرها توقع لإستمرار تفضيل العملاء و تشجيعهم لأي سبب من الأسباب، و يتم حسابها بالفرق بين السعر المدفوع نظير مؤسسة الأعمال المكتسبة و القيمة السوقية العادلة للأصول المكتسبة مع إستبعاد الخصوم. [3]

أي أن شهرة المحل هي الربحية الزائدة الناتجة عن القدرة على جلب الزبائن، المبدأ فيها أنها غير ملموسة.

5- القيمة الإستعمالية و القيمة التبادلية: في إطار قيام آدم سميث بمعالجة القيمة ، عند تناوله لكيفية تحديد قيمة المبادلة و بناءا على فكرة تقسيم العمل ، نجد أنه يفرق بين معنيين للقيمة، فيوضح أن إحداها تدعى القيمة الإستعمالية، و يعني بها منفعة الشيء ، أما الأخرى فتدعى قيمة المبادلة و تعني ما للشيء من قدرة على شراء سلع أخرى، و قدم آدم سميث مثاله الشهير عن التناقض الذي يمكن أن يسفر عنه وجود هذين المفهومين للقيمة، فالواقع العملي أثبت أنه لا يمكن أن نجد شيئا ما يتمتع بقيمة إستعمالية كبيرة في حين أن قيمته التبادلية ضئيلة أو منعدمة و العكس صحيح و من أمثلة ذلك الماء و الماس . [4]

6- قيمة التصفية : هذه القيمة تظهر في حالة تصفية المؤسسة نتيجة تعرضها لأي سبب من أسباب الحل و تعرف على أنها: " صافي المبالغ النقدية و التي يمكن الحصول عليها عند بيع الأصول مطروحا منها الخصوم، و هذه القيمة تكون عادة أقل من قيمتها الإقتصادية كمشروع قائم بالفعل و مستمر، و هي ذات أهمية في عمليات المساومة لأنها تمثل الحد الأدنى للقيمة. [5]

أي أن هذه القيمة ليست قيمة لذاتها و إنما تم تقديرها تبعا للظرف الراهن ألا و هو تصفية المؤسسة، فهناك أطراف أخرى يعوزها إستخدام الأصل عند بيعه من قبل المؤسسة المراد تصفيتها و ذلك مقابل دفع مبلغ معين و هذا ما يعبر عنه بالإستخدام البديل أو قيمة التصفية.

الفرع الثاني :مفهوم خلق القيمة

بعد التطرق لمفهوم القيمة بالمؤسسة نستطيع الآن إعطاء مفهوم لخلق القيمة و ذلك بتتبع التسلسل التالي:

---

[1] - طارق عبد العال حماد، **موسوعة المعايير المحاسبية الدولية : المحاسبة عن الاستثمارات و المشتقات المالية** ، الدار الجامعية، الطبعة الثالثة ، الإسكندرية، 2002-2003، ص- ص(44،45).

[2] - المرجع نفسه، ص- ص(57،58).

[3] - احمد جميل توفيق، **أساسيات الإدارة المالية** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان، 1984، ص 476.

[4] - عادل احمد حشيش ، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان، 1995، ص 174.

[5] - زينات دراجي، نعيمة غلاب، **تحليل مقاربات تقييم المؤسسة**، الملتقى الدولي اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، اكتوبر2004، ص3.

أولا- ظروف تطور مفهوم خلق القيمة : من أبرز ظروف تطور مفهوم خلق القيمة نجد : [1]

1- الحاجة للأموال و المنافسة: في ظل المنافسة الشديدة من أجل الحصول على الأموال بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية و نمو الاقتصاديات الدولية ، برزت بعض القواعد المحاسبية و المالية و ظهرت أيضا مفاهيم جديدة كخلق القيمة و يبدو ذلك واضحا من خلال نجاح بعض المؤسسات التي تهتم بالرفع المالي، حيث سمح تطور مفهوم خلق القيمة للمؤسسات بطلب مختلف حاجياتها مما أدى إلى إرتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في سنوات الثمانينات الشيء الذي أسهم في تسارع وتيرة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين الخواص أو العموميين في أسواق رؤوس الأموال، فساد عدم التنظيم المالي و صعب إقتناء الأموال بكثرة و حرية بصفة مباشرة من السوق، الشيء الذي جعل المؤسسات تبحث عن معيار تحتكم إليه لتحقيق الإستقرار المالي .

2- بروز أهمية المساهم: يعد المساهم من أبرز الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة خاصةً من الجانب المالي فهو يمثل أحد الممولين للمؤسسة، و له أهمية بالغة في إطار المؤسسة إذ أنه و في التسعينيات ظهرت عدة مجموعات تمثل نشاط المساهم مثل (معاهد الاستثمار، صناديق المعاش، ومنظمات أخرى مسيرة لمنتجات الادخار الجماعي...)، و التي هدفها إيجاد مكانة مستقرة للمساهم، فقد أعطته الحق في طلب مردودية معقولة في ظل ظروف السوق.

فتطور مفهوم خلق القيمة ميزته العودة القوية للمساهم في الدول الأوربية، و لقد إتضح ذلك عند توحيدها لعملتها (اليورو) التي أمدت شفافية للإستثمارات بتشكيل محفظة مالية تتميز بالتنويع في إطار التوجهات الإستراتيجية للمؤسسة، مما أعطى إمكانية أكبر للمساهمين لممارسة الضغوط على المؤسسات.

ثانيا- تعريف خلق القيمة : فخلق القيمة كما يعرف حاليا تم التطرق له سابقا و لكن بتسمية أخرى، و يعد ألفرد مارشال Alfred Marchall (1890) من الأوائل الذين أشاروا له من خلال التطرق لدراسة { الربح الإقتصادي } و الذي عرفه على أنه: " الربح المتبقي المتاح للمساهمين بعد تخفيض تكلفة رأس المال".[2]

أما الفكر الأكثر حداثة و الذي مفهومه أقرب لمفهوم خلق القيمة فقد إهتم به عدة باحثين لعدة سنوات طويلة و من أبرزهم نجد ما جاء في الدراسة فيشر Fisher (1907-1930) و التي أكدها ويليامز Williams(1938) حيث بينا أن المفهوم المالي للقيمة يجمع بين سعر الأصل و الدخل المحتمل الحصول عليه في المستقبل.[3]

بالإضافة لـ: Markovitz (1952) ، Miller و Modigliani (1963) ، Scholes و Black (1973)، Hax و Majluf (1984) ، Thaler و Bondt (1985) ، kooller و Murrin (1990-1996) ، Stewart و Ohlson (1995) و غيرهم كثر، و بناءا على تتبع أفكار هؤلاء بالترتيب نستطيع الخروج بمجموعتين من الأبحاث لإعطاء مفهوم أشمل نوعا ما لخلق القيمة و هما :[4]

- ✓ فرضية وجود هيكل مالي أمثل يعظم قيمة المؤسسة.
- ✓ فرضية كفاءة السوق المالي.

1- فرضية وجود هيكل مالي أمثل: يسعى كافة المفكرين لإثبات وجهات نظرهم فيما يخص خلق القيمة بناءا على فرضيات يضعونها و يحاولون إثبات صحتها و فرضية وجود هيكل مالي أمثل يعظم قيمة المؤسسة هي إحدى هذه الفرضيات التي تم الإهتمام بها خلال الفترة الأولى من تطور مفهوم خلق القيمة، إذ نجد أنه في سنة

---

[1] - بريكة السعيد، مسعي سمير، **تقييم المنشأة الاقتصادية: مدخل القيمة الاقتصادية المضافة EVA** ، الملتقى الدولي: صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف – مسيلة، الجزائر، أفريل 2009، ص- ص(6،7).

[2] - Michal alboy , **Decision Financiers et creation de valeur** , Economica , paris , 2000 , P367.

[3] - Geoffry Poitras **, valuation of equity Securities: History , Theory and application**, World scientific Publishing Co, London,2010, p337.

[4] - ضامن وهيبة ، **دور القيمة الاقتصادية المضافة EVA في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر، 2007-2008، ص- ص(2،3).

1958 طور كل من Miller وModigliani و شرحا الفرضية على إعتبار أن قيمة المؤسسة لا علاقة لها بالهيكل المالي ، إلا أنه في سنة 1963 عاد الاقتصاديان و أثبتا أن قيمة المؤسسة تزداد مع كل زيادة في الأموال المقترضة، و في سنة 1973 أكد Scholes و Black على أن الإقتراض لا يؤثر على قيمة هذه الأخيرة ، و هذا يرجعنا للدراسة الأولى لعام 1958 التي أشارت إلى أن الاستثمارات هي أصل و جوهر خلق القيمة في المؤسسة [1] ، و هذا ما جاء في دراسة فيشر Fisher (1907-1930) و التي أكدها ويليامز Willaims(1938) حيث بينا أن المفهوم المالي للقيمة يجمع بين سعر الأصل و الدخل المحتمل الحصول عليه في المستقبل. [2]

و في سنة 1952 حاول Markovits الإجابة على إشكالية مطروحة حول تأثير السوق على قدرة الإستثمارات لتقييم العائد و المخاطر، إذ أنه أخذ التغاير (cov*) بعين الإعتبار ، و يعتبر مقياسا لحجم المخاطر التي تتعرض لها القيمة السوقية لورقة مالية ما ، فكلما زادت قيمته (التغاير) كلما كان ذلك دليلا على أن حجم المخاطر كبير، و يقصد بالتغاير مدى التلازم الذي يربط بين عوائد الاستثمارات بهدف الوصول إلى تحقيق أكبر عائد ممكن على الاستثمارات (الأسهم أو الأصول المالية أخرى)، و في سنة 1964 جاء Sharp بنموذج السوق و الذي عن طريقه صار بالإمكان تقدير حجم مخاطر السوق التي لا يمكن تجنبها، حيث عوض التغاير في هذا النموذج بعلاقة تربط عائد الورقة المالية و مؤشر السوق ببعضهما[3] ، تبعتهم في سنة 1972 دراسة كل من Black و jensen scholes،علاقة المخاطر المتوقعة مقابل عائد المحفظة المالية ، إذ أثبتت هذه الدراسة وجود علاقة خطية بين العائد المتوقع و المخاطر التي يمكن وقوعها (علاقة طردية)، و أكد على صحة هذه الدراسة عدة باحثين منهم Friend و Blume (1972) و من ثم Fama و Macbeth (1973) . [4]

هذه الدراسات و في حوصلتها فتحت المجال نحو التساؤل التالي لفرضية كفاءة سوق رأس المال.

2- فرضية كفاءة سوق رأس المال: في هذه الفرضية حاول كافة من عمل على أساسها معرفة ما إذا كان هناك سوق رأس مال كفء أم لا و من أبرز العاملين فيها كانت دراسة لـ Bernard و thomas (1989) حيث قاما بمقارنة أسهم لمؤسسات تقوم بالدعاية و نشر معلومات مشجعة و أسهم لمؤسسات أخرى ذات سمعة سيئة و هذا لفترة 6 أشهر فكانت النتيجة إن العائد المتوسط للمحفظة المالية للمؤسسات الأولى أكبر بـ 6% من العائد المتوسط للمحفظة المالية للمؤسسات الثانية، و هو ما يدل على وجود سوق كفء. [5] هذه الدراسة جاءت بناءا على تساؤل طرحه bondt و Thaler (1985) هل يوجد سوق للأسهم؟ مع ربط هذه الأسواق إن وجدت بالسلوك الفردي (الإيجابي و السلبي) و المعلومات التي ترتد عليه. [6]

إن كافة الدراسات السابقة تتجه نحو هدف واحد و هو كيفية خلق القيمة التي تعد من أهم الاتجاهات المدروسة في الوقت الراهن .

الفرع الثالث: نتائج تطور مفهوم خلق القيمة

من أبرز نتائج تطور مفهوم خلق القيمة نجد : [7]

أولا- التركيز على المردودية : عادة ما ينتظر المساهمون عائد مناسب يأخذ بعين الاعتبار أسعار الفائدة و الخطر الملازم للمؤسسة ..إلخ، هذا ما جعل كبرى المؤسسات العالمية تهتم بالعائد الذي يمنح للمساهم، و أما بالنسبة لصناديق المعاشات فإنتشار مفهوم خلق القيمة جعلها تتبنى إجراءات التحكيم و إعادة التخصيص

---

[1] - Grégory Denglos, **La Création de valeur : Modéles, Mesure, diagnostic** , Dunod, paris, 2003, p-p(10 ,11).

[2] - Geoffry Poitras **,**Op.cit , p337.

[*] **- cov** = covarianc. (يعرف التغاير على انه مقياس إحصائي لعملية الربط بين متغيرين مختلفين)

[3] - Grégory Denglos , op, cit, p11.

[4] - Cristiana Doina tudor , **gestion de portefeuille et modélisation des séries temporelles – théories et application empiriques** , Publibook , France , 2012, P49.

[5] - منير إبراهيم الهندي ، **الفكر الحديث في مجال الاستثمار** ، منشأة المعارف، الطبعة الأولى، الإسكندرية ، مصر، 1999، ص 263.

[6] - Amos Susskind, **la finance comportementale**, larcier , Bruxelles , Belgique, 2005, P43.

[7] - بريكة السعيد، مسعي سمير، مرجع سابق، ص 8.

المتكررة في تركيبة محفظتها المالية حسب التقييم الوارد حول صكوك المؤسسات المشكلة للمحفظة، الشيء الذي ساهم في تركيز المؤسسات حول العائد و أعادت تعريفها لتوجهاتها الإستراتيجية.

ثانيا- تغيير نمط إدارة المنشاة : إن تغير إتخاذ القرارات على مستوى المؤسسة الإقتصادية و سبل إدارتها من خلال ما يسمى الآن الحوكمة المؤسساتية* ، أعطى لها شفافية في التسيير، ذلك أن الإدارة تدمج السلطة الثانية المتمثلة في المساهمين و باقي الشركاء كنتيجة لتجسيد مفهوم خلق القيمة، و قد قام المسيرون في إطار الاتصال المالي الإستراتيجي بعرض النشرات المالية المختلفة ، بالإضافة إلى تقرير لجنة المراقبة بإعتبار أن هذه الأخيرة مستقلة عند إعدادها لتقريرها حول نشاط المؤسسة، إضافةً إلى عنصر مهم يتعلق بسياسات التوزيعات على الشرائح المختلفة من الإجراء، فقد حقق المسيرون و إطارات المؤسسات في سنوات التسعينات جزءا من التوزيعات مرتبط بإصابتهم و يتجلى ذلك من خلال مؤشرات التقييم و العائد، هذه الوضعية تكشف عن ارتباط مباشر بين خلق القيمة للمساهم مع عمل المسيرين أي أن عمل هذا الأخير مرتبط بعائد الأسهم.

المطلب الثاني: أساسيات خلق القيمة

خلق القيمة أساس قيام أي مؤسسة و هذا من وجهة النظر المعاصرة أي أن له مبادئ و أهداف و التي نستعرضها في العناصر الآتية:

الفرع الأول: مبادئ و أهداف خلق القيمة

لخلق قيمة للمؤسسة هناك مجموعة من المبادئ لا بد من تتبعها لتحقيق أهداف معينة من وراء خلق القيمة هذه المبادئ و الأهداف هي:

أولا- مبادئ خلق القيمة: و من أهمها نجد:[1]

1- تحقيق أقصى قدر من الثروة من أصحابها: النهج الذي يكمن وراء خلق القيمة هو النهج التعاقدي، فهي ملك المساهمين الذين يختارون قادتهم ومندوبي السلطة لإدارة رؤوس أموالهم، وعلاقة المساهمين بالموردين والموظفين و المستهلك التعاقدية هي أكثر أو أقل إستقرارا، فكل شريك من المرجح أن يجد ما يصبو إليه من علاقاته التعاقدية، ولكن كلها تصب في إطار خلق قيمة مضافة للمساهمين.

2- لخلق القيمة، يجب أن نعترف أن رأس المال له ثمن؟: الأسهم ليست مصدر بدون مقابل، لأن الأسهم هي من الأصول المحفوفة بالمخاطر تتطلب معدل عائد مرتفع ، و إذا لم يكن رأس المال مدفوع على نحو كاف، فإن إعادة توزيع رأس المال على أنشطة الأخرى من المرجح أن يوفر عائدا أعلى.

3- إذا كانت المؤسسة ليست لديها قدرة الأداء التي هي أكبر من تكلفة الأموال (الأسهم والديون)، فإنه لا ينبغي أن تبحث في الإستثمار أو تنويع، .بل يجب أن تستخدم التدفق النقدي من خلال ما يدفع للمساهمين، في شكل أرباح أو إعادة شراء حصة.

ومن ثم فإن المقصود بهذه المبادئ هو توفير التدبير المسبق من فرصة الاستثمار وتدبير آخر من الأداء المالي .

ثانيا- أهداف خلق القيمة : من أهم الأهداف نذكر:[2]

- ✓ تعظيم قيمة الأسهم المشكلة لرأس مال المؤسسة ؛
- ✓ تعديل سياسة توزيع الأرباح المحققة ؛
- ✓ رسم استراتيجيات البقاء لمواجهة ما يصادف المؤسسة من مشاكل ؛
- ✓ توليد أو تحقيق تدفقات نقدية كافية لضمان حد أدنى من التوزيعات على المساهمين.

و لعل أهم و ابرز هدف هو:

- ✓ خلق قيمة للمساهم، أي تعظيم ثروة الملاك في الأجل الطويل.

---

* - **الحوكمة المؤسساتية** : أو ما تعرف بالإدارة الرشيدة و هي لا تعبر عن قوانين ملزم العمل بها و إنما هي تنظيم و بيان للسلوك الجيد في إدارة المؤسسة وفقا للمعايير و الأساليب التي تحقق توازنا بين مصالح الأطراف المختلفة.

[1] - Bulletin COB, **Création de valeur actionnariale et communication financiére**, n°346, Bourse de paris, Mai 2000, p 45.

[2] - بريكة السعيد، مسعي سمير، مرجع سابق، ص 8.

الفرع الثاني: الأطراف المستفيدة من خلق القيمة

إن الأطراف المستفيدة من القيمة التي تخلقها المؤسسة هي تلك الأطراف التي لها تأثير عليها و المؤسسة تأثر بهم من عمال و مساهمين و زبائن و المجتمع الخارجي و يمكن تقسيمهم على النحو التالي:

أولا- خلق القيمة للأطراف الداخلية : نقصد بهم الأطراف المنتمون للمؤسسة داخليا و هم :

1- المساهمين: يطلق عليهم كذلك تسمية حملة الأسهم أو الملاك أو أصحاب رؤوس الأموال، إذ أن خلق القيمة يعتبر الهدف الأساسي المنشود من طرف المسيرين لصالح حملة الأسهم حيث أن "مفهوم خلق القيمة هو نتيجة و محصلة لمدخل تعاقدي ، فقد تم توكيل المسيرين من طرف المساهمين بتسيير أموالهم بالإستثمار و بإحتجاز جزء منها في المؤسسة بالشكل الذي يؤدي إلى تعظيم قيمة أسهمهم ".[1] أي تعظيم قيمة المؤسسة.

حيث أكدت عدة دراسات أن القيمة من وجهة نظر المساهم هي الفرق بين القيمة الاقتصادية للمؤسسة و ديونها كالتالي.[2]

القيمة من وجهة نظر المساهم = قيمة المؤسسة – الديون

قيمة المؤسسة = التدفقات النقدية المتوقعة – تكلفة الاستثمار

تكلفة رأس المال

و عليه فإنه للحكم على قدرة المؤسسة على خلق قيمة للمساهم من عدمها فإنه يترتب على المساهم العودة للفرق بين مردودية أمواله المستثمرة و تكلفتها المتوسطة المرجحة، و هذا ما يفسر قيام المستثمر بشراء أصول منخفضة المردودية ذلك أن المستثمر لا ينظر إلى المردودية بقدر ما ينظر إلى الفرق بينها و بين تكلفتها المتوسطة المرجحة.

2- العمال : في مقابل تقديم الأموال من طرف حملة الأسهم و حصولهم على أرباح نتيجة ذلك، فالعمال كذلك بإعتبارهم يقدمون العمل و المهارات الذي يعد من أبرز عوامل تحقيق خلق قيمة للمؤسسة كلما كان العمل جيدا ، بالتالي فهم يتوقعون مقابل هذا دخلا عادلا و مرضيا ، و إن كان لهذا تأثير سلبي على ثروة المساهمين فإن هذا التأثير سيكون على المدى القصير و على المدى البعيد سيكون لهذا أثر ايجابي إذ أن خلق القيمة للمساهمين سيزداد كلما إزداد رضا العاملين الذي يعود له تأثير فعال على العمل المقدم من قبلهم.

3- المسيرون و المديرون : فهم يسهرون على التسيير الحسن للمؤسسة و العمل على صياغة الإستراتيجيات التي تدعم موقع المؤسسة، و تزيد من حجم نشاطها ، و نظرا لذلك فإنهم يتوقعون رواتب جيدة و إمتيازات و ترقيات بالإضافة إلى التقدير و الإحترام.

ثانيا- خلق القيمة لأطراف الخارجية: هم الأطراف الذين لهم صلة بمحيط المؤسسة و الذين يعدون من أبرز الجهات التي تزود المؤسسة بموارد تحتاجها و هم :[3]

1- العملاء: يمثلون المصدر الأساسي لإيرادات المؤسسة في المقابل يتطلعون إلى الحصول على منتجات عالية الجودة و موثوق بها مقابل ما يدفعونه من نقود، فمفتاح خلق القيمة و المحافظة عليها في الأجل الطويل هو فهم ما هي المجالات الإستراتيجية للأعمال و الاستجابة لحاجات و طلبات العملاء المستهدفين عن طريق توفير المنتجات و تقديم الخدمات لهم بأقل تكلفة ممكنة، و يمكن أن يتحقق ذلك عن طريق معرفة من هم العملاء الذين يتم التوجه إليهم، و أيضا كيف تصبح المؤسسة قادرة على الاستجابة لهؤلاء العملاء بتوفير المنتجات و تقديم الخدمات المطلوبة بالجودة و النوعية المطلوبة من خلال فعالية التكلفة، مراحل تشغيل فعالة،

---

[1] - Francois Champarnud, Carine Romey, **création de valeur actionnarial et communication financiére**, etude et developpement du marché, paris, 2004, P45. www.ssrn.com.

[2] - A.Black, P.wright, J.Bachman, **Gestion de la valeur actionnariale : levier de la creation de richess**, dunod, paris, 1999, p64.

[3] - شارلز هل ، جاريث جونز، **الإدارة الإستراتيجية – مدخل متكامل-** ، ترجمة: رفاعي محمد رفاعي . محمد سيد احمد عبد المتعال، دار المريخ، السعودية، 2001، ص 78.

إدارة التقنية و النظم عن طريق التركيز على الأنشطة التي تضيف قيمة، و على العاملين ذوي الصلاحيات الكافية. [1]

2- الموردون: يعملون على تزويد المؤسسة بالمدخلات من موارد أولية و في مقابل ذلك يتوقعون إلى تحقيق الإيرادات و ضمان إستمرارية الصفقات و إستقرار آجال التسديد.

3- الحكومة: تقدم للمؤسسة القوانين و اللوائح التي تحكم الممارسات العملية و تحقيق المنافسة الشريفة العادلة، و في المقابل فإن الحكومة تأمل أن تلتزم المؤسسات بهذه القوانين بالإضافة الحصول على إيرادات الضرائب والرسوم و الغرامات.

4- الاتحادات النقابية: تساعد على تزويد المؤسسات بموظفين منتجين في مقابل الحصول على مزايا لأعضائهم تتناسب مع إسهامهم في المؤسسة.

5- الجمهور العام: يزود المؤسسات بالبنية الأساسية القومية مقابل الحصول على ضمانات بتحسين جودة الحياة لإستمرار وجود المؤسسة ، فالجمهور العام قد يظم عملاء متوقعين جدد و كذا قد يظم منافسين له، و عليه فيجب أن تكون المؤسسة قادرة على مواكبة كافة التوقعات و ذلك لتحسين فرصها في خلق قيمة لها.

الفرع الثالث: القيمة المتبادلة بين الأطراف ذات المصلحة

لابد أن تكون هناك فائدة و قيمة تعود على الأطراف ذات العلاقة فيما يخص المستفيدة منها من خلق القيمة، و في الجدول التالي نبين مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة و القيم التي سيحصلون عليها.

الجدول(1-1): القيمة المتبادلة بين الأطراف ذات المصلحة و المؤسسة

الأطراف ذات المصلحة		القيمة المقدمة للشركة	القيمة المتوقعة
الأطراف الداخلية	المساهمون	رؤوس الأموال	العائد على الإستثمار
	العاملون الموظفون	العمل المهارات	رواتب عادلة الرضا الوظيفي
	المدراء المسيرين	التسيير الحسن إستراتيجيات	رواتب مناسبة أرباح سنوية الإحترام و التقدير
الأطراف الخارجية	العملاء	النقود لشراء (السلع و الخدمات)	الجودة الفائض الإستهلاكي المصداقية
	الموردين	مدخلات مواد أولية	الإيرادات إستمرارية الصفقات إستقرار السداد
	الحكومة	قوانين لوائح ضرائب و رسوم	الإلتزام بالقوانين تنظيم المنافسة جباية الضرائب و الرسوم
	الاتحادات النقابية	عمال موظفين منتجين	مزايا لأعضائها
	الجمهور العام	البنية الأساسية القومية	الإستمرارية و التكامل

Source : Guy brun , franciane constantinea**, Le Management par Valeur - Un Nouveau style de management** ; ED AFNOR, 2001, p3-4.

[1] - جولي مابرلي، **تحديد التكلفة على أساس النشاط في المؤسسات المالية** ، ترجمة: احمد محمد زامل، معهد الإدارة المالية، الرياض، السعودية، 2004، ص24.

المطلب الثالث: أهم العوامل المؤثرة في خلق قيمة المؤسسة

هناك عدة عوامل تؤثر على قيمة المؤسسة و نذكر من أبرزها :

الفرع الأول: القرارات المالية

و هي من أهم العوامل التي تؤثر في قيمة المؤسسة بصورة مباشرة و سنحاول تبيان هذا من خلال التالي:

أولا- طبيعة القرارات المالية : تهدف القرارات المالية لتعظيم القيمة السوقية للمؤسسة، فالتوليف الجيد بين قرارات الإستثمار و التمويل و توزيع الأرباح يساهم في تحقيق أهداف الوظيفة المالية، و ترتبط القرارات السابقة مع بعضها البعض إرتباطا وثيقا.

فقرار الإستثمار هو القرار الذي يهدف إلى تحقيق مبلغ الأموال التي ستستثمر و كذا إختيار نوع الأصول التي تكون موضوع هذه الإستثمارات، و يترتب عن قرار الإستثمار أخطار على المؤسسة، بسبب أن الآثار و النتائج المستقبلية للمشاريع الإستثمارية لا تكون معروفة بدقة (اللاأكادة)، أما فيما يخص قرارات التمويل، فهو يبحث في الكيفية التي تتحصل بها المؤسسة على الأموال الضرورية للإستثمارات، فهل يجب عليها إصدار أسهم جديدة أو اللجوء إلى الإستدانة، هذا القرار مرتبط إرتباطا وثيقا بقرار الإستثمار لأنه ستكون هناك مقارنة بين معدل مردودية المشروع الإستثماري و تكلفة تمويله، و بما أن الموارد المالية للمؤسسة محدودة فيجب عليها أن تختار المشاريع الإستثمارية التي تضمن لها مردودية مرتفعة مع تكلفة منخفضة و تقلص من أخطار الإفلاس.

و يتعلق قرار توزيع الأرباح بالجزء من الأرباح الذي سيوزع على المساهمين، و الجزء الذي سيعاد إستثماره، هذا القرار ينتج عن القرارين السابقين، فكلما كان قرار الإستثمار و قرار التمويل جديان كلما أمكن للمؤسسة توقع إرتفاع أرباحها بإنتظام.

إن التمويل الداخلي لا يكفي لتغطية الإحتياجات التمويلية للمؤسسة، لذلك فإن التمويل الخارجي عامل أساسي و حيوي في بقاء و إستمرار المؤسسة، لأنه يسمح لها – بما لا يدع مجالا للشك – بالإستفادة من الفرص الإستثمارية التي تتاح لها في أي وقت. [1]

ثانيا- خصائص الهيكل المالي المناسب: لتحقيق التوازن المناسب بين العائد و المخاطرة، يجب تحديد الهيكل التمويلي المناسب لكل مؤسسة، و الذي من شأنه أن يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة لما يؤدي إلى تحقيق النمو و التوسع المستمر من خلال: [2]

- ✓ تغطية الإحتياجات المالية بأقل التكاليف.
- ✓ تخفيض المخاطر المالية.
- ✓ تحقيق معدلات عائد متزايدة على الأموال المستثمرة.

مما سبق يمكننا تحديد أهم خصائص الهيكل التمويلي المناسب كما يلي:

- **الربحية :** بمعنى أن يكون هيكل التمويل من العوامل المساعدة على تحقيق المزيد من الأرباح من خلال التوسع في إستخدام الديون، على أن يكون ذلك بأقل تكلفة ممكنة للحد من الآثار السلبية للمخاطر المالية.
- **السيولة:** و تعني أنه لا يتم الإفراط في الإعتماد على الديون إلى الحد الذي يعرض المؤسسة للعسر المالي سواء الفني أو الحقيقي.
- **المرونة**: و تعني ذلك أنه ينبغي على الهيكل التمويلي أن يتميز بالقدرة على تعديل مصادر الأموال، أي أنه يتيح للمؤسسة القدرة على التصرف في المواقف المتغيرة و التكيف معها، مع مراعاة الحصول على الإحتياجات المالية بأقل تكلفة.
- **الرقابة**: بمعنى أن يحتوي هيكل التمويل على أفضل الشروط المالية التي تحد من المخاطر المالية و من درجة الرقابة التي يفرضها المقرضون على أعمال المؤسسة، أي خطر فقدان السيطرة على إدارة المؤسسة.

---

[1] - مليكة زغيب، إلياس بوجعادة، **دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية**، ملتقى دولي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة ، الجزائر، مارس 2010، ص- ص(2،3).

[2] - نفس المرجع السابق ، ص- ص(3،4).

- **التحفظ:** أي المحافظة على المؤسسة من الإنهيار و الإرتباك الماليين بحيث لا ينبغي الإقتصار على تدعيم القدرة على الإقتراض فحسب، بل يمتد إلى العمل على توليد التدفقات النقدية التي من خلالها يتم الوفاء بإلتزامات هذا الإقتراض.

و تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد هيكل تمويلي نموذجي صالح لجميع المؤسسات، أو لمؤسسة طوال فترة حياتها، بل ينبغي أن يكون هذا الهيكل مرنا و متغيرا حتى يسهل تكيفه مع أي ظرف يطرأ على المؤسسة و محيطها.

الفرع الثاني : نظرية الوكالة

لقد نشأت نظرية الوكالة كمحاولة لحل مشكلة تعارض المصالح، وذلك من خلال نظرتها إلى المؤسسة على أنها سلسلة من التعاقدات الاختيارية بين الأطراف المختلفة في المؤسسة ، من شأنها الحد من سلوك الإدارة بتفضيل مصالحها الشخصية على مصالح الأطراف الأخرى و هذا ما سنحاول عرضه فيما يلي:

أولا- مفهوم نظرية الوكالة : لقد أحلت نظرية الوكالة في الفكر الاقتصادي بشكلها الرسمي في بداية السبعينات من القرن الماضي، إلا أن المفاهيم التي تستند إليها هذه النظرية تعود إلى الاقتصادي المعروف Adam Smith عند مناقشته لمشكلة الفصل بين الملكية والسيطرة في كتابه ثروة الأمم.

تعتمد نظرية الوكالة على العلاقات القانونية (التعاقدية) التي تحكم أطراف عقد الوكالة (علاقة الموكل و الوكيل)، حيث يلتزم الوكيل بتمثيل ورعاية مصالح الموكل، وعلى ذلك فإنه يمكن النظر إلى المؤسسة على أنها إئتلاف لعدد من علاقات الوكالة مثل علاقة الإدارة بالمالكين، وعلاقة الإدارة بالعاملين، وعلاقة المساهمين بالمدقق الخارجي ..... الخ ، وبذلك فإن علاقة الوكالة هي بمثابة عقد يشغل بموجبه شخص أو أكثر (الموكل) شخص آخر أو أكثر (الوكيل) لإنجاز أعمال معينة لصالحه يتضمن ذلك تخويله صلاحية إتخاذ بعض القرارات .

تهتم نظرية الوكالة بما يسمى بتعارضات الوكالة أو تضارب المصالح بين الموكل والوكيل وأن هذه التعارضات يمكن معالجتها عبر آليات حوكمة الشركات، إذ أن الوكيل لا يعمل دائما على تحقيق مصالح الموكل وتحصل هذه المشكلة في ظل ظروف عدم تناسق المعلومات وعدم تكاملها بين الوكيل والموكل. [1]

فقد وصف طارق عبد العال حماد نظرية الوكالة بأنها "مجموعة من العلاقات التعاقدية، وأن وجود المؤسسات يتحقق من خلال واحد أو أكثر من العقود الاتفاقية، وأن عقود الاستخدام ما هي إلا أدوات تخصيص الموارد ووصف الغرض من نشاط الشركات العامة لعقود التوظيف الخاصة بها ". [2]

إن نظرية الوكالة تنطوي على بعض التكاليف للأطراف الموكلة ويمكن أن تصنف كالآتي:

1. نفقات الإشراف والمتابعة من قبل الأطراف الموكلة.
2. النفقات المانعة من قبل الوكيل.
3. الخسائر المتبقية.

يتضح مما تقدم بان نظرية الوكالة تبحث في فهم أسباب تضارب المصالح ونتائجها، إذ تصف نظرية الوكالة المؤسسة كسلسلة عقود بين الموكل والوكيل، يحرصون على مصالحهم دونما إعتبار مصالح الآخرين.

ثانيا- فروض نظرية الوكالة : ترتكز نظرية الوكالة على مجموعة من الفروض نذكر منها:

1- **فرض كفاءة السوق:** ترتبط كفاءة السوق المالية بالأساس بالعلاقة بين القيمة السوقية للأدوات المالية ولاسيما الأسهم العادية والمعلومات المتاحة ومدى إنعكاس تلك المعلومات بالقيمة السوقية للأوراق المالية بشكل كامل وسريع وموضوعي سواء كانت هذه المعلومات مستنبطة من القوائم المالية أو في تحليلات أو تقارير عن أداء الشركات، وإتفق العديد من الكتاب على تعريف السوق المالية الكفء بأنها "السوق التي

---

[1] - بتول محمد نوري، على خلف سلمان، **حوكمة الشركات و دورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة**، ملتقى دولي حول الإبداع و التغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة - دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية - ، جامعة سعد دحلب، بليدة، 18-19-ماي 2011، ص- ص(9-11).

[2] - طارق عبد العال حماد ، **حوكمة الشركات- شركات قطاع عام و خاص و مصارف، المفاهيم، المبادئ، التجارب، و المتطلبات**، الدار الجامعية، مصر، 2008. ص69.

تنعكس بالقيمة السوقية للأوراق المالية، المعلومات المتاحة جميعها، إذ لا يمكن لأي مشترك في السوق من تحقيق عوائد غير إعتيادية" .[1]

وهناك مجموعة من الأبحاث تؤكد بان أسعار الأسهم تتغير بسرعة وبشكل صحيح في ضوء ظهور معلومات جديدة وهذا ما يطلق عليه بفرض السوق الكفء، ويستند فرض السوق الكفء على:

- أن المعلومات المحاسبية تجعل من الممكن للأسواق تحديد القيمة الإقتصادية المؤسسة (من خلال قيمة الأسهم).
- أن الأسواق تساعد في توزيع كفء للموارد الإقتصادية.

2- **فرض التصرف الرشيد:** تشير نظرية الوكالة إلى أنه في أسواق العمل ورأس المال، يتجه الوكلاء إلى تعظيم منفعتهم الخاصة على حساب حملة الأسهم في المؤسسة. إذ أن الوكلاء يمتلكون القدرة على أن يعملوا على تحقيق مصالحهم الشخصية مفضلين ذلك على مصالح المالكين ،بسبب عدم تماثل المعلومات بينهم وبين المالكين، وعليه يعرف المدراء أفضل من المالكين فيما إذ أنهم قادرين على تحقيق أهداف حملة الأسهم، والدليل على السلوك الإداري في الحرص على المصلحة هو إستهلاك بعض موارد المؤسسة على شكل أجر إضافي، وتجنب المواقف التي تنطوي على المخاطرة.[2]

3- **فرض إختلاف الأفضليات لأطراف العلاقة :** إن هناك إختلاف بين أهداف و أفضليات كلاً من الموكل والوكيل، فبينما يسعى الأول (الموكل) إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من جهة وعمل من قبل الوكيل مقابل أجر معقول، فإن الطرف الثاني (الوكيل) يسعى إلى تعظيم منفعته من خلال الحصول على أكبر قدر من المكافآت والحوافز مع بذل جهد أقل.[3]

4- **فرض الإختلاف في خاصية تحمل المخاطر :** إن لكل من الموكل والوكيل موقف تجاه المخاطرة فبينما يعد الموكل محايداً للمخاطرة، فالوكيل يتميز بإبتعاده أو تجنبه للمخاطرة، ولذلك فإن كلاً منهم يحتفظ بتقويم إحتمالي غير متماثل إتجاه التصرفات التي يفوض بها الطرف الأول (الموكل) الطرف الثاني (الوكيل) للقيام بها. ويعني ذلك أنه يتطلب من الموكل أن يقوم بجعل الوكيل يتحمل كل المخاطرة أو جزء منها لكي لايؤدي ذلك إلى الإضرار بمصالح الموكل ومن ثم تضارب المصالح وهذا يعني المشاركة بالمخاطرة.[4]

5- **فرض عدم تماثل المعلومات:** تفترض نظرية الوكالة أن المالك غير قادر على مراقبة جميع أعمال الإدارة وأن أعمال الإدارة من الممكن أن تكون مختلفة عن تلك التي يفضلها الملاك ويحدث أحيانا هذا أما بسبب الإختلاف في أهداف ورغبات الإدارة أو بسبب أن الإدارة تحاول التهرب من العمل وخداع المالكين وهذا ما يطلق عليه عدم تماثل المعلومات، وبذلك يستعمل الوكيل معلومات لتحقيق مصلحته الشخصية حتى لو تعارضت مع مصلحة الموكل، ومن الممكن أن يفصح الوكيل عن بعض هذه المعلومات ويخفي البعض الآخر.[5]

الفرع الثالث: حوكمة الشركات

و نتطرق لها فيما يلي:

أولا- مفهوم حوكمة الشركات : و هذا بإستعراض كل من تعريف و دوافع ظهور مفهوم الحوكمة :

---

[1] - بتول محمد نوري، على خلف سلمان، مرجع سابق، ص 11.
[2] - نفس المرجع السابق، ص 12.
[3] - طارق عبد العال حماد، مرجع سابق ، ص70.
[4] - بتول محمد نوري، على خلف سلمان، مرجع سابق، ص 12.
[5] - نفس المرجع السابق، ص- ص(12،13).

1- تعريف حوكمة الشركات [1]

- **التعريف اللغوي:** هو إصطلاح يعني عملية التحكم و السيطرة من خلال قواعد و أسس الضبط بغرض تحقيق الرشد، و تشير كتب أخرى إلى أنها كلمة مشتقة من التحكم أو المزيد من التدخل و السيطرة، و يرى آخرون أنها كلمة تعني لغويا نظام و مراقبة بصورة متكاملة و علنية تدعيما للشفافية و الموضوعية و المسؤولية.
- **التعريف المحاسبي:** من المنظور المحاسبي يشير المفهوم المحاسبي للحوكمة إلى توفير مقومات حماية أموال المستثمرين و حصولهم على العوائد المناسبة و ضمان عدم إستخدام أموالهم في مجالات أو إستثمارات غير آمنة و عدم إستغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة، و يتم ذلك من خلال مجموعة الإجراءات و الضوابط و المعايير المحاسبية.

و تركز هذه النظرة على تحقيق الشفافية و توسيع نطاق الإفصاح عن البيانات المحاسبية و القوائم المالية و مزايا المديرين و تطبيق للمعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا.

2- دوافع ظهور الحوكمة [2]

- ✓ تقويم أداء الإدارة العليا بالمؤسسات و تعزيز المساءلة ؛
- ✓ توفير الحوافز لمجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية للمؤسسات بما يضمن تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة و مساهميها ؛
- ✓ مراجعة و تعديل القوانين الحاكمة لأداء المؤسسات بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كل من مجلس الإدارة و المساهمين ممثلين في الجمعية العمومية ؛
- ✓ مساهمة العاملين و غيرهم من الأطراف أصحاب المصلحة في نجاح أداء المؤسسة لتحقيق أهدافها على المدى الطويل ؛
- ✓ ضمان الحصول على معاملة عادلة لجميع المساهمين بما يضمن حقهم المتكافئ في ممارسة الرقابة على أداء المؤسسة ؛
- ✓ تشجيع المؤسسات على الإستخدام الأمثل لمواردها بأكفء السبل الممكنة ؛
- ✓ توفير إطار عام لتحقيق التكامل و التناسق بين أهداف المؤسسة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ؛
- ✓ توفير إطار واضح لمهام كل من الجمعية العمومية و مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين بما يضمن عدم حدوث لبس أو غموض أو تدخل بين إختصاصات هذه الأطراف ؛
- ✓ تحقيق نوع من التكامل بين المؤسسة و البيئة المحيطة من حيث الجوانب القانونية و التنظيمية و الإجتماعية السائدة ؛
- ✓ توفير إطار يساعد في تحديد سبل زيادة وعي المسؤولين و أصحاب المصلحة بأساليب ممارسة السلطة و تحمل المسؤولية .

ثانيا: أهمية حوكمة الشركات و دورها في خلق القيمة : تلعب حوكمة الشركات دورا كبيرا فيما يخص خلق القيمة، حيث تعمل الحوكمة على تحسين أداء المؤسسات و ذلك من خلال حسن إدارة هذه الأخيرة خاصة فيما يتعلق بعمليات التخطيط أو التنظيم أو التوجيه أو المتابعة، و من ثم تزداد الكفاءة الإدارية للمؤسسات، كما تقوم الحوكمة بدور شديد الأهمية في زيادة فعالية هذه الأخيرة، و جعل حاضرها و مستقبلها واعدا من خلال عدة وسائل رئيسية. [3]

---

[1] - عدنان بن حيدر بن درويش، **حوكمة الشركات و دور مجلس الإدارة**، إتحاد المصارف العربية، مصر، 2007، ص- ص(13،14).

[2] - نفس المرجع السابق، ص- ص(14-16).

[3] - ضامن وهيبة ، مرجع سابق، ص45.

وهي: [1]

- ✓ زيادة الإنتاج و رفع الإنتاجية.
- ✓ زيادة الجودة و الارتقاء بالنوعية.
- ✓ إكتساب مزايا تنافسية خاصة في مجال التسعير و خدمات ما بعد البيع، حيث تعمل على تعميق الإحساس بالواجب، و زيادة الشعور بالمسؤولية بين كافة الأطراف، و بالتالي بتحول الجميع إلى شركاء في صنع النجاح و تحقيق هدف المؤسسة المتمثل في تعظيم قيمتها.

فالحوكمة عملية تهدف لتعظيم المنافع و توضيح المسؤوليات و الواجبات و المهام و الوظائف و الأعمال الخاصة بالأطراف ذات العلاقة، و التي يتم من خلالها تحقيق الإستفادة من الحوكمة بالشكل الذي يخلق قيمة للمؤسسات، و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1) : الاستفادة من عمليات الحوكمة

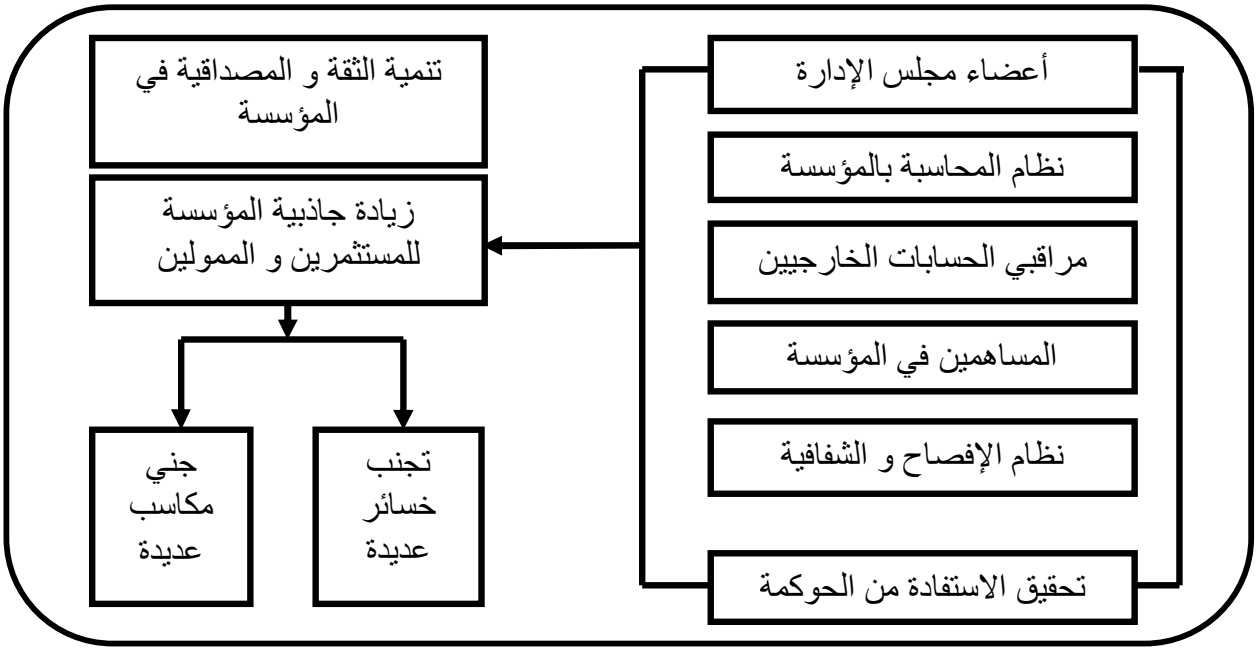

المصدر: محسن احمد الخضيري، مرجع سابق، ص 189.

المبحث الثاني: مقاييس تقييم خلق القيمة

بالتزامن مع تطور إتجاهات المستثمرين و أصحاب المؤسسات و توجههم نحو فكرة خلق القيمة ظهرت هناك عدة مقاييس لتقدير القيمة المضافة التي تتولد عن فكرة خلق القيمة و التي بدورها أخذت عدة تقسيمات و لعل أبرزها ما تم التطرق له من خلال المقاييس التالية:

المطلب الأول: مقاييس التقييم الإستراتيجية

هذه المقاييس تركز على مفهومين أساسيين هما الأداء الماضي و الأداء المستقبلي دون إعطاء أهمية للقياس الكمي و من أبرز نماذجها نجد:

- ✓ نموذج منحنى القيمة و الذي إشتق منه نموذجين هما:
- ✓ مصفوفة الربحية لـ Marakon Associates
- ✓ نموذج التقييم لـ Fruhan Mckinsey

[1] - محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، 2005، ص 158.

الفرع الأول: نموذج منحنى القيمة

هو نموذج وضع من قبل stratégie planning associâtes عام 1981 [1]، هذا النموذج الذي ركز دراساته على مؤشرين هما I_v و نسبة Q لـ (Marris):

أولا- مؤشر القيمة I_v : و له مفهوم آخر و هو رافعة القيمة، و هو يمثل العلاقة بين المردودية المالية R_{cp} و تكلفة الأموال الخاصة K_{cp}^* لدى مؤسسة ما، و ذلك كالتالي: [2]

$$I_v = \frac{Rcp}{Kcp}$$

ذلك أن:

المردودية المالية R_{cp} = (المردودية الاقتصادية R_e + (المردودية الاقتصادية R_e - التكلفة المتوسطة للديون i) * الإستدانة الصافية D / الأموال الخاصة C_p) *

تكلفة الأموال الخاصة K_{cp} = (معدل الفائدة الخالي من المخاطرRf + معامل السوق BJ (معدل العائد على محفظة السوق KM – معدل الفائدة الخالي من المخاطر Rf))

حيث أنه إذا كان: I_v <1: فإن هناك خلق للقيمة

I_v >1:فإن هناك هدم للقيمة

I_v =1: فلا يوجد لا هدم و لا خلق للقيمة.

و من خلال الشكل الموالي نبين تركيبة هذا المؤشر:

الشكل رقم (1-2) : تركيبة مؤشرI_v

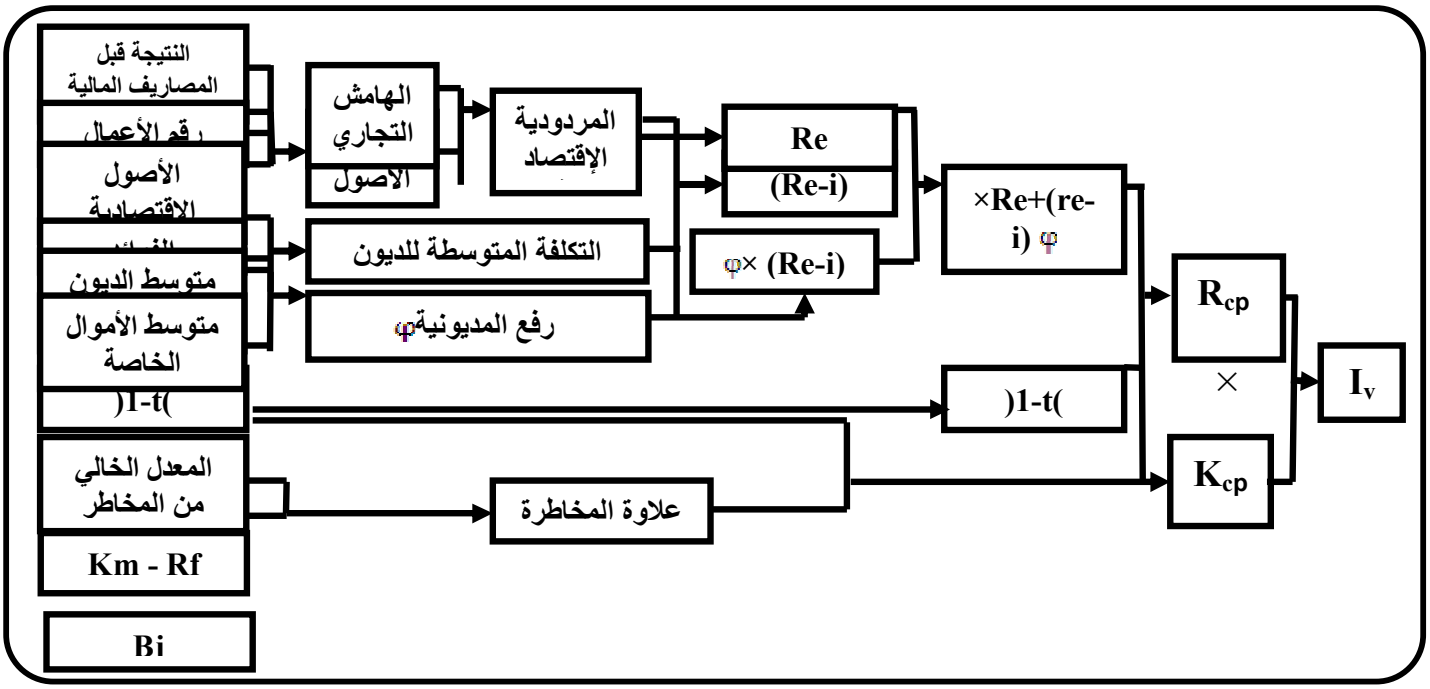

Source : Jérome Caby, Gerard Hirigoyen, op.cit, P20.

[1] - Gary L. Frazier, Jagdish N. Sheth, **contemporary views on marketing practice**, Marketing classics press, United States of America , 2011, p101.

* - تكلفة الأموال الخاصة k_{cp} تعطى بواسطة نموذج تسعير الأصول الرأسمالية CAPM

[2] - Jérome Caby, Gerard Hirigoyen, **la création de valeur de l'entreprise**, 3emédition ,Ed : Economica , parise ,2001 , p-p(19, 20).

* - الإستدانة الصافية/ الأموال الخاصة = متوسط الديون الإجمالية/متوسط الأموال الخاصة = رفع المديونية φ

ثانيا- نسبة Q : تعرف بنسبة Marris و هي تعبر عن العلاقة بين القيمة السوقية للسهم و القيمة الدفترية لحقوق المساهمين.[1]

$$Q\ de\ marris = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{القيمة الدفترية (المحاسبية) لحقوق المساهمين}}$$

Q >1: فإن هناك خلق للقيمة
Q <1: فإن هناك هدم للقيمة
Q = 1: فلا يوجد لا هدم و لا خلق للقيمة.

ثالثا- منحنى القيمة : هو منحنى يدمج بين المؤشرين السابقين هما I_v و Q بشكل يسهل معرفة أداء المؤسسة، على إعتبار:[2]

Q = تمثل مؤشر الأداء الإستراتيجي المستقبلي للمؤسسة.
I_v = يمثل مؤشر الأداء الإستراتيجي الماضي للمؤسسة.
و ذلك كما هو موضح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-3) : منحنى القيمة

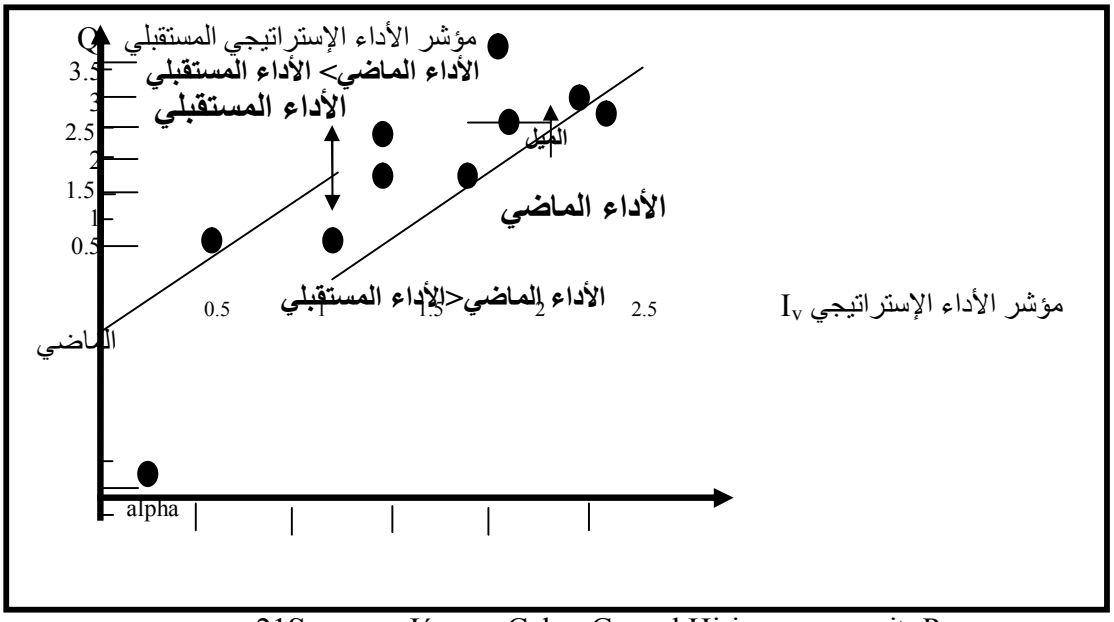

Source : Jérome Caby, Gerard Hirigoyen, op.cit, P21.

الفرع الثاني: نموذج Marakon Associates [3]

إن نموذج Marakon Associates يشير إلى ما إذا كانت الأرباح المتوقعة لرأس المال هي أعلى من التكلفة الأولية للمؤسسة.

فمن الممكن معرفة مكانة هذه المؤسسة مقارنتا بغيرها من المؤسسات (مرتبة هذه المؤسسة على أساس بيئتها التنافسية) و يمكن تبيان نشاط المؤسسة من خلال أربعة متغيرات هي :

- ✓ العائد الإقتصادي على الأصول (Ka) ؛
- ✓ تكاليف رأس المال المستثمر(Kc) ؛
- ✓ معدل نمو المؤسسة يقاس بحجم أعمالها (g)؛
- ✓ معدل نمو السوق (gm).

[1] - Gérard Charreaux. **Le point sur … La mesure de performance des entreprises** , série Documents de travail FARGO , numéro 0980401, l'Université de Bourgogne, Dijon, France,1998, p3.
[2] - Jérome Caby, Gerard Hirigoyen, op.cit, P21.
[3] - Elisabeth Genaivre**, l'investissement en gouvernement d'entreprise en France**, Publibook,Paris,2003,p131.

والجمع بين هذه المتغيرات يقدم لنا تصنيفا للأداء المتوقع للمؤسسة ، إذ يتبين لنا وجود أربعة أنواع للمؤسسات و هي :

أ- **مؤسسات جيدة (متميزة):** و هي مؤسسات تتمتع بالأداء الجيد في الماضي و تواصل كذلك في المستقبل.

ب- **مؤسسات في طريقها للإصلاح (للتنشيط) :** و هي مؤسسات كان لها ماضي سيء و لكنها في المستقبل هناك أمل نحو تطور أدائها المستقبلي.

ج- **مؤسسات في طريقها للزوال (التراجع):** و هي التي كان لها أداء جيد في الماضي لكن مع توقع أن تزول مستقبلا.

د- **مؤسسات عاجزة:** هي مؤسسات عاجزة عن تحسين وضعيتها مستقبلا.

و يمكن توضيح هذه الأنواع في هذا النموذج من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-4): مصفوفة الربحية لـ Marakon Associates

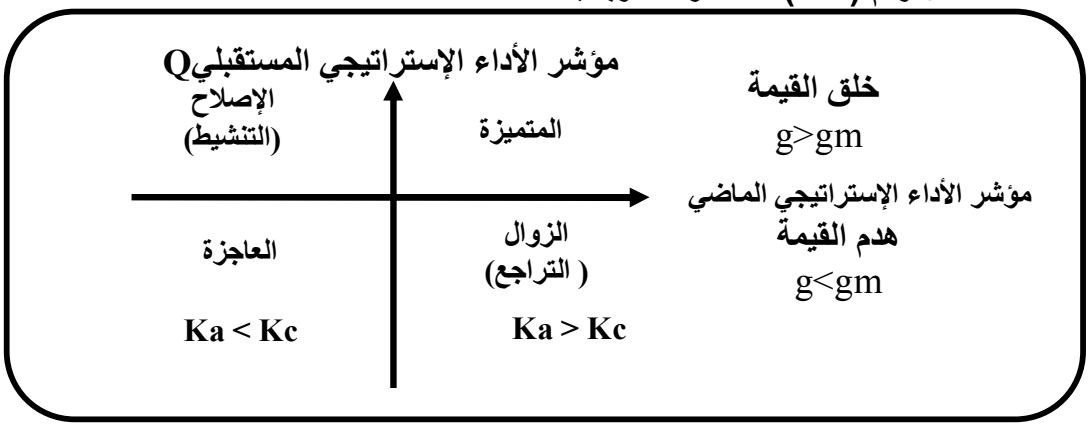

Source : Elisabeth Genaivre ,op.cit, p131.

الفرع الثالث: نموذج التقييم لـ Fruhan-Mckinsey

أضفت شركة Mckinsey على هذا النموذج الصفة الرسمية و ذلك بالإعتماد على أعمال Furhan، بحيث أنه يعتمد من جهة على نسبة Q كمؤشر للأداء المستقبلي معبرا عنه بـ (M/B) و نسبة I_V من جهة أخرى كمؤشر للأداء الماضي معبرا عنه بـ (R/B)، حيث أن R تتمثل في القيمة المستقبلية للمؤسسة بالإعتماد على المعلومات التاريخية، و B تمثل القيمة المحاسبية (الدفترية) للأموال الخاصة (حقوق المساهمين)، و M تعبر على القيمة المستقبلية للمؤسسة بالإعتماد على معلومات مستخرجة من السوق.[1]

و يمكن توضيح هذا النموذج من خلال هذا الشكل:

[1] - Christian Hoarau, **Modèles d'évaluation stratégique et facteurs explicatifs de la création de valeur pour l'actionnaire**, rapport N°= GREGOR-PR-00-06, L'IAE de Paris, France,2000, P3.

الشكل رقم (1-5): نموذج التقييم لـ Fruhan-Mckinsey

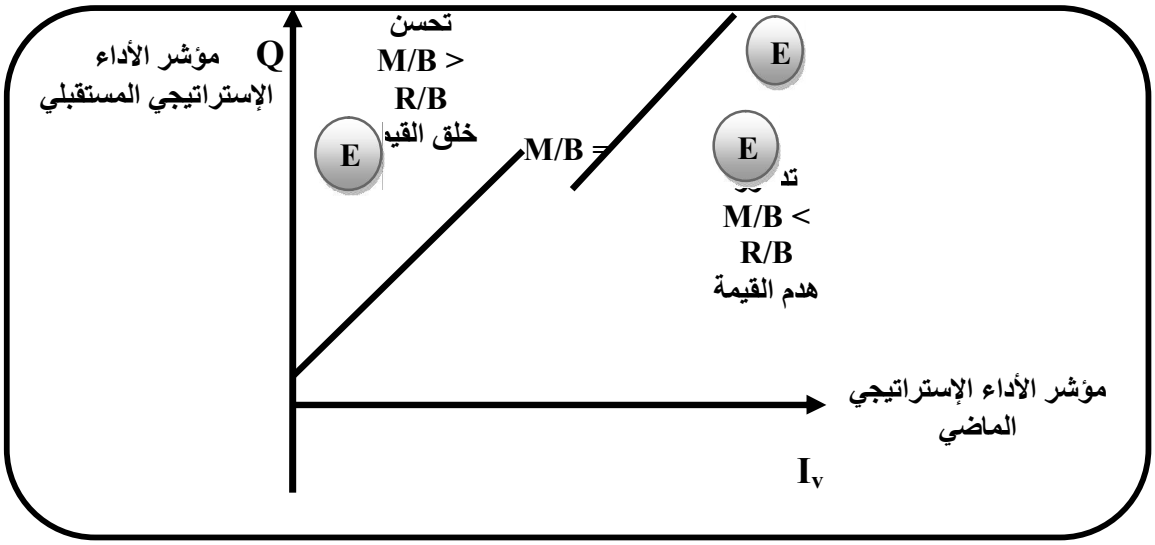

Source : Jérome Caby, Gerard Hirigoyen, op.cit, P

.24

المطب الثاني : مقاييس التقييم المالية التقليدية

هناك عدة نماذج تقييم ظهرت مع تطور أساليب تقييم خلق القيمة، حيث أن هذه النماذج تعتمد في إعطاء تحليلها على القيمة الكمية التي تعطيها من تطبيق قوانينها الحسابية ، حيث أن منها ما يحدد بالاعتماد على المعلومات الداخلية للمؤسسة و منها ما يعتمد في حساباته على ما يوفره محيط هذه المؤسسات من معلومات (البيئة التنافسية أو السوق).

و قبل التطرق لتفصيلات هذه النماذج سنحاول إستعراض أهم النماذج التقليدية و التي بنيت على أساسها النماذج المعمول بها حاليا و هي كالتالي:

- مؤشر العائد على الإستثمار .
- الدخل المتبقي .
- العائد على حقوق الملكية .

الفرع الأول: العائد على الإستثمار ROI *

من أكثر المؤشرات التحليلية التي تستخدم في تقييم الأداء في مؤسسات الأعمال و التي تهم الإدارة والملاك و المستثمرين هو مؤشر العائد على الإستثمار و يسمى أيضا بالقابلية الإيرادية EP.[1]

ظهرت فكرة هذا المؤشر عام 1920، حيث يمثل العائد على الإستثمار القيمة الحالية للتدفقات النقدية خلال فترة الإستثمار، فحساب معدل العائد على الإستثمار يقدم للمستثمر و المسيرين رؤية حول المشروع، فهو يبين لهم ما إذا كان هذا المشروع يقدم عوائد أعلى من تكلفة الموارد المستخدمة فيه أم لا، فإذا كانت القيمة الحالية للتدفقات النقدية سالبة تحتم على إدارة المؤسسة أن تعمل على تخفيض رأس مالها، و العكس في حالة تحقيقها لمردودية أعلى من تكلفة الموارد المستخدمة ، في هذه الحالة يمكنها تقديم مكافآت و توزيعات للمساهمين، و قد تعمل على رفع رأس مالها و لو بعملية حجز لجزء من أرباحها إذا سمحت الخطط الإستراتيجية و إلا قامت بإستقطاب الأموال من جهات أخرى.[2]

* - **ROI** = Return on Investment.

[1] - حمزة محمد الزبيدي، **أساسيات الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر،عمان ، الاردن ، 2006،ص96.

[2] - بريكة السعيد، مسعي سمير، مرجع سابق، ص 15.

و يحسب معدل العائد على الإستثمار بالعلاقة التالية :[1]

$$ROI = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضريبة}}{\text{جملة الموجودات (مجموع الأموال المستثمرة)}}$$

و لعل أبرز نقاده علقوا على تركيزه على المردودية كهدف للمستثمرين إذ أنه توجد هناك أهداف أخرى أهم منها الأهداف التجارية.

الفرع الثاني: الربح المتبقي RI *

و يطلق عليه تسمية الربح الإقتصادي فهو يعد مؤشر يستخدم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة لمعرفة قدرتها على خلق قيمة من عدمها، و العمل به كان لتغطية العيوب الموجودة بمؤشر العائد على الإستثمار.[2]

إذ تم إستعمال هذا المؤشر في سنوات العشرينيات من القرن السابق بالتزامن مع إستعمال مؤشر العائد على الإستثمار ROI، فهدف التسيير ليس بالضرورة تحقيق عائد مرتفع على الإستثمار و إنما ضمان ربح يغطي على الأقل تكلفة الأموال المستعملة، و يقيس الربح المتبقي RI نتيجة المؤسسة بحساب الفرق بين المبيعات و تكاليفها الخاصة و يضاف لهذه الأخيرة المصاريف المالية الداخلية المرتبطة بأصولها، و يمكن توضيح الفكرة الأساسية التي يرتكز عليها مفهوم الربح المتبقي في أنها تتمثل في تطبيق معدل الفائدة، والتي تمثل تكلفة الأموال الموضوعة تحت تصرف مركز المسؤولية (نشاط معين) بالمؤسسة، حيث يبين هذا المعدل تكلفة فرصة الأموال المستثمرة في ذلك المركز، و المبدأ الذي يقوم عليه هذا المفهوم هو أن مستوى نتيجة الاستغلال بعد الضريبة المحققة من طرف مركز المسؤولية بالمؤسسة تكون على الأقل مساوية لناتج ضرب معدل الفائدة في الأصل الإقتصادي المستعمل في مركز المسؤولية بالمؤسسة ، وهذا المؤشر يقوم بحساب خلق القيمة لغرض احتياجات المسيرين.[3]

و يعبر عن الدخل المتبقي بالعلاقة التالية:[4]

$$RI = NOPAT - (WACC\text{-}CI)$$

حيث أن:

RI = صافي الدخل المتبقي.

NOPAT = صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب دون خصم الفوائد.

WACC = تكلفة رأس المال.

CI = رأس المال المستثمر.

و بناءا على فكرة هذا المؤشر ظهرت عدة مؤشرات أخرى

الفرع الثالث: العائد على حقوق الملكية ROE *

هو مؤشر لقياس قدرة المشروع على مكافأة ملاكه و تربط بين النتيجة الصافية و حق الملكية (مبلغ الأموال الخاصة) حيث يحسب هذا المؤشر بالعلاقة التالية :[5]

$$ROE = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

و يمكن تفصيل هذه العلاقة كما يلي:[6]

$$ROE = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الموجودات}} \times \frac{\text{الموجودات}}{\text{حقوق الملكية}}$$

و عليه : $ROE = ROA$ على الأصول العائد $\times$ المالي الرافع معامل

---

[1] - محمد مطر، **الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإئتماني – الأساليب و الأدوات و الإستخدامات العملية -** ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، بترا ، الأردن، 2003، ص 33.

* - **RI** = residual income.

[2] - Jae K.Shim, Joel G.Siegel, **Managerial Accounting**, second edition, McGraw-Hill, USA, 1999,p185.

[3] - هواري سويسي، **دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة** ، مجلة الباحث،عدد 07 ، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2009 ،ص- ص(59،60).

[4] - Cary Biddle , Robert M.Bowen, James S.Wallace, **Evidence on EVA**, Graduate School of Management, University of California,USA, 1999, P2. www.ssrn.com.

* - **ROE** = Return on equity.

[5] - عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل و الإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص149.

[6] - بريكة السعيد، مسعي سمير، مرجع سابق، ص 14.

وتعطي نسبة العائد على حقوق الملكية للمستثمرين و لمسيري المؤسسة معلومات حول قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح للمساهمين، هذه النسبة تجمع بين نسبة العائد على الأصول و نسبة الرفع المالي، فالأولى تسمح بقياس كفاءة المؤسسة و الثانية تبين حجم أموال الغير كنسبة إلى الأموال الخاصة ، و نسبة العائد على حقوق الملكية تسمح بـــ :

- ✓ قياس مردودية الأموال الخاصة للمستثمرين و المساهمين.
- ✓ مقارنة العائد المنتظر مع الأخطار الممكنة.

المطلب الثالث: نماذج التقييم المالية الحديثة

هذه النماذج ظهرت لتغطي ما بالنماذج التقليدية من عيوب، علما أن أغلبها مبني على أساس النماذج التقليدية فيما يخص أساسها النظري، و قبل التطرق للمؤشرات الحديثة سنحاول قبلا التطرق لتطورها من مؤشرات محاسبية إلى مؤشرات مالية و إقتصادية كالتالي:

الفرع الأول: تطور المؤشرات المحاسبية إلى مؤشرات مالية و إقتصادية [1]

عرفت المؤشرات تطورات من حيث الشكل و النوع إلى غاية سنة 1985 إتسمت المؤشرات بالطابع المحاسبي و المالي فهي ذات صلة مباشرة بقياس العوائد و الأرباح، و إستمرت هذه النظرة إلى غاية سنة 1995 أين أصبح الإهتمام بمؤشرات المردودية ذلك أن المؤشرات المحاسبية ذات صلة بالأرباح لا تعطي صورة واضحة حول إمكانيات المؤسسة و مدى قدرتها في تحقيق نتائج عوائد بقدر يفوق قيمتها المحاسبية فضلا عن عدم نفعية المؤشرات المحاسبية (الأرباح ، مدة الإهتلاك، .....) في فترات التضخم و الوهم النقدي، لكن سرعان ما تفطنت النظرية المالية في سنة 1995 للمؤشرات المحاسبية ذات صلة بالمردودية سواء تعلق الأمر بالأموال الخاصة أو بالأصول الإقتصادية أو بتدفقات عوائد الإستثمار، و هذا ما يفسر أن الفترة مزجت بين البعد المحاسبي دون إهمال للبعد المستقبلي كأسلوب لقياس القيمة و الأداء.

في نفس السياق تداركت أهمية مدلول المؤشرات الإقتصادية جنبا و موازاة مع المؤشرات السوقية (البورصة)، لما تكتسبه هذه المؤشرات من قوة في تفسير للبيئة الإقتصادية و الضوابط السوقية التي تحكم المؤسسة، الأمر الذي يفسر أن المؤشرات الإقتصادية أخذت بعين الإعتبار الضوابط و الوسائط الخارجية التي تواجهها المؤسسة في محيطها الخارجي، و ذات تأثير فعال على مركزها الداخلي بالإضافة إلى الوسائط الداخلية ذات صلة مباشرة بسوق البورصة ألا و هي قيمة المؤسسة الناتجة عن الثروة الداخلية المتراكمة.

الفرع الثاني: نماذج الجانب محاسبي

و هي نماذج تعتمد في حسابها على المعطيات المحاسبية (الدفترية) للمؤسسة و نذكر منها :

أولا- عائد التدفق النقدي على الاستثمار CFROI[*]: هذا العائد قدمته شركة بوسطن الإستشارية BCG [2]، CFROI يختلف عن فكرة العائد على الإستثمار إذ أنه يقيس الفرق بين العائد الداخلي IRR على رأس المال العامل و التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال مضروبا في مجموع الأموال المستثمرة و الفكرة هي تحديد معدل العائد الداخلي الذي يهدف للمساواة بين القيمة الإجمالية للأموال المستثمرة و التدفقات النقدية المستقبلية للإستغلال بعد خصم الضرائب على مدى العمر المقدر للإستثمار، و مقارنة النتيجة المحصلة بالتكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال لمعرفة وجود خلق القيمة من عدمه.[3]

يقوم هذا المؤشر على تعديل البنود التي من شأنها التأثير على القيمة مستقبلا ذلك أنه يأخذ بعين الإعتبار أثر التضخم. و يعطى وفق العلاقة التالية: [4]

---

[1] - دادن عبد الغني، **قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسات الإقتصادية**، مجلة الباحث ،العدد 04،جامعة ورقلة، الجزائر،2006،ص-ص(42،43).

[*] - **CFROI** = Cash Flow Return on Investment.

[2] - هوراي السويسي، مرجع سابق، ص68.

[3]- Philippe Foulquier, **Solvency II: An Internal Opportunity to Manage the Performance of Insurance Companies** , survey , Copyright EDHEC , EDHEC Business School, franc, may2009, p 23.

[4] - ظامن وهيبة ، مرجع سابق، ص- ص(54،55).

$$CFROI = \frac{CFE\ (1+WACC)}{AEB}$$

إذا كانت : $CFE = NOPAT + DAP - BFR$

WACC = التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال.

CFE = التدفقات النقدية المستقبلية للإستغلال.

AEB = مجموع الأموال المستثمرة.

NOPAT = نتيجة الإستغلال بعد الضريبة.

DAP = الإهتلاكات و مؤونات الإستغلال.

BFR = التغير في إحتياجات رأس المال العامل.

و من المزايا الناجمة عن إستخدام CFROI أنه يمكن تتبع إتجاهات المؤسسة في الأجل الطويل، فمن خلال التمثيل البياني لعائد التدفق النقدي على الإستثمار تكتسب المؤسسات خبرة كبيرة في تحديد الفترات الزمنية التي تمثل مرحلة نضوج في حياة المؤسسة، و الفترات التي تتصف فيها المؤسسة بتباطؤ معدلات النمو بناءا على معطياتها للفترة المراد دراستها. [1]

ثانيا- القيمة الإقتصادية المضافة EVA [*]**:** تعد القيمة الإقتصادية المضافة من أبرز المؤشرات الحديثة و أكثرها إستخداما في جانب قياس القيمة و إعطاء تعبير واضح حول أدائها، إذ أن هذا المؤشر يقوم على مبدأ الإعتماد على الربح الإقتصادي و ليس الربح المحاسبي و تتغير قيمة المؤسسة بتغيره.

و أهم رسالة من خلال EVA هي أنه لا يكفي أن يكون الربح الصافي موجبا أو على مستوى معين من الأرباح للسهم الواحد، و إنما يجب على المؤسسة كسب ما يكفي لتغطية تكلفة الدين و تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال حتى قبل التفكير في خلق القيمة ، إذ قال Peter Drucker " لا يوجد ربح ما لم تكسب تكلفة رأس المال" ، Alfred Marshall قال هذا في 1896، Peter Drucker قال هذا عام 1954 و عام 1973،و الآن EVA تتبع منهجية هذه الفكرة. [2]

و تعطى بالعلاقة الحسابية التالية: $EVA = (RCI - WACC) \times Ci$

R_{CI} = معدل المردودية على الأموال المستثمرة.

WACC = التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال.

C_I = الأموال المستثمرة.

هذا المؤشر سنتعرض له بتعمق أكثر تاليا.

الفرع الثالث: نماذج جانب السوق

هي نماذج ترتكز في حسابها على معلومات تتحصل عليها من محيطها و بالتحديد من السوق المالي و من أبرزها نذكر:

أولا- العائد الإجمالي للسهم TSR [*] : هو مؤشر إهتم به الإقتصاديون مؤخرا لمعرفة مقدار العوائد المحققة لصالح المساهمين خلال الفترة المحددة، ففي غالب الأحيان المساهم يرى زيادة في سعر السهم مع مرور الوقت و حصوله على أرباح نقدية من المؤسسة، و هذا المؤشر يحسب غالبا على مدى فترة ثلاث أو خمس سنوات الماضية. [3]

و يسمى كذلك بالعائد الإجمالي على حقوق المساهمين، و يمثل النسبة بين سعر السهم في نهاية الفترة المعدل (سعر السهم لنهاية الفترة – سعر السهم لبداية الفترة + أرباح السهم المحققة) و سعر السهم في بداية الفترة، و

---

[1] - جلال إبراهيم عيد، محمد صالح الحناوي ، **الإدارة المالية : مدخل القيمة و اتخاذ القرار**، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 501.

[*] - **EVA** = Economic Value Added.

[2] - C. Donald, J. Waters, Global Logistics: **New Directions in Supply Chain Management**, Kogan Page , British, 2010, P145.

[*] - **TSR** = Total Shareholder Return.

[3] - robert cinnamon , brian helweg-larsen, paul cinnamon , **How to Understand business Finance**, 2ed edition , koganpage,2010, p 106.

توصي le COB* الجهات المصدرة للسهم إذا حسبت TSR أن توضح هل استخدمت الإجمالي أم صافي أرباح الأسهم أي مع أو دون إعتبار لوجود الضريبة.[1]
و يحسب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$TSR = \frac{Pt1 - Pt0 - Dt1}{Pt1}$$

حيث:
- P_{t1}- سعر السهم في نهاية الفترة
- P_{t0}- سعر السهم في بداية الفترة
- D_{t1}- الأرباح الموزعة خلال الفترة

و من خلال ما قدمناه يمكننا إعطاء المزايا التالية لهذا المؤشر و هي:
- ✓ TSR يمثل طريقة سهلة لتحديد عائد كل مساهم من الأرباح المحققة ؛
- ✓ يمكن إستخدام هذا المؤشر كمقياس لتقييم الأداء العام للمؤسسة خلال فترة محددة ؛
- ✓ يتم التعبير على TSR بنسبة مؤوية، إذا يمكن إستخدامها كوسيلة للمقارنة بسهولة مع المؤسسات في القطاع نفسه.

و من عيوب هذا المؤشر نجد: [2]
- ✓ يمكن حساب TSR على المستوى الإجمالي للأرباح و لكن ليس على المستوى الوحدوي؛
- ✓ يركز خارجيا في أنه يعكس نظرة السوق على الأداء للمدى الطويل، و بالتالي يمكن أن يتأثر سعر السهم لمؤسسة قوية سلبا في حالة ما إذا كانت تعاني بشكل مفرط على المدى القصير؛
- ✓ نسبة TSR تعكس العودة للماضي بالنسبة لعائدات المساهمين (في تقدير العائد المتوقع للسهم) مع عدم النظر في العائدات المستقبلية.

ثانيا- القيمة السوقية المضافة MVA * **:** هو ثاني مؤشر تطرقت له شركة Stern Stewart & Co، و يعتبر هذا المؤشر MVA أداة خارجية لقياس خلق القيمة في المؤسسة شأنها شأن مؤشر TSR، فهو يمثل الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة والقيمة الدفترية لمجموع أموالها المستثمرة.[3]
و هناك طريقتين لحساب قيمة MVA كالتالي:
ط ١- في هذه الطريقة يحسب مؤشر MVA بالإعتماد على مؤشر EVA .
علما أن مؤشر EVA يقيس الأداء لفترة مالية واحدة في حين أن مؤشر MVA يمثل القيمة الحالية لمجموع قيم EVA المستقبلية و يعبر عليه بالعلاقة التالية[4] :

$$MVA = \sum_{t=1}^{n} \frac{EVA}{(1 - WACC)}$$

---

* **- le COB** = Commission des Opérations en Bourse = لجنة الأوراق المالية و البورصات

[1] - Claude Lopater , Emmanuelle Guyomard, etauteurs**, Création de valeur actionnariale : êtes-vous prêts à communiquer ? (De l'information comptable … à la communication sur la valeur)**, étude à paraitre, PricewaterhouseCoopers, France, 2001, p4.

[2]- robert cinnamon , brian helweg-larsen, paul cinnamon , op-cit, p 107.

* **- MVA** = Market vaule Added.

[3] - Octave Jokung-Nguéna, Jean-Luc Arrègle, Yves De Rongé , **introduction au management de la valeur**, Dunod , paris, 2001, p 155.

[4] - بريكة السعيد، مسعي سمير، مرجع سابق، ص 20.

و نبين هذا من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-6) : MVA تساوي القيمة الحالية لقيمة EVA المتوقعة المستقبلية

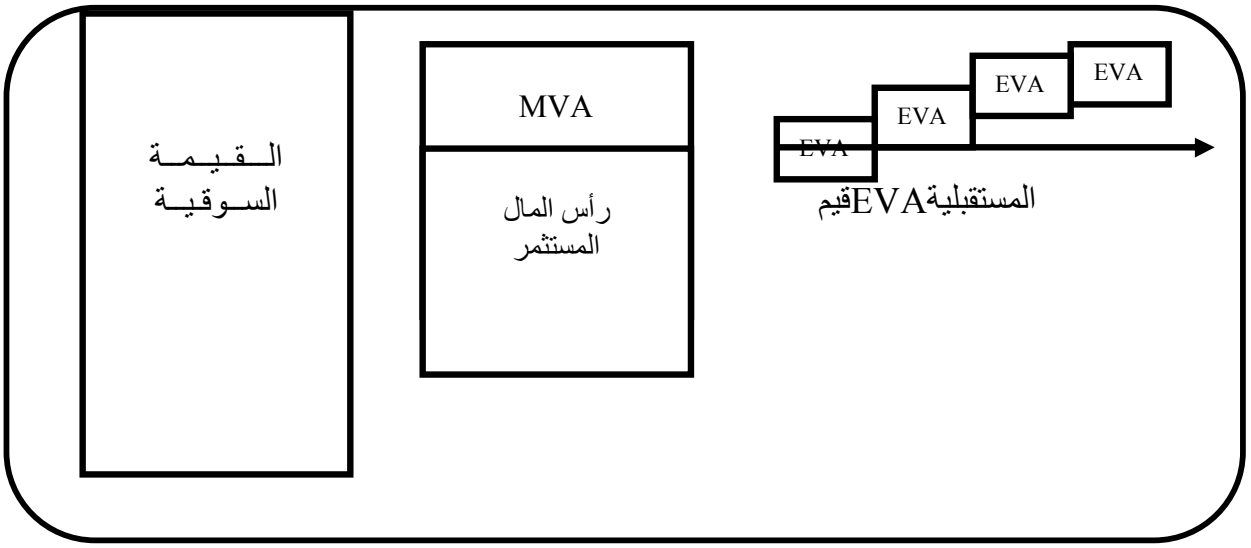

Source : www.sternstewart.com.

ط 2- $MVA = VM - TC$

بحيث أن :

VM= القيمة السوقية للمؤسسة.

TC= مجموع الأموال المستثمرة (القيمة الدفترية لحقوق المالكين).

فكلما إرتفعت قيمة هذا المؤشر بالإيجاب كان ذلك أفضل و يشير إلى خلق قيمة للمساهمين، في حين أن MVA كان سلبي يعني أن المؤسسة لم تخلق أي قيمة لمساهميها .

من خلال الشكل التالي نوضح خلق القيمة من عدمه بالنسبة لموجودات المؤسسة بالاعتماد على قيمة مؤشر القيمة السوقية المضافة MVA كالتالي:

الشكل رقم (1-7) : القيمة النهائية للأصول في السنة N بالإعتماد على MVA

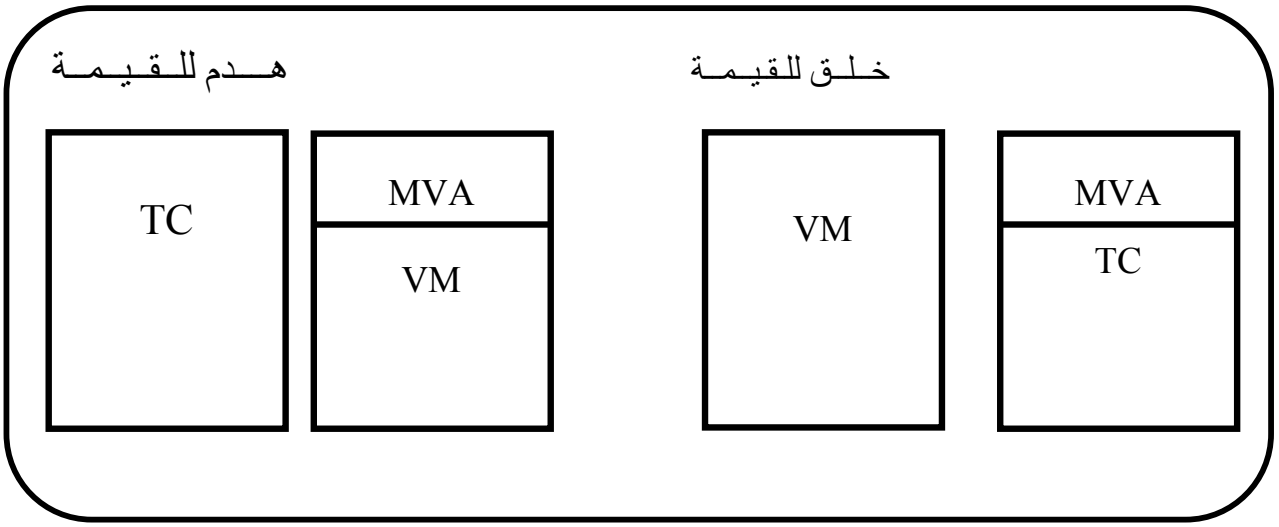

Source: Bulletin COB, Op. Cit, P54.

و الجدير بالذكر أن مؤشر MVA يقوم على إفتراضين أساسيين يتوجب توفرهما معا و إلا ترتب عن ذلك عدم إمكانية إستخدامه أو الإخلال بمصداقيته ، و هما: [1]

- ✓ للمؤسسة أسهم عادية متداولة في السوق، و لها بالتالي قيمة سوقية.
- ✓ السوق الذي تتداول فيه تلك الأسهم هي سوق كفء، بمعنى أن أسعار الأوراق المالية المتداولة فيه تعكس الأداء المستقبلي للمؤسسة.

المبحث الثالث: مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA وطرق حسابه.

إن التقدم السريع في مجال الإقتصاديات العالمية ترتب عنه ظهور عدة مؤشرات تقليدية من أبرزها الدخل المتبقي RI، و العائد على الإستثمار ROI، العائد على حقوق الملكية ROE و غيرها من المؤشرات، هذه المؤشرات كانت أساس لظهور المؤشرات المعمول بها في الوقت الراهن منها عائد التدفق النقدي على الإستثمار CFROI ، العائد الإجمالي للسهم TSR، القيمة الإقتصادية المضافة EVA و القيمة السوقية المضافة MVA هذه المؤشرات كلها تعمل على تقييم أداء المالي المؤسسة و ذلك بمعرفة ما إذا قد خلقت قيمة من عدمها، و في هذا العرض سنحاول التطرق لمؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA .

المطلب الأول: نظرة تاريخية حول مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA

قبل التطرق لتعريف القيمة الإقتصادية المضافة سنحاول إعطاء لمحة حول شركة Stern-Stewart & Co و التي لها الدور الكبير في ظهور هذا المؤشر و من ثم نتطرق لنشأة القيمة الإقتصادية المضافة و أهم المؤسسات التي تبنت العمل بها من خلال الآتي:

الفرع الأول : لمحة حول شركة Stern-Stewart & Co

جويل ستيرن Joël Stern هو مؤسس ما يسمى بالشركة الإستشارية Stern-stewart & company التي تبنت فكرة " الإدارة بواسطة EVA " ، هو من خريجي جامعة Chicago بأمريكا عام 1964 كان مساعد Milton Fried-man الذي عمل على تطوير مجموعة من أعماله ، في حين إنصب تركيزه على كيفية إستخدام النظريات للإجابة على أكثر الأسئلة صعوبة لكبار المديرين و أعضاء مجالس الإدارة:

- ➢ ما هو معدل العائد المطلوب للخطر؟
- ➢ كيف يتغير معدل العائد هذا بتغير نسبة الدين إلى رأس المال؟

و في أواخر الستينيات و أوائل السبعينيات عمل في فرع داخلي لبنك Chase Manhattan و حاول تطبيق أفكاره بالإعتماد على أعمال كل من Modigliani & Miller وMilton Fried-man و كانت خلاصة عمله سلسلة أوراق عمل نشرها في صحيفة Wall Street Journal عام 1972م، و في جريدة المحللين الماليين Financial Analystes Journal عام 1974م، و كان عنوان المقالة موضحا لفكرة ستيرن: "نصيب السهم من الأرباح لا يعول، إنه التدفق النقدي الحر الذي يهم فعلا".

و عليه يمكن القول بأنه خلال فترة عمله في هذا البنك Chase Manhattan طور أفكاره حول الربح الإقتصادي و في بداية الثمانينيات غادر هذا البنك و بمساعدة بانت ستيوارت Bennett Stewart أسسا مكتب إستشارات صغير و الذي تحول فيما بعد لشركة إستشارات كبيرة تحمل إسميهما.[2]

و عليه فإن شركة Stern-stewart & co تأسست في 1 نوفمبر 1982 في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية ، و كان غاية سترن ستيوارت هو تفعيل الخمس نظريات الرئيسية في المالية الحديثة: التقييم، المحفظة المالية، تسعير الخيارات، تسعير المراجحة [*]، و الوكالة. و تحديد إلى أي مدى يمكن تطبيق هذه الأفكار بشكل بسيط و عملي لمساعدة عملائها في تعظيم قيمة المساهمين ، و تعد شركة Stern-Stewart & Co من الشركات الرائدة في مجال الأعمال والاقتصاد فهي تطبق أفضل النظريات والسياسات المالية التي تم تطبيقها في أرقى جامعات

---

[1] - منير إبراهيم الهندي، **الإدارة المالية – مدخل معاصر-** ، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 20.

[2] - frédéric lordon**, la création de la valeur comme rhétorique et comme pratique**, CNRS-CEPRE MAP, paris, 2000, p – p(127, 128).

[*] - **تسعير المراجحة** : هي النظرية وضعها ستيفن روس عام 1976 كنموذج لتسعير الأصول، و أساس هذه النظرية هو فكرة أن سعر الأصل (الورقة المالية) تتحدد بعدد من العوامل: و تقسم لعوامل كلية أو مؤشرات السوق المختارة و عوامل المؤسسة المعنية بالدراسة.

إدارة الأعمال، وعملت مع أكثر من400 مؤسسة عالمية بمهام تركز على تعظيم القيمة للمساهمين، رغم أنها كانت مجرد شركة إستشارية صغيرة في بدايتها، و بالتالي، فإن الهدف من هذه الشركة هو تسهيل فهم بعض أهم الأفكار في السياسة المالية و الإستراتيجية، لجعلها عملية و قيمة لكبار المديرين و مجالس الإدارة، و تشجيع تدريب وتطوير جميع الموظفين حتى يتمكنوا من فهم ما يعنيه خلق قيمة المساهمين، و ليس هناك ما هو أكثر أهمية للمؤسسة من جودة و كفأت أيديها العاملة.

و قد أجاب رئيس الشركة عند سؤاله عن سبب تركيزه الكبير على خلق القيمة كالتالي : " إن السبب وراء تركيزي على خلق القيمة هو أنه إذا ضخمت المؤسسات قيمتها مع مرور الوقت، فإن الفائض الناتج سيتم إستثماره في أي مكان آخر في المجتمع، و هذا سوف يخلق فرص عمل إضافية و دخول لأشخاص قد لا يكونوا قادرين على الحصول عليها، و إنني لأركز على خلق القيمة من أجل تعزيز الرفاهية العامة". [1]

فقد بدأت هذه عملها كبداية بمؤشر التدفق النقدي الحر FCF و تلاه ظهور القيمة الإقتصادية المضافة EVA و القيمة السوقية المضافة MVA ، بالإضافة لمؤشرات أخرى منها :

- القيمة التشغيلية الحالية COV.
- قيمة النمو المستقبلية FGV .
- مؤشر الثروة المضافة WAI.
- الثروة النسبية المضافة RWA.

الفرع الثاني : نشأة مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA

تعد القيمة الإقتصادية المضافة من أبرز المؤشرات الحديثة في مجال تقييم الأداء المالي للمؤسسة بناءا على المعطيات المحاسبية، هذا المؤشر كان نتاج تعديلات قامت بها شركة Stern-Stewart & Co على الدخل المتبقي وأصدرته بمسمى جديد كعلامة تجارية EVA (Economic-Value-Added) في نهاية الثمانينيات ، فخلال العقد الأول ، ركزت سترن ستيوارت إهتمامها على نموذج تقييم بسيط قائم على مفهوم يدعا التدفق النقدي الحرFCF الذي يتمثل بأرباح المؤسسة التشغيلية مخصوما منها صافي الإستثمار الجديد في رأس المال العامل، بعد عدة سنوات من تقديم المشورة للمؤسسات فيما يتعلق بالتدفق النقدي الحـرFCF ، بما في ذلك المساعدة في تحديد أسعار الشراء و تصفية المرشحين للتأكد من أن المؤسسات لم تدفع أكثر مما ينبغي و لم تطلب مبالغ غير منطقية عند بيع الإستثمار، و في أواخر الثمانينات قام فريق إدارة سترن ستيوارت بتطوير مؤشر بديل يمكن إستخدمه لتوفير حوافز لفريق الإدارة، أطلق عليه إسم القيمة الإقتصادية المضافة EVA يقوم هذا المؤشر بتحويل القيمة المحاسبية الدفترية للمؤسسة إلى القيمة الإقتصادية الدفترية، التي تمثل مجموع الموارد المستثمرة في المؤسسة لكل من المقرضين و حملة الأسهم. و تمثل القيمة السوقية للمؤسسة النقد الذي يمكن الحصول عليه من المؤسسة إذا بيعت بالسعر الراهن في ذلك التاريخ ، و تحت إطار مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA ، فإنه ببساطة يمثل النقد المستثمر في المؤسسة و المبالغ النقدية التي يمكن تحريرها من المؤسسة، إذا كان هذا الأخير أكبر من السابق، يمكننا القول أننا قد حققنا قيمة للمساهمة، هذا الإنجاز الجدير بالذكر قد نشر في مجلة "فورتشن" في سبتمبر 1993 و كان عنوان غلاف المجلة : "EVA المفتاح الحقيقي لخلق الثروات"، و قد قامت أكثر من 700 مؤسسة في جميع أنحاء العالم بتطبيق برنامج EVA كنظام إدارة لقياس الأداء، و تخصيص رأس المال لأفضل فرص الإستثمار و التدريب و تنمية رأس المال البشري لفهم مبدأ القيمة، و لتصميم عقود حوافز العاملين على جميع مستويات المؤسسة، و فحص الخطط الإستراتيجية لمعرفة أيها أقدر على خلق أكبر قدر من القيمة و أيها يجب الإستغناء عنها إذا كانت بلا قيمة، و هي توفر أساسا لتحقيق المزيد من الفعالية في الإتصالات المالية للمساهمين و المقرضين على حد سواء، وكذلك للمستثمرين المحتملين الجدد.

كان عمل شركة سترين ستيوارت في الثمانينات و التسعينيات منصبا في المقام الأول على قطاعات التصنيع و البيع بالتجزئة، و شركات الخدمات. إلا أن نوعين من المنظمات أبرزتا بعض التحديات، هما: المؤسسات المالية و شركات الموارد الطبيعية، بما فيها النفط و الغاز و التعدين و منتجات الغابات، بالنسبة للبنوك، كانت قضايا إدارة

[1] - www.sternstewart.com.

المخاطر و إستخدام EVA في صراع أساسي مع نظم الحوافز القائمة، و أصبح EVA مقياسا جذابا لتقيم و مكافأة الأداء بين المؤسسات المالية الأكثر تطورا و تركيزا على القيمة، و في مؤسسات التعدين تم إكتشاف أن الإحتياطيات تمثل أكبر قيمة في المؤسسة، و قد عولجت هذه الأرضية ببطء من خلال بيان الأرباح و الخسائر على مدى فترة طويلة من الزمن، و بإختصار فإن الإطار المحاسبي قدم أقل بكثير من إحتياجات الإدارة و مجلس الإدارة، و نظرا لهذا، كان تركيزهم منصبا بالضرورة على النتائج قصيرة الأجل، و هو بالتأكيد ليس في مصلحة المساهمين المهتمين بتعظيم قيمة المؤسسة إلى أقصى حد ممكن على المدى الطويل، فقد قامت المؤسسة بتطوير النهج الذي يمكن إستخدامه لمؤسسات الموارد الطبيعية ، و اليوم لا تجد الصناعات الإستخراجية أي صعوبة في إستخدام EVA .[1]

الفرع الثالث: مؤسسات تبنت العمل بالقيمة الإقتصادية المضافة EVA

منذ ظهور مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة في 1991 فإن هناك عدد كبير من المؤسسات التي عملت بها ، نظرا لنجاعة هذا المؤشر و بناءا على إحصائيات لعام 1997 فقد قدرت عدد المؤسسات التي تبنت هذا المؤشر حوالي: " 13069 مؤسسة أعمال في أستراليا، 499 مؤسسة أعمال في كندا، 1519 مؤسسة أعمال في بريطانيا، 1207 مؤسسة أعمال في فرنسا، و حوالي مليون مؤسسة في الولايات المتحدة الأمريكية."[2] ، كما جاء في بعض الدراسات أن المؤسسات التي تحقق مبيعات أقل من 250 مليون دولار لتصبح المؤسسة قادرة على العمل بمؤشرEVA تستغرق حوالي أربعة إلى خمسة أشهر، و بالنسبة للمؤسسات التي تصل مبيعاتها حوالي مليار دولار يمكنها حساب EVA أما بالنسبة للمؤسسات الكبيرة جدا فتنفيذ هذا المؤشر يستغرق أكثر من 4 سنوات.[3]

و من خلال الجدول التالي سنحاول إستعراض مجموعة من المؤسسات التي تبنت العمل بمؤشر EVA خلال الفترة من 1987 إلى 1997 كالأتي :

[1] - www.sternstewart.com.

[2] - ضامن وهيبة ، مرجع سابق، ص108.

[3] - Robert T. Kleiman, **Some New Evidence on EVA Companies** , volume 12 number , Journal of Applied Corporate Finance, Morgan Stanley , summer 1999, P18.

الجدول رقم(1-2): أهم المؤسسات التي تبنت العمل بمؤشر EVA للفترة (1987-1997).

إسم المؤسسة	نوع نشاطها	سنة بدأ العمل بمؤشر EVA
Coca-Cola Company	تصنيع المشروبات الغير كحولية.	1987
CSX Corp	مؤسسة نقل (النقل بالسكك الحديدية).	1988
Briggz & Stratoon	إنتاج محركات الغازولين بالهواء.	1990
Quaker Oats	إنتاج حبوب الفطور، و منتجات أخرى .	1991
Equifax	مؤسسة إئتمان، إقراض المؤسسات.	1992
R.P. SCHERER	منتجات صيدلانية (الأدوية).	1992
Whirlpool	إنتاج الأدوات الكهربائية منزلية.	1992
Alltrista	إنتاج منتجات إستهلاكية (لوازم التعليب)	1993
Manitowoc Company	إنتاج الرافعات	1993
Smith International Inc	إنتاج منتجات إستخراج النفط و الغاز	1993
Boise Cascade Corp	إنتاج منتجات الأخشاب	1994
Deere & Company	إنتاج الآلات الزراعية	1994
Reynolds Metals Company	إنتاج الالمنيوم و البلاستيك	1994
American Precision Ind	إنتاج المنتجات التقيقة لتصنيع المعادن	1995
Beckman Instruments Inc	إنتاج المعدات المخبرية	1995
Knight–Ridder Inc	مؤسسة تجارية لنشر الصحف	1995
ADC Telecommunications	الإتصالات السلكية و اللاسلكية	1996
KLLM Transport Services	مؤسسة للنقل البري	1996
Strattec Security Corp	إنتاج منتجات لمؤسسات صناعة السيارات	1996
International-Multifoods	إنتاج الأطعمة المتنوعة	1997

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: Robert T. Kleiman, op.cit , p-p(83,84)

وفيما يلي نستعرض أبرز المؤسسات العالمية التي عملت بهذا المؤشر بنوع من التفصيل و من أهمها:

- مؤسسة Coca Cola.
- مؤسسة International Multifoods.

أولا- مؤسسة Coca Cola : هي مؤسسة متعددة الجنسيات تأسست عام 1892، تقوم بإنتاج و بيع و تسويق المشروبات الغير كحولية (كوكا كولا، فانتا و سفن آب) و مركزات العصائر، و تقدم خدماتها حول العالم مقرها أتلانتا ولاية جورجيا بالولايات المتحدة الأمريكية، و تعد من كبرى المؤسسات التي تبنت العمل بمؤشر القيمة الإقتصادية المضافة.

ففي سنة 1993 أعلنت مؤسسة Coca Cola في تقريرها السنوي أن هدفها تحول إلى خلق قيمة حقيقية لمساهميها في الأجل الطويل و ذلك من خلال تبني مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA، فهذا الهدف تراه المؤسسة عقلانيا إلى درجة لا نقاش فيها خاصة بعدما لاحظت إستقرار موظفيها، و في سنة 1994 إحتلت Coca Cola المرتبة الأولى عالميا فيما يخص خلق القيمة [1]، وهذا ما وضحه كل من Young و O'Byrne في تقريرهما السنوي لعام 1995 الموضحين فيه أهمية خلق قيمة من قبل مؤسسة Coca Cola قائلين " كوكا كولا توفر قيمة لجميع من يلمسها".[2]

و في نهاية 1996 تمكنت من خلق ثروة لمساهميها تعادل 125 مليار دولار و بعد 10 سنوات من تبنيها مؤشر EVA عرف الربح الإقتصادي للمؤسسة نمو بقدر 27 %، و صرح Roberto Goizueta المدير العام لمؤسسة Coca Cola قائلا " نحن جد فخورين لأننا أصبحنا من بين الأوائل حسب مؤشر EVA".[3]

ثانيا- مؤسسة International-Multifoods: مؤسسة International-Multifoods تأسست عام 1969، بالولايات المتحدة الأمريكية مقرها الحالي ولاية مينسوتا، و هي مؤسسة مختصة في الأطعمة المتنوعة و المواد الغذائية، و قد بدأت بتطبيق توجيهات القيمة الإقتصادية المضافة EVA على التخطيط الإستراتيجي لها و بروز فاعليته عندما تسلم المدير التنفيذي Gary Costeley منصبه عام 1997 بعد أن كان يعمل في مؤسسة Killogg's ، و ذلك بعد أن إستقال مديرها السابق Anthony Luiso من مؤسسة International-Multifoods و الذي حقق مع المؤسسة في نهاية الثمانينات أرباح جيدة على المستوى العالمي و قرر تركها لأن نتائجها تدنت .

و قد أشار Gary Costeley على ضرورة تطبيق مؤشر EVA و تنظيم أعمال هذه المؤسسة ، و أعلن هذا من خلال تقرير له في صحافة the Saint Paul Pioneer قائلا :" إذا كان الأصل لا يسهم في قيمة حقوق المساهمين، فعلي التخلص منه "، و قد أدى أسلوب إدارة Costeley إلى كفاءة و ربحية أكثر لمؤسسة International Multifoods و كانت أفضل وسيلة لتقييم هذا النجاح هي قياس الأرباح السنوية للسهم الواحد إذ لوحظ إرتفاعه من 15 سنتا للسهم الواحد في فيفري 1997 إلى 1.096 دولار للسهم الواحد في وقت لاحق من نفس السنة ، لكن في سنة 1998 كانت EVA سلبية لهذه المؤسسة ، و في محاولة من Costely رفع قيمة مؤشر EVA قام بإعادة تنظيم وحدة التجارية لأمريكا الشمالية للأغذية و تخصيص نوع النشاط و كذا إعطاء شعار جديد للمؤسسة و أمل بتحسن قيمة مؤشر EVA مع الوقت، و بالفعل مع تحسن و إرتفاع سعر السهم الواحد للمؤسسة كان مقابله تحسن في قيمة مؤشر EVA ، لتصبح بذلك مؤسسة International Multifoods من المؤسسات الرائدة في القرن 21.[4]

حقق مؤشر EVA نجاحا كبيرا في المؤسسات التي عملت به و التي كانت تقيس أدائها في المدى القصير لأن إستثماراتها قصيرة الأجل ، في حين أن المؤسسات التي تركز في نشاطها على إستثمارات طويلة الأجل بحيث أنه لا يكون لها تدفق مستمر فإن مؤشر EVA لا يعد مؤشرا يستحق الدراسة من قبلها.[5]

و نذكر من أمثلة هذا مؤسسة GATX الأمريكية لتأجير وسائل النقل و المسيطرة على واحد من أكبر أساطيل عربات القطار في العالم.

المطلب الثاني: عموميات حول مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA

في هذا المطلب سنتطرق لبعض تعاريف هذا المؤشر و أهميته و كذا معرفة أهم إيجابياته و حدود تطبيقه كالتالي:

الفرع الأول : تعريف مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA

[1] - ضامن وهيبة ، مرجع سابق، ص109.

[2] - S. David Young , Stephen F. O'Byrne , **EVA and Value-Based Management** : A Practical Guide To Implemetation, McGraw-Hill , New York, USA , 2001, P99.

[3] - ضامن وهيبة، مرجع سابق ، ص 109.

[4] - International Multifoods Corporation, www.answers.com.

[5] - Esa Mäkeläinen, **Economic Value Added as a Management Tool**, Master's thesis, Department of Accounting and Finance, Helsinki School , Finland, 1998, P31. www.evanomics.com.

تندرج تعاريف القيمة الإقتصادية المضافة كلها في إطار واحد و هذا ما سيتبين لنا من خلال التعاريف التالي تقديمها :

القيمة الإقتصادية المضافة هي : " مؤشر لقياس الأداء و في نفس الوقت طريقة للتسيير، كما أنه طريقة للتحفيز، بحيث نجده يقوم بقياس أداء مسيري المؤسسات أمام المساهمين، فبذلك تصبح وسيلة تدفع المسيرين لبذل جهود نحو تحسين أداء مؤسساتهم و يتم وفق هذا المؤشر ربط المسيرين بالمؤسسة و تحسيسهم بها وفق منطق النتائج من خلال العلاقة التي تربط النتائج بالأموال التي تحت تصرف كل مسير من جهة ، ووفق تكلفة رأس المال التي تمثل التعويض الذي يحصل عليه أصحاب الأموال ، ممثلين في المساهمين بالدرجة الأولى من جهة ثانية". [1]

القيمة الإقتصادية المضافة هي: " صافي الأرباح التشغيلية بعد خصم الضرائب و تكلفة رأس المال ، و تشمل رأس المال النقدي و المخزون، و الذمم المدينة (رأس المال العامل)، بالإضافة للمعدات و العقارات، تكلفة رأس المال هي معدل العائد المطلوب من قبل المساهمين و المقترضين لتمويل العمليات التجارية ، فعندما تتجاوز أرباح الأموال المستثمرة تكلفة رأس المال فهنا يمكن أن نقول أن الشركة خلقت ثروة للمساهمين". [2]

القيمة الاقتصادية المضافة هي: " الربح الإقتصادي الكلي، بمعنى أنها ليست النتيجة المحاسبية الصافية التقليدية و لكنها الفائض الناتج بعد طرح تكلفة الأموال الإجمالية بما فيها تكلفة الأموال الخاصة، القيمة الإقتصادية المضافة EVA تساوي الفرق بين نتيجة الإستغلال بعد الضريبة NOPAT و التكلفة الكلية لمبلغ الأموال المستثمرة ". [3]

الفرع الثاني: حساب مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA

و ذلك وفق ما يلي:

أولا- معادلة حسابه : من خلال التعاريف السابقة يمكننا توضيح المعادلة الحسابية لحساب القيمة الإقتصادية المضافة و التي تعطى بالعلاقة التالية:

$$EVA = NOPAT - cost\ of\ capital\ employed$$

و عند تفصيلها نتحصل على معادلة من الشكل التالي:

$$EVA = NOPAT - (CI \times WACC) \ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

حيث أن:

NOPAT= نتيجة الإستغلال بعد الضريبة (نتيجة التشغيل الصافية بعد الضريبة).

CI= الأموال المستثمرة.

WACC= التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال.

(CI x WACC)= تكلفة رأس المال.

مع العلم أن كافة هذه المعلومات خاصة بفترة مالية محددة .

و يمكن توضيح هذه العلاقة من خلال الشكل الموالي :

[1] - هواري السويسي، مرجع سابق، ص 61.

[2] - Michael Durant, CPA, CCE , **Economic Value Added: The Invisible Hand at Work** , Credit Research Foundation , USA, 1999,P2 .

[3] - frédéric lordon, Op.cit, p 122.

الشكل رقم (1- 8) : القيمة الإقتصادية المضافة EVA

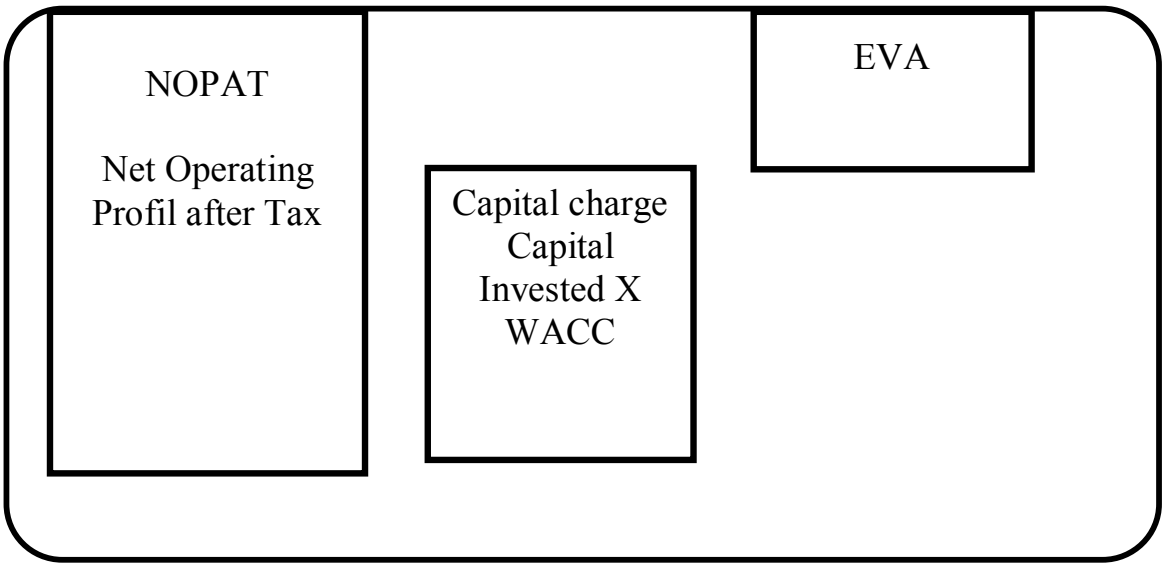

Source: www.sternstewart.com

و يمكن حساب EVA من خلال العلاقة التالية: [1]

$$EVA = (ROCI - WACC).CI \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

ROCI = مردودية الأموال المستثمرة.

CI= الأموال المستثمرة.

WACC= التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال.

ثانيا- شجرة القيمة الإقتصادية المضافة EVA : سنحاول التطرق للقيمة الإقتصادية المضافة وفق شجرة القيمة EVA كالتالي

[1] - Aswath Damodaran**, Investissement valuatuin** : **Tools and techniques for determining the value of any asset** , john wiley & sons.Inc , Hoboken, 2nd edition, new York, usa,2002,p1220.

الشكل رقم (1- 9): شجرة القيمة الإقتصادية المضافة EVA

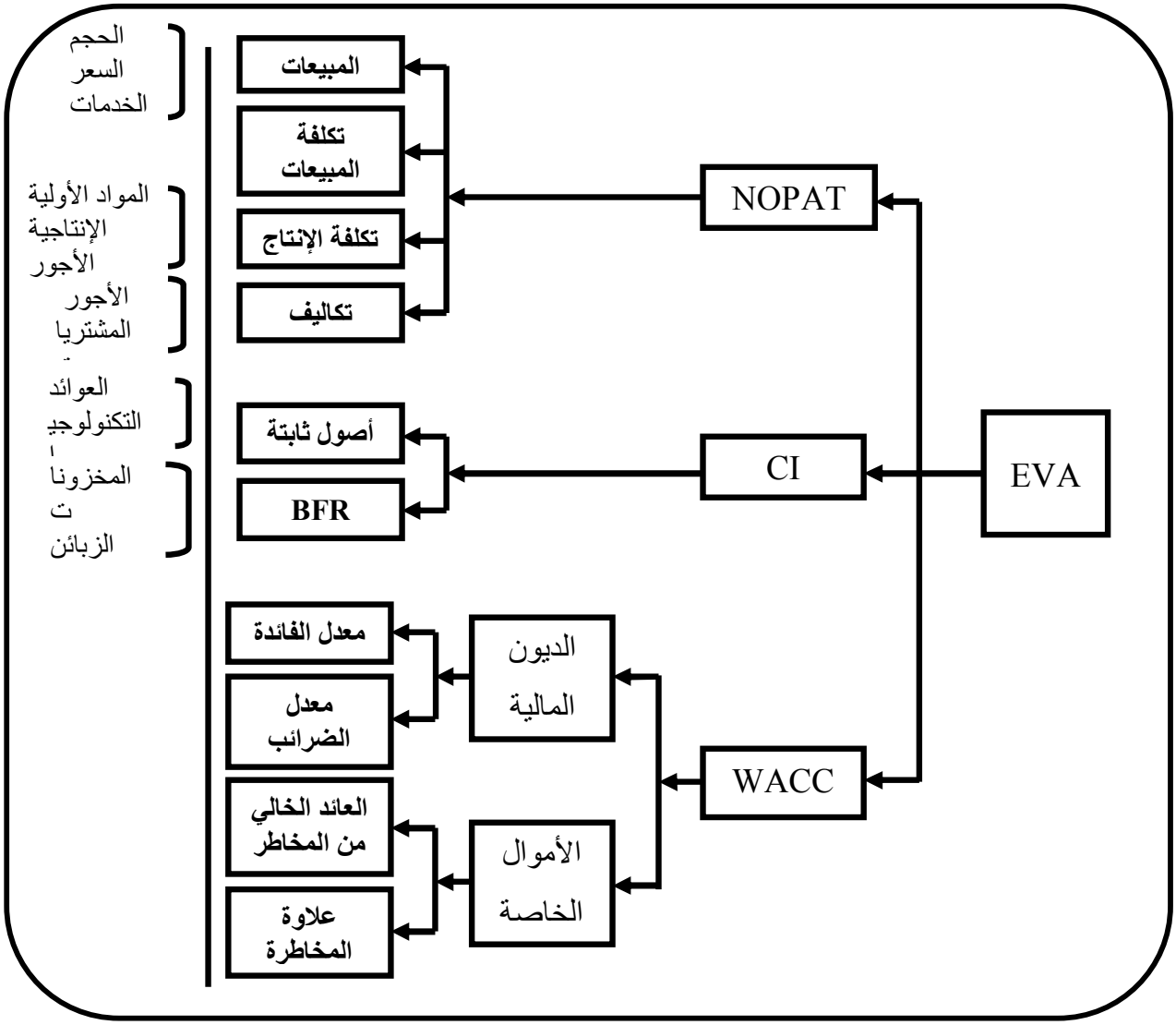

المصدر: ضامن وهيبة، مرجع سابق، ص117.

ثالثا- أهمية القيمة الإقتصادية المضافة EVA: بالنظر إلى كون القيمة الإقتصادية المضافة تعد اليوم من الموضوعات البارزة في الفكر المالي المعاصر لأغراض تقييم الأداء الداخلي و الخارجي من خلال تبيان خلق للقيمة من عدمه ، فإن أهمية هذا المعيار تكمن في الأتي:[1]

1- يوضح المعيار التحسن المستمر و الفعلي لثروة المساهمين ؛

2- مقياس حقيقي للأداء التشغيلي و الإداري ؛

3- معيار لنظم الحوافز و التعويضات لمدراء المؤسسات ؛

4- معيار لقياس النمو الحقيقي لربحية المؤسسة في الأجل الطويل ؛

5- مؤشر حقيقي لتعظيم سعر السهم في السوق ؛

6- وسيلة لسد الفجوات التي تحدثها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها دوليا ؛

7- وسيلة للحد من مشكلة الوكالة من خلال تقريب إهتمامات المدراء و حملة الأسهم العادية ؛

[1] - أرشد فؤاد التميمي، عدنان تايه النعيمي، **التحليل و التخطيط المالي – إتجاهات معاصرة -** ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص- ص(140،141).

8- أداة للمفاضلة بين الفرص الإستثمارية المتوقعة ؛
9- أداة للتقييم الشامل لعملية إتخاذ القرارات الإدارية و المالية ؛
10- معيار يخلق لغة مشتركة لجميع العاملين في المؤسسة في إطار الرقابة و المتابعة.

الفرع الثالث: إيجابيات و محددات إستخدام القيمة الإقتصادية المضافة EVA

و يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا- إيجابيات القيمة الإقتصادية المضافة EVA : تتمثل فيما يلي : [1]

1- تقيس العوائد الإقتصادية الحقيقية لإجمالي رأس المال المستثمر؛
2- تعترف بصورة صريحة بتكلفة رأس المال سواء المملوك أو المقترض؛
3- ترتبط بشكل وثيق بالقيمة و بثروة حملة الأسهم، و توجه نظر إدارة المؤسسة إلى الأداء الذي يؤدي إلى زيادة العائد لحملة الأسهم ؛
4- تعمل على تخفيض مشاكل الوكالة من خلال تحفيز المسيرين و تشجيعهم على التصرف كأنهم ملاك للمؤسسة ؛
5- تؤدي إلى تطابق أهداف المسيرين مع أهداف حملة الأسهم و المؤسسة ككل، حيث أن أي إقتراح إستثماري يحقق قيمة إقتصادية مضافة موجبة يحقق مصلحة القسم و المؤسسة أيضا. بينما الإقتراحات الإستثمارية ذات القيمة الإقتصادية السالبة فهي غير مرغوبة سواء على مستوى القسم أو المؤسسة ككل، و ذلك على العكس من بعض المقاييس المالية الأخرى كالعائد على الإستثمارات و الذي قد يؤدي إلى خلق نوع من التعارض بين مصلحة القسم و المؤسسة ككل ؛
6- EVA أفضل من غيرها من المؤشرات التقليدية فهي قادرة على إتخاذ العديد من القرارات الإستراتيجية والكشف عن القوى المحركة لنشاط المؤسسة الداخلي ؛
7- المؤسسات المستخدمة لإستراتيجيات EVA تحظى بعدد من المستثمرين الخارجيين أكثر من المستثمرين الداخليين ؛
8- نجاح السياسات الإستثمارية المعتمدة على EVA في تحقيق عوائد غير عادية مقارنة بالسياسات الإستثمارية المعتمدة على المؤشرات المحاسبية المتعارف عليها .

و عليه فقد حققت EVA نجاحا كبيراً في تفسيرها للأرباح المستقبلية وتقييم الأداء الداخلي للمؤسسة، وهكذا تمكنت EVA من إحتلال الصدارة بين المقاييس الأخرى التقليدية كالعائد على حقوق الملكية، والعائد على الإستثمار و ربحية السهم .

ثانيا- محددات إستخدام القيمة الإقتصادية المضافة EVA: من محددات إستخدامها مايلي :[2]

- **فروقات حجم المؤسسة** : إذ أن بعض المؤسسات يصعب لها التعامل مع هذا المعيار لا سيما المؤسسات المالية و الحديثة التأسيس.
- **الإتجاهات المالية** : إذ أن EVA تعتمد في حسابها على المداخيل المحاسبة المالية للإيراد و النفقات و في هذه الحالة يستطيع المدراء معالجة هذه الأرقام المحاسبية بشكل يؤثر على عمليات إتخاذ القرارات، إذ بالإمكان المناقلة لهذه القرارات بين الفترات المحاسبية وعلى شكل سيناريوهات تولد الثقة و القناعة لدى المستثمرين و حملة الأسهم بأداء المؤسسة.
- **الإتجاهات في الأجل القصير**: إذ أن معيار EVA ينظر إلى فترات سابقة، و عليه فإنها تتعامل مع نتائج حالية لا تأخذ بعين الإعتبار دور الإبداع و الإبتكار في تكنولوجيا المنتوج و العمليات، و التي تحتاج إلى

[1] - هواري سويسي، مرجع سابق، ص63.
[2] - أرشد فؤاد التميمي، عدنان تايه النعيمي، مرجع سابق، ص- ص(141،142).

أجل طويل لخلق القيمة و عليه إدخال نفقات الإبداع و الإبتكار ضمن الفترة المحاسبية للـ EVA ربما يخفض من قيمتها الأمر الذي يعكس نتائج غير دقيقة للأداء.

المطلب الثالث: حساب عناصر مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA

الفرع الأول: حساب NOPAT* و CI * و ROCI*

سنحاول تبيان طريقة حساب كل من NOPAT و CI و تبيان قيمة مردودية الأموال المستثمرة التي تعتمد في حسابها على هذان المتغيران كالتالي:

أولا- حساب NOPAT نتيجة الإستغلال الصافية بعد الضريبة: و يطلق عليها مصطلح النتيجة الإقتصادية و يقصد بها نتيجة الإستغلال مطروحا منها الضريبة و لكن دون الأخذ في الحسبان التكاليف المالية ، حيث تقيس نتيجة الإستغلال الصافية المعدلة بعد الضريبة أداء نشاط الإستغلال بصرف النظر عن النشاطات خارج الإستغلال و تحسب كما يلي: [1]

$$NOPAT = EBIT - IBS$$

حيث:

EBIT = نتيجة الإستغلال قبل الفائدة و الضريبة.

IBS = الضرائب على أرباح المؤسسات.

و يمكن توضيح هذه العلاقة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1- 10) : طريقة التوصل إلى NOPAT

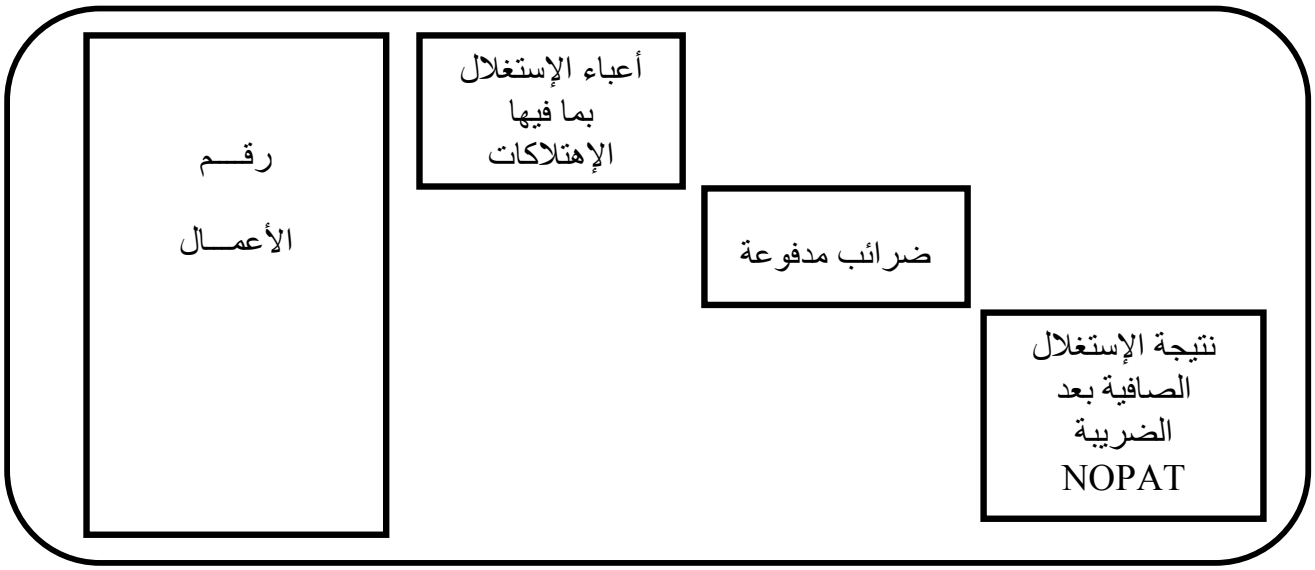

Source : Denise Dobois, op.cit,P28.

ثانيا- الأموال المستثمرة CI: و تسمى كذلك بالأصول الإقتصادية و التي تتشكل من مبلغ الأموال الخاصة و مبلغ الديون المقدمة من طرف المقرضين، و من أجل تقديرها هناك مقاربتان هما: [2]

- **المقاربة عن طريق الخصوم أو المصادر:** رأس المال المستثمر بالنظر إلى الخصوم يتمثل في مبلغ الأموال الخاصة و مبلغ الديون الصافية التي تمثل الوضعية الحقيقية لديون المؤسسة.

---

* **- NOPAT** = Net Operating Profit After Tax = نتيجة التشغيل الصافية بعد الضريبة.

* **- CI** = Capital Investment = الأموال المستثمرة.

* **- ROCI** = Return on capital invested = مردودية الأموال المستثمرة .

[1] - ضامن وهيبة ، مرجع سابق، ص 118.

[2] - رزقي محمد، **أثر القرارات المالية على قيمة المؤسسة الإقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007-2008، ص-ص(127،128).

رأس المال المستثمر= الأموال الخاصة + الديون الصافية.

- **المقاربة عن طريق الأصول أو الإستخدامات:** و هي المقاربة الأكثر إستعمالا في الأوساط المالية و الأكثر سهولة في التطبيق، حيث أنه في هذه الحالة رأس المال المستثمر يتمثل في الموارد المستخدمة و المقدمة من طرف أصحاب الأموال و المتعلقة بالنشاط الإستغلالي في المؤسسة و بعبارة أخرى عبارة عن الأصول الثابتة الصافية و الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال.

ثالثا- مردودية الأموال المستثمرة ROCI : مردودية الأموال المستثمرة هي عبارة عن نسبة نتيجة التشغيل الصافية بعد الضرائب NOPAT إلى الأموال المستثمرة CI، كما يلي: [1]

$$ROCI = \frac{NOPAT}{CI}$$

إن حساب مردودية الأموال المستثمرة الحقيقية للمؤسسة يتطلب القيام بمجموعة من التعديلات على كل من صافي نتيجة التشغيل بعد الضرائب NOPAT و الأموال المستثمرة CI .

الفرع الثاني: المداخل الترجيحية لحساب التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال WACC [*]

يختلف المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال مع اختلاف الهيكل التمويلي من مؤسسة لأخرى و يعتبر هذا المقياس ذي أهمية بالغة في تقييم المشاريع الإستثمارية ، فقد يستخدم كمعدل خصم للتدفقات النقدية المرتبطة بالإستثمار أو كمعيار رفض أو قبول بدائل الإستثمار المتاحة، و التي هي في الغالب فرص محدودة، و من هنا تأتي أهمية العلاقة بين الهيكل التمويلي و تكلفته من جهة و القيمة السوقية للمؤسسة من جهة أخرى و تعظيم القيمة الذي هو في النهاية هدف المؤسسة الرئيسي .

و من أهم المداخل التي تناولت حساب الأوزان النسبية لكل مصدر من مصادر التمويل لدينا مداخل حساب الأوزان النسبية لمصادر التمويل و الذي ينطوي على مدخلين هما : [2]

1- **مدخل الترجيح بإستخدام الأوزان الفعلية** : يستند هذا المدخل على فرض أساسي هو أمثلية الهيكل المالي للتمويل، و الإبقاء على هذا الوضع يتطلب مراعاة إستمرار التمويل بنفس النسب الحالية لهذا المصدر بالمقارنة بإجمالي التمويل، و تتحدد هذه النسب وفق المنهجين التاليين:
   - **تكلفة الأموال وفقا للقيم الدفترية:** يعتمد هذا المدخل على حساب أوزان العناصر التي يتكون منها هيكل رأس المال على أساس قيمته الدفترية (التاريخية) في سجلات المؤسسة.
   - **تكلفة الأموال وفقا للقيم السوقية:** يختلف هذا المدخل عن سابقه في أن أوزان العناصر التي يتضمنها هيكل رأس المال تتحدد وفقا لقيمتها السوقية، حيث أن حساب تكلفة الأموال وفقا للقيمة السوقية يؤدي للتوصل إلى معدل أقرب لتكلفة الفرصة البديلة منه لو حسبت بإستخدام القيم التاريخية، غير أن ما يؤخذ على هذا المدخل هو عدم وجود طريقة علمية دقيقة بمقتضاها يمكن تقدير القيمة السوقية للأرباح المحتجزة، فهذا الأسلوب لا يخرج على كونه إجراء تقريبي قد لا يعكس القيمة الحقيقية لتلك الأرباح .
2- **مدخل الترجيح بإستخدام الأوزان الحدية :** و يعتبر أكثر واقعية ، إذ يتم حساب تكلفة الأموال على أساس أوزان العناصر التي تستخدم في تمويل الإقتراحات الرأسمالية المعروضة، و معنى هذا أن تكلفة رأس

---

[1] - Christian Hoarau, **maitriser le diagnostic financier**, Groupe Revue Fiducaire ,Paris ,2001,P145.

[*] - **WACC** = weighted average cost of capital = التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال .

[2] - ضامن وهيبة ، مرجع سابق، ص- ص(144-146).

المال في ظل هذا المدخل سوف تختلف من إقتراح إلى آخر إذا ما إختلفت المصادر المستخدمة في تمويله أو إختلفت أوزان تلك المصادر و ذلك مع بقاء العوامل الأخرى على حالها. و لهذا المدخل أهمية بالغة و ذلك للأسباب التالية :

- ✓ يقيس التكلفة المستقبلية للأموال ، و بذلك يتماشى و طبيعة قرارات الإستثمار من حيث كونها متعلقة بالمستقبل عكس المدخل الأول ؛
- ✓ إن هذا المدخل لا يستند على القيم الدفترية لعناصر التمويل، و إنما على القيمة الحقيقية لكل عنصر منسوبا إلى إجمالي التمويل الإضافي المتاح للإستثمار؛
- ✓ يمكن التغلب على مسألة إحداث الخلل بالهيكل المثالي للتمويل بمراعاة النسب المثالية من المصادر المختلفة ؛
- ✓ إستخدام التكلفة المرجحة الحدية وفقا لهذا المدخل كمعيار يمنع قبول بدائل إستثمارية عوائدها أقل من هذه التكلفة.

و عليه يتضح أن هذا المدخل يعطي مؤشرا أكثر دقة من إستخدام المدخل الأول.

وتحسب المؤسسة WACC من خلال ثلاث خطوات و هي: [1]

- ✓ تحديد الترجيح المتناسب من كل مصدرمن مصادر تمويل رأس المال على أساس القيم السوقية؛
- ✓ حساب المعدل بعد خصم الضرائب في التكلفة من كل مصدر؛
- ✓ حساب متوسط التكلفة المرجح لجميع المصادر.

الفرع الثالث : حساب تكلفة رأس المال

إن موضوع تكلفة رأس المال يعد من المواضيع الأكثر تعقيدا و صعوبة و التي يجب التعامل معها بدقة، و ذلك راجع لتعدد أهداف حساب تكلفة رأس المال و التي منها إتخاذ قرار الإستثمار أو قياس الجودة أو فعالية مصادر التمويل أو قياس مردودية المشاريع الإستثمارية....إلخ، حيث أن مختلف مصادر التمويل المتاحة قد لا تعطي نتائج مؤكدة و موجبة أي أن هناك حالة عدم تأكد.

إذ تعرف تكلفة رأس المال على أنها الحد الأدنى للمعدل المراد تحقيقه على الإستثمارات الرأسمالية المقترحة، و تحقيق معدل عائد أقل من هذا المعدل يؤدي من دون شك إلى سوء الحالة المالية لأصحاب المؤسسة مما كانت عليه من قبل، و ما يترتب عن ذلك من إنخفاض في القيمة السوقية للمؤسسة، بينما تحقيق معدل أكبر من هذا سيؤدي إلى تحسين الحالة المالية لملاك المؤسسة مع زيادة القيمة السوقية للمؤسسة.

و عليه فتكلفة رأس المال ما هي إلا التكلفة المرجحة لكل مصدر من مصادر التمويل إذ أن تكلفة كل نوع من مصادر التمويل تختلف عن تكلفة غيرها، لذا ليس من المنطقي أن نأخذ تكلفة نوع واحد و نعتبرها تكلفة رأس المال للإستثمار المقترح بل يجب تقدير تكلفة الأموال من كل مصدر تمهيدا للوصول إلى رقم واحد يمثل تكلفة الأموال للمؤسسة ككل، و طبعا كلما إنخفضت تكلفة رأس المال كلما كان لذلك أثرا إيجابيا على قيمة المؤسسة و ذلك مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة و هنا يجب على المدير المالي الإهتمام بتأثير مصادر التمويل المستخدمة على القيمة السوقية للأسهم في المدى الطويل، و هذا يستوجب إختيار الهيكل المالي المناسب الذي يحقق التوازن بين العائد و المخاطرة الناجمين عنه.

و للإستعراض هذا الجانب أكثر سنتطرق لما يلي:

- ➢ تكلفة الأموال الخاصة.

[1] - James R Hitchner, **Financial Valuation -Applications and Models-** , Third Edition, Wiley Finance, Canada ,2011, P228.

- تكلفة الأموال المقترضة .
- التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال WACC.

أولا- تكلفة الأموال الخاصة بنموذج تسعير الأصول الرأسمالية CAMP : و تعرف بـ " تكلفة الأسهم العادية " و هي تمثل الحد الأدنى من العائد الذي يجب تحقيقه على الإستثمارات الممولة بواسطة الملكية للحفاظ على قيمة الملكية الحالية بدون أي تغيير، و تمثل هذه التكلفة تكلفة الفرصة البديلة. [1]

فتقديرها لهذه التكلفة أكثر صعوبة من تقدير تكلفة الأموال المقترضة، و لهذا السبب وجدت عدة طرق لتقدير هذه التكلفة و من أبرز هذه الطرق نجد نموذج تسعير الأصول الرأسمالية CAPM و الذي يعد من أبرز النماذج المعمول بها و هو ما سنحاول التطرق له من خلال الآتي :

1- تعريف نموذج CAPM :كان ظهور نموذج تسعير الأصول الرأسمالية نتاج الإنتقادات التي تعرض لها نموذج التوزيعات المخصومة DDM الذي كان معمولا به و أبرزها أنه لا يأخذ بعين الإعتبار المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الأسهم في حين أن هذا النموذج مهمته الأساسية دراسة العلاقة بين عائد السهم و المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها هذا العائد.

أول من حاول إبراز فكرة العائد و المخاطرة المتعلقة بالأصل كان markowitz (1952-1959) و الذي عمل على توجيه الأفراد الذين لا يحبون المخاطرة نحو الأصول التي تتمتع بأقل مخاطرة بإستخدام الإنحراف المعياري، في حين أن Tobin (1958) سلك إتجاه تعدد مخاطر الأصول المراد الإستثمار فيها و عوائدها المتوقعة و ضرورة مجازفة الفرد في عملية الإستثمار، و أخيرا بين كل من sharpe (1964) و lintner (1965) ضرورة إيجاد توازن فعلي بين كل من المخاطر و العائد المتوقع للأصل في السوق المطروح به و هم من أوجد مصطلح نموذج تسعير الأصول الرأس مالية (CAPM) هذا المصطلح الذي إشتقه merton (1973) ، و قد حاز أبرز رواد التنمية الإقتصادية في الفترة التي برز فيها نموذج CAPM على جائزة نوبل للإقتصاد و هم harry markowitz و james tobin و william shareb و john lintner و robert c merton.[2]

2- فرضيات النموذج : تتمثل فيما يلي :[3]

- ✓ المستثمر يتهرب من المخاطر و يقيم المحافظ البديلة على أساس العائد و المخاطرة ؛
- ✓ إن المستثمر يمكنه أن يقترض على أساس معدل يعادل معدل العائد الخالي من المخاطر و أن ذلك المعدل متساوي لدى المستثمرين و نفس الشيء بالنسبة لعملية الإقراض ؛
- ✓ للمستثمرين نفس التوقعات فيما يخص العوائد المتوقعة و كذلك الإنحرافات المعيارية و التغاير المتعلقين بالإستثمار المعني ؛
- ✓ تصل المعلومات للمستثمرين بسرعة و بدون تكلفة ؛
- ✓ الأصول المالية قابلة للتجزئة، فالمستثمر يمكنه شراء أي كمية يريدها من ورقة معينة ؛
- ✓ عدم وجود ضرائب على الأرباح و لا تكاليف.

3- معادلة النموذج : يعتمد هذا النموذج على تقدير معدل العائد على الإستثمار R_c بتحديد المتغيرات الأساسية التي يتكون منها ، و عليه معادلة النموذج تكون من الشكل التالي : [4]

---

[1] - محمد صالح الحناوي، جلال ابراهيم العبد، مرجع سابق، ص 281.

[2] - Robert E. Whaley, Drivatives : **Markets, valuation, and risk management** , jhon wiley & sons, England, 2006, P xii.

[3] - Jean- laurent Viviani, **Gestion de portefeuille** , Dunod, 2éme édition, Paris, 2001,P166.

[4] - Louis C. Gapenski, **healthcare finance : An Introduction to Accounting Financial Management**, the foundation of the American College of healthcare Executives , 3rd edition, USA, 2005, p404.

$$R_c = R_f + B_c (R_m - R_f)$$

حيث أن:

R_f معدل العائد الخالي من المخاطر.

$B_c (R_m - R_f)$ علاوة المخاطر.

B_c= معامل مخاطر السوق، يعبر عن حساسية عائد الأصل المالي للتغيرات التي تحدث على عائد محفظة السوق .

R_m= عائد محفظة السوق .

و عليه : ***معدل العائد المطلوب = معدل العائد الخالي من المخاطر + علاوة المخاطرة.***

4- تقدير مختلف مكونات النموذج: و ذلك وفق الخطوات التالية:

- **معدل العائد الخالي من المخاطر R_f:** يمثل هذا العائد بالنسبة للمستثمر مقدار العائد الذي يعوضه عن حرمانه من إستغلال أمواله لتحقيق منافع حاضرة نظرا لتوجيه تلك الأموال للإستثمار، و هو يعبر عن العائد الذي تحققه الأوراق المالية التي تصدرها الدولة (سندات الخزينة) والتي لا تتجاوز مدة إستحقاقها سنة واحدة، حيث يعتبر عائد هذه الأوراق المالية عائدا مؤكدا، ذلك أن إصدارها يتم من طرف جهات يصعب أن تعجز عن سداد ما عليها من إلتزامات لحاملي الأوراق المالية. [1]

في هذه الحالة يضمن المستثمر الحصول على العائد الذي كان يتوقعه لنهاية المدة، و خالي من المخاطر التالية :

  - ✓ مخاطر عدم القدرة على السداد.
  - ✓ مخاطر التضخم .
  - ✓ علاوة السيولة.
- **علاوة المخاطرة $B_c (R_m - R_f)$:** هي ذلك الجزء من العائد المطلوب زيادته على العائد الخالي من المخاطر، و يرجع ذلك إلى المخاطر النظامية و خاصة إلى جزئها الذي يعرف بعلاوة السوق $(R_m - R_f)$و التي تعرف بأنها العائد الإضافي المتوقع نتيجة إحتفاظ المستثمر بمحفظة السوق، أما المعامل B_c فيتم عن طريقه التعبير عن المخاطر النظامية، و الذي يمكن الحصول عليه من خلال سوق الأوراق المالية. [2]
- **عائد محفظة السوق R_m:** يقصد به المتوسط الحسابي لعوائد كل الأصول المتداولة في السوق المالي و ذلك كالتالي:

$$R_m = \sum_{J=1}^{n} \frac{Rj}{N}$$

- **معامل المخاطرة B_c:** إن المخاطر النظامية المتمثلة بالمعامل B_c تتكون من نوعين من المخاطر، و هي المخاطر النظامية و مخاطر الإستغلال، و ذلك كما يلي:[3]

$$B_c = B_a [1 + (1-T) \frac{D}{CP}]$$

إذن :

$$B_c = B_a + B_a [(1-T) \frac{D}{CP}]$$

حيث :

[1] - قاسم نايف علوان، ابراهيم محمد الزعلوك، **اثر تغير العائد المتحقق على العائد المطلوب في ظل نموذج CAPM**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، العدد5، سطيف، الجزائر،2005،ص9.

[2] - نفس المرجع السابق، ص11.

[3] - Gerard Charreaux, **Finance d'entreprise**, Management, EMS, 2éme édition, France, 1997, P112.

B_a = تمثل مخاطر الإستغلال المستقلة عن سياسة التمويل المتبعة من طرف المؤسسة.

$\frac{D}{CP}$ = نسبة القروض إلى الأموال الخاصة.

$B_a [(1-T) \frac{D}{CP}]$ = تمثل المخاطر النظامية التي ترتبط بسياسة تمويل المؤسسة.

ثانيا- تكلفة الأموال المقترضة : عند حسابها يجب التفرقة بين التكلفة الظاهرة للقروض و التكلفة الحقيقية و ذلك كما يلي: [1]

1- التكلفة الظاهرة: عبارة عن المعدل الذي يحقق المساواة بين المبلغ المقترض و بين القيمة الحالية للفوائد السنوية و القيمة الحالية للمبلغ الأساسي للقرض المسدد في نهاية تاريخ الإستحقاق، و يمكن التعبير عنها من خلال المعادلة التالية:

$$C = \sum_{t=1}^{n} \frac{B}{(1+r)^{tt}} + \frac{L}{(1+r)^{n}}$$

حيث أن :

r = تكلفة الإقتراض قبل الضريبة، و هو معدل الخصم الذي يتساوى عنده طرفي المعادلة.

C = مبلغ الإقتراض.

B = الفوائد الدورية خلال فترة الإقتراض.

L = المبلغ الأساسي للقرض و الذي ينبغي تسديده في تاريخ الإستحقاق.

2- التكلفة الحقيقية: و تعرف بأنها التكلفة التي تتحملها المؤسسة فعلا بعد الإستفادة من الوفر المحقق من تطبيق الضريبة على الأرباح و ذلك بإعتبار أن القانون يعتبر الفوائد التي تدفعها المؤسسة لقاء الأموال المقترضة تكلفة و هي معفاة من الضرائب.

يمكن حساب التكلفة الحقيقية للأموال المقترضة كما يلي: $K_i = r (1- T_c)$

حيث أن :

K_i = التكلفة الحقيقية للإقتراض بعد التعديل الضريبي.

T_c = معدل الضريبة على الأرباح.

r = تكلفة الإقتراض قبل الضريبة.

و يجب الإشارة إلى أن لجوء المؤسسة إلى إصدار سندات يتطلب تكاليف إصدار تدفع لبنك الإستثمار الذي يضمن الإستثمار. لذلك يجب أخذ هذه التكاليف بعين الإعتبار عند حساب التكلفة الظاهرة و ذلك بخصمها من مبلغ القرض للتوصل إلى صافي المتحصلات من القرض.

ثالثا- التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال WACC: هناك بعض الدراسات التي تعتمد في حسابها للتكلفة المتوسطة المرجحة على مجموعة أخرى من الأوزان النسبية الأخرى لعناصر هيكل رأس المال بالإضافة لكل من تكلفة الأموال الخاصة و تكلفة الأموال المقترضة .

إلا أن ما يغلب في تمويل إستثمارات و إحتياجات المؤسسة على مصدرين فقط هما الأموال الخاصة و الديون المالية، و يمكن توضيح المعادلة التي تخدم هذا الجانب كالتالي:

$$WACC = R_c \frac{S}{r+S} + K_i \frac{r}{r+S}$$

حيث أن: R_c = تكلفة الأموال الخاصة.

K_i = سعر الفائدة على الديون بعد الضريبة (تكلفة القروض).

S = القيمة السوقية للأموال الخاصة.

R = القيمة السوقية للأموال المقترضة.

[1] - ضامن وهيبة، مرجع سابق، 148.

من خلال المعادلة يتضح جليا أن حساب WACC يتم على أساس القيمة السوقية لمصادر التمويل و ليس على أساس القيمة الدفترية لها. ذلك أن أهم ما يميز طريقة الترجيح بدلالة القيمة السوقية و يجعلها تتفوق على طريقة الترجيح بدلالة القيم الدفترية هو انه طالما يتم حساب تكلفة بنود التمويل بدلالة القيم السوقية فإن الأمر يتطلب أن يتم الترجيح بدلالة نفس القيم أيضا، و يمكن تمثيل التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال بيانيا كالتالي:

الشكل رقم (1-11): التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال WACC

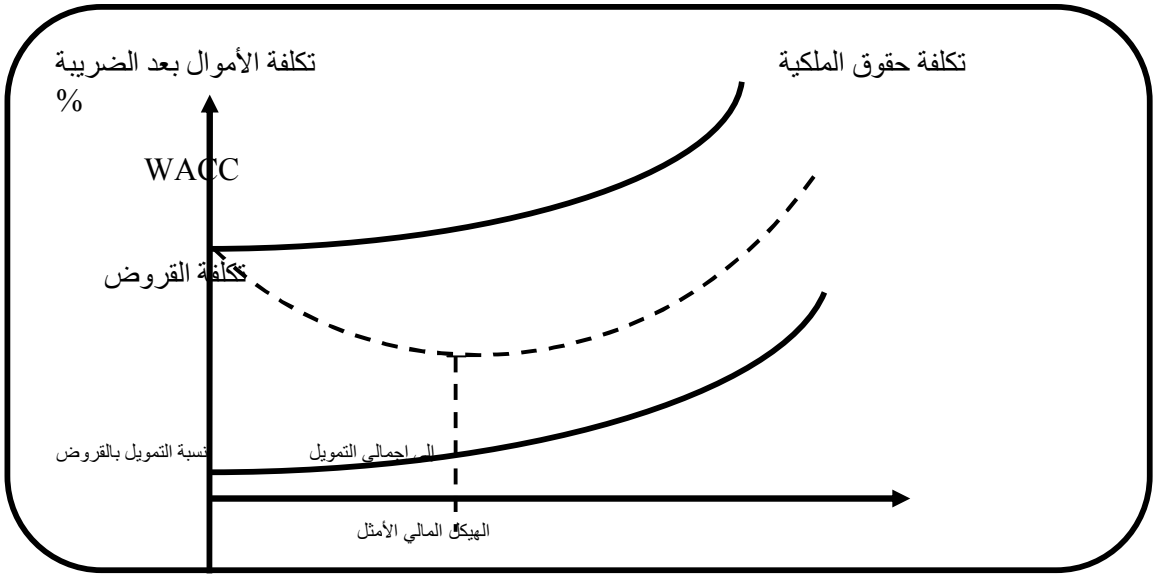

Source : **Louis C. Gapenski**,Op. Cit. P39.

خـلاصــة الـفصــل الأول

المقاييس التي خرجت بها الدراسات السابقة كان الهدف منها هو ترجمة خلق القيمة بعدة صور، و التي منها ما برز في الجانب الإستراتيجي لتقييم خلق القيمة هذا بالتركيز على الأداء الماضي و المستقبلي للمؤسسة ، و منها ما برز في الجانب المالي لتقييم خلق القيمة و هذا بإعطاء صورة عددية لقيمة المؤسسة و مردوديتها.

فالجانب الأخير برزت مؤشراته بصورة كبيرة خاصة الحديثة منها و من أهم المؤشرات التي برزت على المستوى الإقتصادي العالمي هو مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA إذ أنه مؤشر تقييم أداء للمؤسسة من الجانب الإقتصادي إعتمادا على المعلومات المحاسبية المعدلة، و قد تحققت بعض أهم و كبرى المؤسسات العالمية التي إعتمدت على هذا المؤشر من قدرته على إعطاء صورة واضحة لواقع المؤسسة من الجانب المالي الإقتصادي.

عليه فإنه يتوجب قبل حساب هذا المؤشر القيام بمجموعة من التعديلات على المعلومات المحاسبية المعطاة، هذه التعديلات أوصت بها شركة Stern-Stewart & Co و التي تتعدى 120 تعديلا ، هذه المعلومات هي مخرجات لنظام المعلومات المحاسبية الذي تعمل به كل المؤسسات و من خلال الفصل الثاني سنحاول تقديم صورة حول نظام المعومات المحاسبية و تبيان دوره في حساب القيمة الإقتصادية المضافة و كذا أهم التعديلات التي يتوجب القيام بها على المعلومات المقدمة من نظام المعلومات المحاسبية لحساب مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA.

الفصل الثاني

تـمـهـيـد:

إن الأهمية البالغة التي إكتسبها نظام المعلومات على مستوى المؤسسة له دلالة هامة فلا يمكن أن يكون هناك إستقبال أو تلقي للمعلومات دون أن تكون في شكل نظام فهو يحكم توجهها و ينظم مستقبليها و لعل من أبرز ما إرتبط به نظام المعلومات داخل المؤسسة نجد نظام المعلومات الإدارية ، نظام المعلومات الإلكترونية، و نظام المعلومات المحاسبية و غيرها من النظم الأخرى، هذا الأخير الذي له أهمية بالغة فهو يندرج ضمن نظم المعلومات المالية و هي من أهم نظم المعلومات بالمؤسسة فبدون توفر تنظيم للمعلومات مالية أو محاسبية للتسيير المالي فلن يكون هناك أي سبيل للإطلاع عليها أو معرفة تسلسلها.

فنظام المعلومات المحاسبية يقتصر على المعلومات الخاصة بكافة العمليات المالية التي تتم معالجتها و ترجمتها في شكل معلومات مفيدة لكافة الجهات بالمؤسسة سواء الإدارية منها أو الرقابية أو المالية و من خلال هذا الفصل سنحاول إعطاء التوضيح التفصيلي لنظام المعلومات المحاسبية بمختلف تفرعاته و تبيان الدور الذي يكتسبه هذا النظام و ذلك لتسهيل عملية حساب المؤشر الذي تدور حوله دراستنا و هو مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA.

المبحث الأول: مدخل لنظام المعلومات

إن ربط كلمة النظام بالمعلومات له دلالة عميقة إذ أن النظام يدل على الترتيب و التنسيق، أما المعلومات بالمعنى البديهي مشتتة ما لم يكن هناك نظام يحكمها، هذا مع العلم أن نظام المعلومات مصطلح مستعمل في مجالات مختلفة، و فيما يلي سنحاول إعطاء موجز حول نظام المعلومات بصفة عامة و لكن قبل هذا سنتطرق لكل من النظام و المعلومات و محاولة فهم كل منهما بشكل منفصل .

المطلب الأول: النظام

تعددت المجالات التي تعود بشرح مفاهيمها إلى مفهوم النظام سواء كانت علمية أو إقتصادية أو فنية...إلخ، على الرغم من أن مفهومه يعود لفترة زمنية سابقة ، و لكن مع التطور الحاصل في الجانب المعرفي إكتسب النظام مفاهيم جديدة في كل مرحلة متطورة، و في هذا المبحث سنحاول التطرق للنظام بصورة نوعا ما معمقة ومحاولة ربطه بالجانب المالي (المحاسبي خاصة) من خلال المطالب التالية :

الفرع الأول: تعريف النظام و مكوناته

سنحاول التطرق لتعريف النظام بأخذ مجموعة من التعاريف البارزة التي شملته في مختلف التوجهات و معرفة أهم مكوناته :

أولا- تعريف النظام : من الصعب بما كان إعطاء تعريف موحد للنظام نظرا لتعدد تعاريفه و هذا راجع إلى أن كل باحث يعطيه تعريفا من وجهة نظره وغايته من إستخدام و توجه هذا التعريف و نذكر منها :

لغويا: النظام هو:" مصطلح مشتق من كلمة systema اليونانية التي تعني الكل المركب من عدة أجزاء" .[1]

إصطلاحا: من تعاريف النظام إصطلاحا نجد:

النظام هو: " ذلك الهيكل الذي يظم مجموعة من الأجزاء و العناصر التي تخضع لخطة مشتركة و تتفاعل وتتشابك فيما بينها بغرض الوصول إلى هدف مشترك و محدد". [2]

النظام هو: " مجموعة عناصر مترابطة ببعضها البعض لغرض تحقيق هدف مشترك". [3]

النظام هو: " مجموعة منظمة مترابطة من المكونات الأساسية (أو الأنظمة الفرعية) تتعامل مع بعضها في إطار معين وفقا لخطة موضوعة لتحقيق هدف محدد ". [4]

النظام هو: " مجموعة من المكونات المرتبطة و التي تكون معا كيانا واحدا ". [5]

من خلال التعاريف المقدمة يمكن تعريف النظام بأنه :

"عبارة عن وحدة متكاملة منظمة و مترابطة من أجزاء و عناصر تتفاعل مع بعضها في إطار محدد لتحقيق أهداف مشتركة و محددة."

ثانيا- مكونات النظام : يطلق عليها مكونات أو عناصر النظام ، موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1) : مكونات النظام

---

[1] - محمد عبد الحسين آل فرج الطائي، **المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية**، دار وائل للنشر، ط1، الأردن ، 2005، ص17.

[2] - أحمد حلمي و آخرون ، **نظام المعلومات المحاسبية** ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الأردن، 2007، ص17.

[3] - Louis Rigaud, **la mise en piace de système d'information**, édition, dunod Enterprise,1979,P8.

[4] - سيد محمد جبر، **دراسات في نظام المعلومات المحاسبية**، مكتبة عين شمس، الإسكندرية، 1981، ص10.

[5] - جلال إبراهيم العبد، منال الكردي،**مقدمة في نظم المعلومات الإدارية- النظرية –الأدوات– التطبيقات-**،الدار الجامعية،الإسكندرية،2002،ص21.

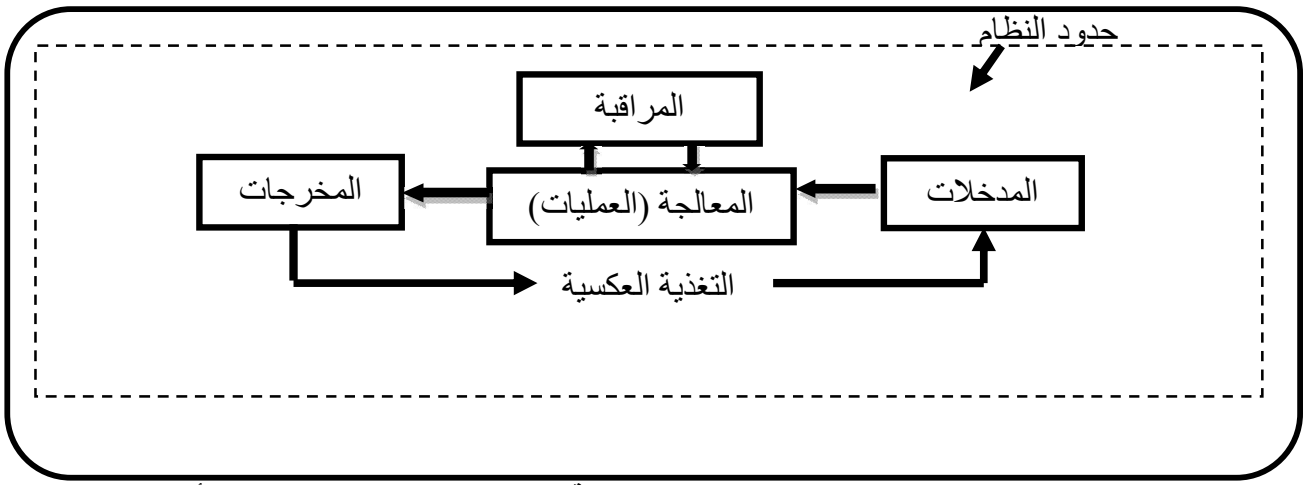

المصدر: فادية محمد حجازي، كامل السيد غراب ، **نظم المعلومات الإدارية (مدخل إداري)** ، مكتبة الإشعاع، الأردن، ط1 ، 1999، ص72.

1- **المدخلات** :هي مجموعة المفردات التي يتكون منها النظام و يعتمد عليها بشكل أساسي، و تتعدد وتتنوع على ضوء الأهداف التي يسعى التنظيم إلى تحقيقها فقد تكون بيانات أو مواد خام أو رأس مال أو موارد بشرية ، و تنقسم المخلات إلى نوعين هما: [1]

- **المدخلات المسلسلة** : في حالة ما إذا كانت مدخلات نظام معين هي مخرجات نظام آخر، أو أنظمة أخرى سابقة للنظام المعني و تربطها به علاقات تتابعية مباشرة فإنه يطلق على ذلك النمط من المدخلات بـ " المدخلات المتتابعة أو المسلسلة"
- **المدخلات عن طريق التغذية العكسية** : ينتج هذا النوع من المدخلات في حالة وجود إنحرافات في المخرجات الفعلية المتوقعة أو المستهدفة، ففي هذه الحالة يعيد النظام تشغيل تلك المخرجات مرة أخرى، و تلك المدخلات تمثل نسبة ضئيلة من مخرجات النظام.

2- **العمليات (المعالجة)** : هي آليات العمل الدقيقة التي تحكم التفاعلات الداخلية المنتظمة لعناصر النظام، أي أنها جميع العلاقات المبرمجة و الأنشطة التحويلية التي تقوم بمعالجة المدخلات و تحويلها إلى مخرجات بحيث يكون إنجازها مرتبط بتحقيق أهداف محددة للتنظيم. [2]

3- **المخرجات** : هي نواتج تحويل المدخلات أي هي الناتج النهائي من النظام و الذي يذهب إلى البيئة المحيطة [3].

4- **التغذية العكسية** : هي تأثير البيئة الخارجية على النظام و التي تحدد مدى ملاءمته و صلابته في تحقيق الأهداف المطلوبة و تلبيته لحاجات المستفيدين من خلال تمرير الملاحظات عن أي قصور أو عيب في تطبيقه لإصلاحه و تفادي حصوله مستقبلا. [4]

بالإضافة للعناصر التالية: [5]

- **الرقابة:** تعتبر عنصرا هاما جدا لأن وجودها يقلل من الأخطاء ، كما تضمن التوجه السليم و المستقل للنظام و قدرته على تحقيق الأهداف بأحسن الأحوال.
- **حدود النظام:** هي التي تسمح للنظام بالتفرقة بينه و بين المحيط الذي حوله، فهي تظهر العناصر التي تكون تحت سيطرته من العناصر التي تكون خارجة عن سيطرته.

---

[1] - إبراهيم سلطان ، **نظم المعلومات الإدارية (مدخل إداري)** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 21.

[2] - إيمان فاضل السمرائي، هيثم محمد الزغبي، **نظم المعلومات الإدارية**، دار الصفاء للنشر، الأردن،2004،ص30.

[3] - كمال الدين مصطفى الدهراوي ، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص6.

[4] - إيمان فاضل السمرائي، هيثم محمد الزغبي، مرجع سابق، ص30.

[5] - عمار بوحوش ، **الإتجاهات الحديثة في علم الإدارة**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1992، ص109.

- **محيط النظام:**هو مجموعة العناصر و العوامل التي تكون خارج النظام و التي تؤثر فيه و تتأثر به دون إن تكون له القدرة الكاملة للتحكم فيها.

الفرع الثاني: خصائص النظام و أهدافه

و تتمثل فيما يلي:

أولا- خصائص النظام: من خلال ما تم عرضه في المطلب الأول في تعاريف النظام يمكن إستخلاص جملة من الخصائص نذكر منها:

1- **التنظيم:** يعتبر التنظيم من أهم خصائص النظام إذ يمكنه من القيام بوظائف ثلاثة و هي الإختبار والعلاقات و الرقابة. [1]

2- **العلاقات:** أي يجب أن يكون هناك علاقات منطقية و تكاملية واضحة بين كل عناصر النظام ، فالنظم الميكانكية تحقق هذا الشرط ، فالعناصر التي تتكون منها الساعة و السيارة بعضها بعضا ذو طابع منطقي و عملي. [2]

3- **الحركة الدائمة:** يكون النظام في حالة حركة دائمة بحصوله على المدخلات التي يقوم بتحويلها إلى مخرجات و هذه الأخيرة يستخدم النظام عوائدها للحصول على مدخلات جديدة و هكذا. [3]

4- **العمل في نطاق محدود:** أي أن للنظام حدودا مميزة، و إن كانت متداخلة مع الأنظمة الأخرى المجاورة، فإذا لم يكن للنظام حدود مميزة فمن الصعوبة بما كان تعيين ما هو ضمن النظام و ما هو خارجه. [4]

5- **المكونات:** فأي نظام يتكون بوجود عدد من العناصر فتنوعها و تفاعلها يحددان مدى تعقده، و عند تجمعها تكون نظما فرعية، و مثال على ذلك نجد أن النظام التنفسي و النظام العصبي و النظام الهضمي تعتبر أنظمة فرعية لنظام جسم الإنسان. [5]

6- **وجود شبكة تفاعلات:** تسمح هذه الأخيرة بتبادلات المواد، رؤوس الأموال أو المعلومات أو غيرها، فهي تساهم عموما في تعديل النظام، و نميز نوعين من التفاعلات : [6]

- تفاعلات داخلية فيما بين عناصر النظام.
- تفاعلات خارجية للنظام مع محيطه.

7- **تحقيق هدف معين:** إن النظام الطبيعي أو النظام الإصطناعي يعمل عادة لتحقيق هدف محدد.[7]

ثانيا- أهداف النظام: يمكن حصر أهداف النظام في بعض النقاط الآتية: [8]

- ✓ خلق الفعالية و مضاعفة الإنتاج ؛
- ✓ تقديم الخدمات للعاملين في كل قطاع و تسوية مشاكله ؛
- ✓ وضع الأسس و الإجراءات التي تكون قاعدة للعمل ؛
- ✓ الحرص على فتح مجال الخدمات لجميع المواطنين ؛
- ✓ تسطير برامج التنمية و الإستثمارات التي تساعد على توفير الشغل و توزيع الدخل القومي و تحقيق العدالة الإجتماعية ؛
- ✓ توفير الأمن و الإستقرار بحيث يتفرغ كل شخص لأداء واجباته ؛

---

[1] - أحمد فوزي ملوخية ، **نظم المعلومات الإدارية** ، مؤسسة حورس الدولية للنشر و التوزيع، الإسكندرية،2006، ص32.

[2] - سليم إبراهيم الحسينة ، **نظم المعلومات الإدارية** ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، ط2 ، عمان، 2002، ص 27.

[3] - أحمد فوزي ملوخية ، مرجع سابق، ص 32.

[4] - سليم إبراهيم الحسينة ، مرجع سابق، ص 28.

[5] - إبراهيم سلطان ، مرجع سابق، ص28.

[6] - Rosa Isslah, **Management de Systems d'information**, office de publication universitaires, Ain El ,2005 ; P25.

[7] - سليم إبراهيم الحسينة ، مرجع سابق، ص 28.

[8] - عمار بوحوش ، مرجع سابق، ص 110.

- ✓ تسهيل وسائل الإتصال بين المسئولين في ميادين العمل و المسئولين في الإدارات المركزية ؛
- ✓ تعميم نشر المعرفة بحيث يجيد كل فرد فن التغلب على المشاكل التقنية التي تواجهه في أي لحظة.

الفرع الثالث: تصنيفات النظام

يمكن تصنيف النظام وفق عدة أسس نذكر منها:

أولا- التصنيف على أساس علاقة النظام بالبيئة : و يضم هذا التصنيف ما يلي:

1- **الأنظمة المفتوحة :** يعرف النظام المفتوح بأنه ذلك النظام الذي يؤثر و يتأثر بالبيئة التي يعمل فيها، بمعنى أن التغيرات في الظروف البيئية المحيطة بالنظام التي تؤثر على مدخلات و عمليات التشغيل و مخرجات النظام، و بالتالي يجب أن يتصف النظام بالمرونة الكافية للتأقلم مع التغيرات البيئية المحيطة حتى يمكن المحافظة على إستمراره في الوجود. [1]

2- **الأنظمة المغلقة:** يكون النظام مغلقا إذا كان معزولا تماما عن البيئة المحيطة به ، و يعني ذلك وجود روابط خارجية بينه و بين الأنظمة الخارجية المحيطة به، و من ثم لا يكون التأثير خارج حدوده، فضلا عن ذلك فإن البيئة الخارجية المحيطة به تكون عديمة التأثير عليه و على إجراءات تشغيله.[2]

و يمكن عده على أنه **"** مجموعة العناصر **و** الأجزاء المترابطة و المتفاعلة فيما بينها لتحقيق هدف معين، له إستقلال تام و إرتباط ضعيف بالمحيط الخارجي **".**[3]

3- **الأنظمة المغلقة نسبيا:** نحكم على النظام أنه مغلق نسبيا إذا كان يتفاعل مع البيئة المحيطة به بطريقة محددة و معروفة و قابلة للتحكم فيها، كما تتوافر له خاصية إمكانية التحكم في تأثيرات متغيرات البيئة على إجراءات تشغيله، و يعتبر ناتج تفاعلات البيئة معه بمثابة مدخلات النظام كما هو ناتج تأثيره يمكن إعتباره بمثابة مخرجات للنظام. [4]

4- **أنظمة التحكم في التغذية العكسية:** يعتبر النظام واحد من مجموعة نظم التغذية العكسية إذا تمت إعادة بعض من مخرجاته إلى النظام في صورة مدخلات له، وذلك للمساهمة في تحقيق أهداف النظام.[5]

هذا التصنيف هو ما ركزت عليه **"نظرية الأنظمة"*** من خلال أخذ عناصره الأربعة على إعتبار أنها هي مرجع أي تصنيف آخر ليكون ضمنها.

و من خلال الشكل التالي يمكننا إعطاء صورة توضيحية لهذا التصنيف:

---

[1] - أحمد حسين على حسين، **تحليل و تصميم النظم**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2002- 2003، ص 32.

[2] - حسين محمد رحيم ، **الهيكل التنظيمي و إجراءات العمل**، دار حامد للنشر، الأردن، 2000، ص35.

[3] - Y –dupuy et autres, **Les Systèmes de Gestion**, Audin Imprimeur, France , 1989,P25.

[4] - ناصر نور الدين عبد اللطيف ، محمد مراد مصطفى، **المحاسبة و تكنولوجيا المعلومات**، كلية التجارة، الإسكندرية، 2006،ص35.

[5] - أحمد حسين على حسين، **نظم المعلومات المحاسبية (الإطار الفكري و النظم التطبيقية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004،ص20.

* - **نظريــة الأنظمــة:** تعتبـر نظريــة الأنظمــة مـن النظريــات المعاصــرة التــي شـملت عـدة ميـادين مثـل الإدارة و التسـيير، و يعتبـر " Berlamffy Von Ludwing" عالم الأحياء الألماني أول من أعطى فكرة النظم في الوقت المعاصر و أسماها (نظرية الأنظمة).

الشكل رقم (2-2): أنواع النظم

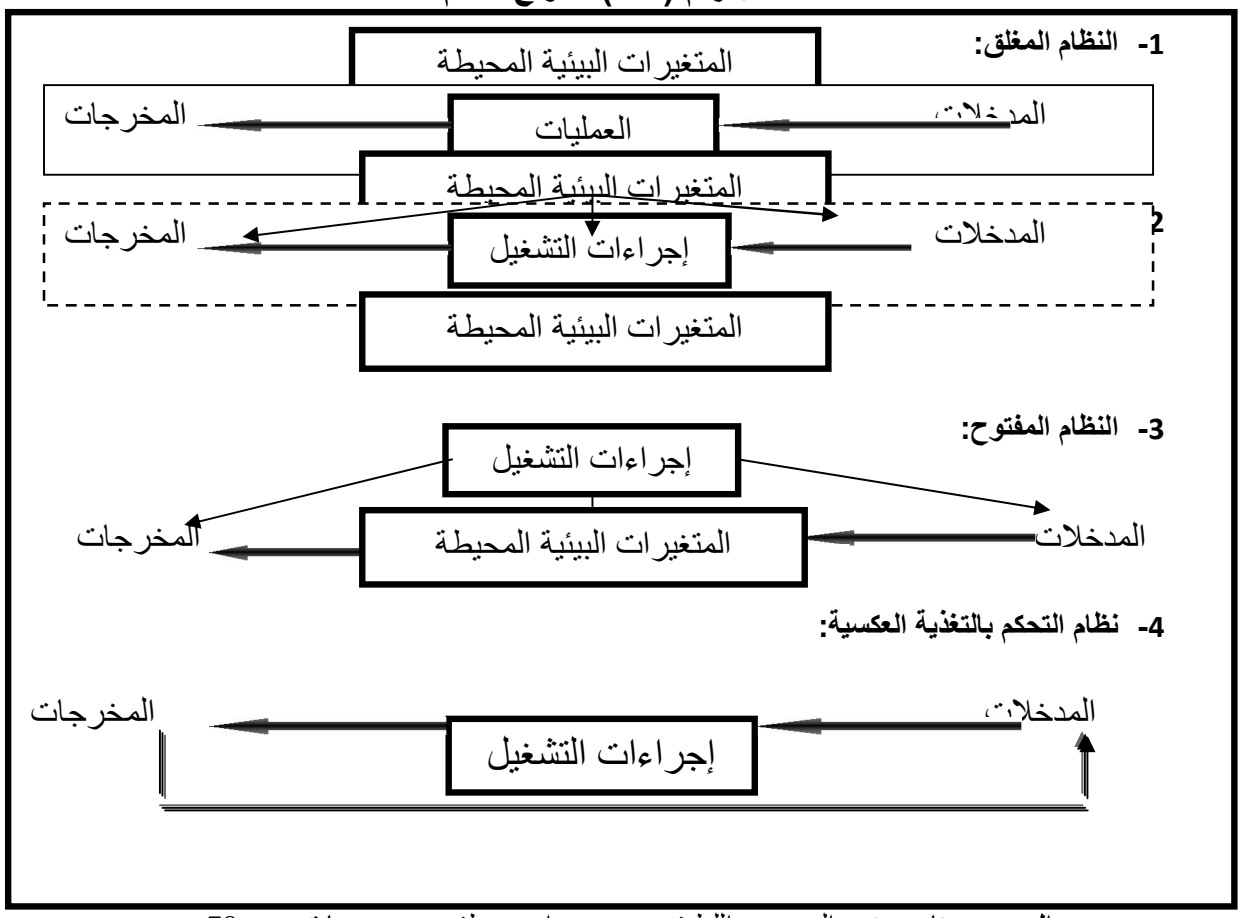

المصدر: ناصر نور الدين عبد اللطيف، محمد مراد مصطفى، مرجع سابق، ص 78.

ثانيا- التصنيف على أساس مدى إستقرار النظام [1]

1- **الأنظمة المستقرة:** أي التي تحتفظ بتوازنها و ذلك بالحفاظ على قيم متغيراتها مادامت لم تتعرض لصدمات تؤدي إلى إخلال هذا التوازن مما يدل على وجود تناسق بين أجزاء النظام.

2- **الأنظمة المتغيرة:**أي التي تكون دائما في حالة عدم توازن و ذلك راجع إلى عدم وجود تناسق بين العلاقات القائمة بين أجزاء النظام، و هي التي تتعرض قيم متغيراتها إلى صدمات مما يؤدي إلى عدم إستقرارها من لحظة زمنية إلى أخرى.

ثالثا- التصنيف على أساس مستويات النظام

1- **الأنظمة الرئيسية:** هي نظم تشكل نظما مستقلة بذاتها. [2]

2- **الأنظمة الفرعية:** هي النظم التي تعمل كنظم مستقلة و متخصصة في عمل أو وظيفة معينة و التي تساهم في تحقيق أهداف النظام الرئيسي.[3]

بالإضافة إلى تصنيفات أخرى مبينة في الجدول التالي إستنادًا على مرجع الأستاذ فوزي ملوخية .

[1] - أحمد فوزي ملوخية ، مرجع سابق، ص31.

[2] - السيد عبد المقصود دبيان و آخرون، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص139

[3] - أحمد حسين على حسين، **نظم المعلومات المحاسبية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006،ص17.

الجدول رقم (2-1) : تصنيفات الأنظمة

التصنيف على أساس	أنواع الأنظمة	شرح
طبيعة النظام	النظم المفاهمية	تهدف لتفسير الظواهر سواء كانت طبيعية أو إجتماعية
	النظم المادية	نظم ملموسة مكوناتها هي أشياء أو افراد
تدخل العنصر البشري	الأنظمة الإجتماعية	تعمل بتدخل العنصر البشري
	الأنظمة الفنية	تعمل بدون تدخل العنصر البشري
هيكلها الأساسي	الأنظمة البسيطة	عدد النظم الفرعية قليل
	الأنظمة المعقدة	عدد النظم الفرعية كثير و متعدد العلاقات
درجة التأكد	الأنظمة الإحتمالية	لا يمكن تحديد رد فعل النظام أو مخرجاته بدقة
	الأنظمة المحددة	يمكن التنبؤ بالحالات التي سيكون عليها
مصدر نشأتها	الأنظمة الطبيعية	نظم من صنع الخالق
	الأنظمة الإصطناعية	نظم قام الإنسان بصنعها لخدمته
الإستمرارية	الأنظمة الدائمة	أنظمة تستمر فترة زمنية أطول من عمر مستخدميها
	النظم المؤقتة	تنشأ لفترة محددة و لتحقيق هدف معين و تنتهي بعده

المصدر: من إعداد الباحثة.

المطلب الثاني : المعلومات

بالعودة إلى التطورات التي مست جميع جوانب الحياة نجد أنه صار هنا كم هائل من البيانات التي هي في حاجة لتنظيم و ترتيب و معالجة ، و نجد في أغلب المراجع أن هناك خلط في مصطلحي البيانات والمعلومات إذ ليست لهما نفس الدلالة، و من خلال هذا المبحث سنحاول تبيان هذا الإختلاف و التعمق في جانب المعلومات أكثر.

الفرع الأول: تعريف البيانات و المعلومات

و نعرف كل منهم على حدى كالتالي:

أولا- تعريف البيانات : فيما يلي نوضح جملة من التعاريف التي تخص البيانات نذكر منها :

البيانات هي : " مجموعة من الحقائق المجردة كالأرقام و الحروف و الرموز الخاصة و الكلمات القابلة للمعالجة بواسطة الحاسب" . [1]

البيانات هي : " عبارة عن الحروف و الجمل و العبارات و الأرقام و الرموز غير منظمة و غير مرتبطة بموضوع واحد، و التي قد لا يستفاد منها في شكلها الحالي إلا بعد تطورها من خلال عمليات التحليل والشرح و التي إذا ما فرزت و صنفت و بوبت فإن هذه البيانات تتحول إلى معلومات". [2]

البيانات هي : " تمثيل الحقائق أو الأفكار في صورة أساسية قادرة على أن تتصل بها بعض العمليات تعالجها". [3]

البيانات هي : " الحقائق و الأرقام التي لا يستفاد منها نتيجة لحجمها الكبير و طبيعتها غير المعالجة ". [4]

من خلال هذه التعاريف يمكن تعريف البيانات كالتالي :

البيانات هي : " مجموعة من الأفكار في شكل رموز أو حروف أو أرقام غير مفيدة بشكلها الخام، تحتاج لأن تتم معالجتها بإستخدام مجموعة من العمليات و ذلك لإستخلاص جملة من المعلومات المفيدة ".

ثانيا : تعريف المعلومات : نلخصها في جملة التعاريف التالية :

[1] - عاطف جابر طه عبد الرحيم، **نظم المعلومات الإدارية**، ناس للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2002/2001، ص3.

[2] - إيمان فاضل السمرائي، جلال إبراهيم العيد، **نظم المعلومات الإدارية**، دار الضفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص24.

[3] - أمين السيد احمد لطفي، **مراجعة و تدقيق نظم المعلومات** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص7.

[4] - Mcleod R , Schell G , **Management Information Systems**, Prentice Hall, New Jersey, 2004,P10.

المعلومات هي : " مجموعة من البيانات المنظمة و المنسقة بطريقة توليفية مناسبة، بحيث تعطي معنى خاص، تركيبة متجانسة من الأفكار و المفاهيم تمكن الإنسان من الإستفادة منها للوصول إلى المعرفة و إكتشافها "[1].

المعلومات هي : " المعرفة* التي لها معنى و مفيدة في تحقيق الأهداف". [2]

المعلومات هي : " مجموعة بيانات مرتبة و معدة للإستخدام بواسطة شخص معين في غرض معين و في وقت محدد و من شأنها أن تزيد من معرفة الشخص المستخدم لها". [3]

المعلومات هي : " البيانات التي يمكن أن تغير من تقديرات متخذ القرار". [4]

المعلومات هي : " تعبر عن حقيقة أو ملاحظة أو إدراك أو أي شيء محسوس يستعمل في تخفيض عدم التأكد بالنسبة لحالة أو حدث معين، و يضيف معرفة للفرد أو المجموعة". [5]

المعلومات هي : " البيانات التي تمت معالجتها لتصبح بشكل أكثر نفعا للمستقبل، و التي لها قيمة في الإستخدام الحالي أو في إتخاذ قرارات مستقبلية". [6]

المعلومات هي : " الأرقام و الحقائق التي تساعد الإدارة على تصور ما يحيط بها من مواقف، و تفسير ما يحدث من مظاهر و أحداث وصولا إلى التنبؤ الدقيق لما يمكن أن يقع في المستقبل ". [7]

و يمكن تلخيص تعريف المعلومات فيما يلي :

المعلومات هي : "جملة الحقائق المفيدة المستخرجة من البيانات بعد معالجتها، و ذلك لإستخدامها في الوقت الحالي أو المستقبلي لغرض تحقيق هدف معين".

الفرع الثاني: أنواع و خصائص المعلومات

أولا- أنواع المعلومات : تنقسم المعلومات إلى عدة أنواع من أهمها : [8]

1- **المعلومات الرسمية:** هياكل المعلومات التي تخرجها و تقدمها لنظم المعلومات داخل المؤسسة.
2- **المعلومات الغير رسمية:** لا تكتسي أهمية بالغة مقارنتا بالمعلومات الرسمية، و هي تأتى من خارج نظم المعلومات الخاصة بالمؤسسة كالإشاعات.
3- **المعلومات الداخلية:** هي مجمل المعلومات الخاصة بنشاط المؤسسة و الناتج عن مختلف العمليات التي يقوم بها الأفراد ، التكاليف، آلية الإنتاج .... إلخ.
4- **المعلومات الخارجية:** هي مجمل المعلومات الواردة و المتعلقة بالمحيط الخارجي للمؤسسة، كالمعلومات حول الزبائن ، الموردين ، المنافسين ... إلخ.

بالإضافة لجملة من التصنيفات موضحة في الجدول التالي:

---

[1] - Izabell Calmi , Jordan Halim , **Introduction à la gestion** , Dunod, paris, 2000.P354.

[*] - **المعرفة:** هي المستوى الأعلى من مفهوم المعلومات من حيث التعقيد، فهي حصيلة الامتزاج بين المعلومات والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على التحكم.

[2] - Gerard Huet , Jean Rouset, **Les System d'information**, édition, siery, 1980, PP 104 405.

[3] - أحمد فؤاد عبد الخالق، **نظم المعلومات المحاسبية**، مكتبة الدار الثقافة العربية، القاهرة، 1989،ص12.

[4] - صلاح الدين عبد المنعم مبارك ، **إقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية**، دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2002، ص23.

[5] - Lucas, H.C , **Information System Concepts for Management**, Hill Book Co, New York, 1982,P12.

[6] - محمد يوسف حفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية** ، دار وائل للنشر ، ط1، عمان، 2001،ص10.

[7] - فؤاد شرابي ، **نظم المعلومات الإدارية**، دار أسامة للنشر و التوزيع ، ط 1، عمان، 2001، ص20.

[8] - إيمان فاضل السمرائي، هيثم محمد الزغبي، مرجع سابق، ص25.

الجدول رقم (2-2) : أنواع المعلومات

أسس تصنيف المعلومات	أنواع المعلومات	أمثلة عنها
مدة حياة المعلومة	معلومة دائمة	تاريخ الميلاد
	معلومة مؤقتة	عدد الأولاد
مصدر المعلومة	معلومة داخلية	النتيجة المحاسبية
	معلومة خارجية	تغيرات العملات و أسعار الصرف
طبيعة المعلومة	معلومة كمية (رقمية)	رقم الأعمال و كمية الإنتاج
	معلومة كيفية (نوعية)	مهمة المؤسسة و سياستها
نمط إعتماد المعلومة	معلومة رسمية محددة	الإعلانات الإدارية الموجهة للعاملين
	معلومة غير رسمية غير محددة	الإتصالات الأفقية غير المحددة من الإدارة
إتجاه إنتقال المعلومة	معلومات صاعدة	الأوامر
	معلومات نازلة	إقتراحات عمالية

Source : Patteyron E.A, **Le management de l'information**. Edition organization, Paris, 1996, P12.

ثانيا- خصائص المعلومات : تتوفر المعلومات على جملة من الخصائص أهمها :

1- **الملاءمة :** إن القرار الجيد في أي إدارة يبنى على دقة المعلومات و ملاءمتها، أي أنه يجب أن تكون حاسمة في الموضوع محل الدراسة أو إتخاذ القرار، أو في المشكلة المراد إيجاد الحل الملائم لها، ويمكن الحكم على ملائمة المعلومات لإحتياجات الإدارة من ناحيتين:
   - من ناحية ملاءمتها للشخص الذي يقوم بإتخاذ القرار.
   - من ناحية ملاءمتها للمستوى الإداري الموجهة له. [1]
2- **الشمول :** بمعنى أن تكون المعلومات المقدمة معلومات كاملة تغطي كافة جوانب إهتمامات مستخدميها أو جوانب المشكل المراد أن يتخذ بشأنها قرار، كما يجب أن تكون هذه المعلومات في شكلها النهائي بمعنى أن لا يضطر مستخدمها إلى إجراء بعض عمليات تشغيل إضافية حتى يحصل على المعلومات المطلوبة.[2]
المطلوبة.[2]
3- **الوضوح :**أي تكون المعلومة خالية من أي غموض أو إبهام كما و أنها يجب أن تكون بسيطة و غير معقدة و سهلة الفهم.[3]
4- **الوقتية :** بمعنى تقديم المعلومات في الوقت المناسب، بحيث تكون متوافرة وقت الحاجة إليها حتى تكون مفيدة و مؤثرة، وهذه الخاصية ترتبط بالزمن الذي تستغرقه دورة المعالجة والإدخال و عمليات المعالجة و إعداد تقرير المخرجات للمستفيدين حيث إستخدام الحاسب الآلي يؤدي إلى تخفيض الوقت اللازم لدورة المعالجة. [4]
5- **الصحة و الدقة :**يقصد بالمعلومات الصحيحة ، أن تكون معلومات حقيقية عن الشيء الذي تعبر عنه، و دقيقة بمعنى عدم وجود أخطاء أثناء إنتاج و تجميع و التقرير عن هذه المعلومات، و يجب الإهتمام بأن الأخطاء عادة ما تكون أخطاء النقل و أخطاء الحساب. [5]
6- **المرونة :** قابلية المعلومات على التكيف لإستخدام أكثر من مستخدم و في أكثر من تطبيق. [1]

---

[1] - عامر إبراهيم القندجيلي، علاء الدين عبد القادر الجنابي، **نظم المعلومات الإدارية و تكنولوجيا المعلومات**،دار المسيرة، الأردن،2005، ص 112.
[2] - أحمد حسين على حسين، **نظم المعلومات المحاسبية (الإطار الفكري و النظم التطبيقية)**، مرجع سابق،ص27.
[3] - محمد إسماعيل بلال، **نظم المعلومات الإدارية**، الدار الجامعية ، الإسكندرية،2005ن ص34.
[4] - على محمد منصور، **مبادئ الإدارة الاسس و المفاهيم**، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 1999، ص91.
[5] - سونيا البكري، **نظم المعلومات الإدارية (دراسات في الإتجاهات الحديثة للإدارة)**، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، 1997، ص 82.

7- **التكلفة :**يجب أن لا تكون تكلفة الحصول على المعلومات تزيد عن العائد المتوقع من إستخدامها. [2]

8- **قابلية القياس :**تشير هذه الخاصية إلى طبيعة المعلومات المنتجة من نظام المعلومات و إمكانية قياسها في شكل كمي حتى يمكن الإستفادة منها خاصة في النماذج و الحسابات الرياضية. [3]

الفرع الثالث: دور المعلومات

تبقى حاجة المؤسسات للمعلومات مستمرة سواء كانت هذه المعلومات داخلية أو خارجية ، و من خلال هذه الحاجة يمكن تبيان دور المعلومات في المؤسسة كالآتي: [4]

- **المعلومات أساس القرار:**تسيير أي مؤسسة يقتضي إتخاذ مجموعة كبيرة من القرارات المتنوعة، كما أن توفر المعلومات ذات الجودة أمر ضروري، إذ تعتبر أساس عملية إتخاذ القرار، فهي تساهم في التخفيض من درجة عدم التأكد التي تواجه متخذ القرار و بالتالي خطر الوقوع في الأخطاء.
- **المعلومات عنصر تسيير و إتصال:** كل عملية تسيير يجب أن تزود بمعلومات حتى يمكن تنفيذها، كما أن المعلومة أداة إتصال داخلية بين مختلف أفراد المؤسسة، و ليس هذا فقط و إنما تسمح للمؤسسة بأن تبقى على إتصال دائم بمحيطها فالمعلومة تسمح بالتكيف مع المحيط، فهي وسيلة تعرف على بيئة المؤسسة.
- **المعلومات وسيلة تنسيق و فعالية:** يجري في المؤسسة تبادل للمعلومات بين مختلف المستويات الإدارية أو في نفس المستوى، و هذا ما يسمح بالتنسيق بين مختلف نشاطات أفراد المؤسسة، فالمعلومة تربط مختلف وظائف المؤسسة فيما بينها.
- **المعلومات عامل تحفيز و إشراك:** بعض أنواع المعلومات تعد مصدرا لتحفيز الأفراد، فهي تزودهم بتقرير عن درجة كفاءتهم في أداء العمل، و تساعدهم على فهم نموذج التنظيم الذي يعملون فيه وهي تعطي راحة عندما تكون الإنحرافات في الأداء تتطابق و الحدود المسموح بها، و هي أيضا تساعدهم على التعرف على نتائج قراراتهم و تصرفاتهم مما يدفعهم إلى بذل مزيدا من الجهد. [5]

المطلب الثالث: نظام المعلومات

بعد التطرق لكل من النظام و المعلومات بشكل مفصل سنحاول إعطاء نظرة حول مصطلح نظام المعلومات فيما يلي

الفرع الأول: أساسيات حول نظام المعلومات

نشمل من خلاله معرفة نظام المعلومات تعريفا و ظهورا تاريخيا كالتالي:

أولا- تعريف نظام المعلومات : من أبرز التعاريف التي تطرقت لنظام المعلومات نذكر :

نظام المعلومات هو : " تفاعل مجموعة المواد المختلفة من الأشخاص و البيانات، و العمليات و تكنولوجيا المعلومات لتطوير و تحسين أداء و دعم إحتياجات متخذي القرار سواء كان للإداريين أو المستخدمين للنظام لإمدادهم بالمعلومات في الوقت المناسب". [6]

نظام المعلومات هو : " نظام يقوم بإيصال المعلومات إلى الأفراد و المنظمات". [7]

نظام المعلومات هو : " مجموعة الإجراءات التي يتم من خلالها جمع، تشغيل ، تخزين، و نشر المعلومات لدعم عملية إتخاذ القرارات و الرقابة". [8]

---

[1] - إيمان فاضل السمرائي، هيثم محمد الزغبي، مرجع سابق، ص27.

[2] - محمد إسماعيل بلال، مرجع سابق، ص 34.

[3] - فؤاد الشرابي، مرجع سابق، ص 16.

[4] - Jean-François Dhénin, Brigitte Fournie,**50 thémes d'initiation à L'économie d'entreprise**, édition breal, paris, 1998, P166.

[5] - إسماعيل السيد ، **نظم المعلومات لإتخاذ القرارات الإدارية**، المكتب العربي الحديث، مصر،بدون سنة نشر، ص113.

[6] - Armand Dayan, **Manuel de Gestion** , 2éme édition, AUF, Paris.2004, P 224.

[7] - Gupta U **, Information Systems – Success in the 21st century** , Prentice Hall, New York,2000, P10.

[8] - Laudon K C & laudon J P,**Management Information Systems**,Macmillan Publishing Company,New York,1988, P5.

نظام المعلومات هو : " ذلك النظام الذي يشتمل على مجموعة من العناصر و المكونات المتفاعلة وذات العلاقة التبادلية، و التي تعمل معا لجمع و تشغيل و تخزين و نشر و توزيع المعلومات اللازمة لعملية إتخاذ القرارات في المنظمة ". [1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف نظام المعلومات بأنه : " مجموعة الإجراءات المنظمة من أشخاص و بيانات و تكنولوجيا تتفاعل مع بعضها لجمع و تشغيل و تخزين و إيصال المعلومات إلى الجهات المعنية".

ثانيا- تطور نظام المعلومات : مرت عملية تطور نظام المعلومات على عدة مراحل كان الجانب التكنولوجي هو محددها و ذلك لأنه سهل كافة الجوانب التي مست مختلف المستويات التنظيمية ، لتسهيل عمل متخذي القرارات في المؤسسات ، و يمكن تقسيم هذا التطور على مرحلتين هما: [2]

1- **مرحلة النظام اليدوي:** و هي مرحلة ما قبل الحاسوب، و تعتمد في الأساس على النظام اليدوي الذي يرتكز على أبسط الوسائل في معالجة البيانات، كإستعمال العقل و اليدين، و بعض الأدوات البسيطة كالأقلام و الورق لأن عملية نقل المعلومات كانت تتم عن طريق تسجيله في سجلات و أوراق تقدم لمن يحتاجها، و مع مرور الوقت أصبحت السجلات ضخمة جدا و الحسابات معقدة بالإضافة إلى الإجراءات التي يقدمها فأصبح النظام يتميز بالتكلفة العالية و عدم الثقة في المعلومات التي يقدمها، و هذا ما أجبر الباحثين على تطوير هذا النظام نسبيا ، من خلال تطوير الأدوات التي كان يستعملها و يعتمد عليها و إيجاد طرق أخرى فعالة تساعد على عملية التوثيق و العد من أجل تسهيلها و تسييرها ، و في عام 1870م حدثت قفزة نوعية لهذا النظام، و ذلك بظهور أول آلة كاتبة ليتم بعدها إكتشاف الحاسبة المكتبية و آلة مسك الأوراق و بعض الأدوات الأخرى و التي سهلت عمليات هذا النظام وخففت من أعباءه.

2- **مرحلة النظام الآلي:** تعرف بمرحلة ما بعد الحاسوب، لأن الحاسوب يعتبر الركيزة الأساسية التي يستند عليها هذا النظام في أدائه لمختلف مهامه و عملياته، رغم أن ظهور الحاسوب كان مع بداية الخمسينات من القرن العشرين، إلا أن إستعماله في المؤسسات لم يتم إلا في مطلع الستينات من نفس الحقبة لأن تكلفة شرائه إنخفضت حيث تم إستخدامه في بادئ الأمر بمجال كتابة و معالجة النصوص و نظرا للتقدم التكنولوجي السريع في ميدان المعلوماتية فقد زادت كفاءته و تحسنت نوعيته مع إستمرار أسعار إقتناءه في التدني، فأصبحت سرعة معالجة البيانات من مليون عملية في الثانية في الستينات إلى مليار عملية في الثانية في مطلع التسعينات.

و يمكن تصنيف تاريخ الحاسوب إلى ثلاث حقب زمنية: [3]

- **حقبة معالجة البيانات:** كان التركيز في هذه الحقبة على أتمتة الإجراءات الموجودة لزيادة كفاءتها و تقليل النفقات، و كان إتجاه التطبيقات متوافقا مع التكنولوجيا كهدف رئيسي مستخدما أطر رئيسية صادرة في الغالب عن المستخدمين و مسيطرا عليها من قبل إدارة معالجة البيانات.
- **حقبة نظام إدارة المعلومات:** في هذه الحقبة تغير التركيز لينصب على مساعدة المديرين في صنع قرارتهم لزيادة الكفاءة الإدارية، وكان التوجه لتفهم المستخدمين لحاجاتهم للمعلومات مع زيادة تواجد طرق الإستخدام، و قد قاد ذلك غلى التركيز على إستخدام "البرمجيات" أكثر من "الأجهزة"، و كذلك مراكز المعلومات إضافة إلى مراكز الكمبيوترات التي أدارت النظم هذا بالإضافة إلى ملاحظات المستخدمين.
- **حقبة نظم المعلومات الإستراتيجية:** أصبحت تكنولوجيا المعلومات في حقبة نظم المعلومات الإستراتيجية تبدو على أنها إستثمار أكثر منها نفقات، و إنتقل دور التطبيقات من كونها تكتيكية أو دعم إلى مجالات

---

[1] - ثابت إدريس ، **إدارة الأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص217.

[2] - سلطان محمد تركي، **نظم المعلومات و الحاسب الآلي**، دار المريخ، الرياض، 1985، ص- ص(50-60).

[3] - طارق نائل هاشم، **نظم المعلومات التسويقية**، دار تسنيم للنشر و التوزيع، الأردن، 2007، ص- ص(22،23) .

ذات أهمية بالغة لنجاحات الأعمال، و قد أتاح التطور في مجالات الإتصالات توزيع الشبكات المركزية، و أصبح دمج الأشكال المختلفة من التكنولوجيا ذا أهمية للسماح للدمج في وظائف الأعمال المختلفة و المؤسسات.

ثالثا- أهمية نظام المعلومات : يمكن تبيان أهمية نظام المعلومات من خلال النقاط التالية :[1]

- ✓ تزايد نفوذ المعرفة و المعلومات في المجتمعات الحديثة ؛
- ✓ تنمية و تطوير شبكات الإتصال و المعالجات الدقيقة ؛
- ✓ تغيير مفهوم و دور المعلومات و تطور هذا الدور في المنظمات الحديثة ؛
- ✓ المعلومات أساس بناء الهياكل التنظيمية ؛
- ✓ المعرفة و المعلومات هما أحد المصادر الحقيقية للسلطة في المنظمات الحديثة ؛
- ✓ أصبحت المعلومات أحد عناصر مخرجات المنظمات الجدية، و ليس مجرد مدخلات تستخدم في الأنشطة الإدارية و الإنتاجية ؛
- ✓ الإستخدام المكثف لتقنيات الحاسب الآلي في تطبيقات متعددة و شاملة لمختلف المجالات لكونه أداة تعالج المعلومات و تتحكم في عمليات حفظها و إسترجاعها ؛
- ✓ التطوير المتسارع للبرمجيات لتسيير إنتشار إستخدام الحاسبات الآلي في كافة فروع النشاط الإداري ؛
- ✓ يؤدي التوظيف الفعال للمعلومات إلى تزايد الفرص و إمكانية التنوع و عدم إنحصار دائرة التخصص.

الفرع الثاني: أنشطة و خصائص نظام المعلومات

أولا- أنشطة نظام المعلومات : يتضمن نظام المعلومات مجموعة من الأنشطة (الفاعليات) التي يجب القيام بها للحصول على معلومات دقيقة و ملاءمة و تتمثل هذه الأنشطة في : [2]

1- **المدخلات (تجميع البيانات):** حتى نستطيع الحصول على المعلومات من نظام المعلومات ، لابد من تجميع بيانات حول الواقع، حيث تشكل هذه البيانات مدخلات النظام، إذ أن البيانات حول عمليات المنظمة و بقية الأحداث يجب أن تجمع و تدخل إلى النظام من أجل عمليات المعالجة اللاحقة، فالمستندات و الوثائق التي تصور العمليات المالية بين المنظمة و البيئة المحيطة تشكل مدخلات النظام المحاسبي.

2- **المعالجة**: إن الحصول على رصيد عميل ما يتطلب تجميع فواتير المبيعات، و دفعات ذلك العميل وطرح مجموع الدفعات من مجموع المبيعات، مثل هذه الفعالية يطلق عليها المعالجة، و هي تمثل الجانب الفني من النظام و هي عبارة عن مجموعة من العمليات الحسابية، و عمليات المقارنة المنطقية، و التلخيص و التصنيف و الفرز التي تجري على البيانات المدخلة بغرض تحويلها إلى معلومات تقدم للمستفيد النهائي .

3- **المخرجات (إنتاج المعلومات):** يتم إيصال المعلومات إلى المستفيدين وفق أشكال مختلفة مثل التقارير و الجداول و القوائم و الأشكال البيانية، و هذه المعلومات يطلق عليها مخرجات نظام المعلومات.

4- **الرقابة:** يتطلب الحصول على معلومات صحيحة و دقيقة وجود رقابة على عمليات الإدخال والمعالجة و المخرجات للتأكد من أن النظام ينتج و يقدم المعلومات وفق المعايير المفترضة عند تصميمه، فالرقابة هي مجموعة من الإجراءات و القواعد تهدف إلى التحقق من أن تشغيل النظام يتم وفق ما هو مخطط عند

[1] - محمد إسماعيل بلال، مرجع سابق، ص27.

[2] - عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل و تصميم نظام المعلومات المحاسبية** ، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص- ص(15،16).

تصميمه، و أن النظام يحتوي على كافة الإجراءات الرقابية التي تضمن صحة المدخلات و عمليات المعالجة و المخرجات.

5- **التغذية العكسية:** هي عملية قياس رد فعل المستفيدين على عمل النظام، فقد يقوم النظام بأداء وظائفه كما هو مفترض عند تصميمه، و لكن بعض المعلومات التي يقدمها لا تلاءم حاجات المستخدمين، عندئذ يقوم المستخدمون بطلب إحداث تغييرات في النظام، هذه الطلبات يطلق عليها التغذية العكسية، و بالتالي تهدف التغذية العكسية إلى توفير أداة إرشادية لأنشطة النظام، و تعمل على تقويم نتائج عمل النظام ، و تصحيح الأهداف إذا كانت هناك عيوب في أهداف النظام.

و الشكل التالي يوضح فعاليات النظام:

الشكل رقم (2-3): فعاليات النظام

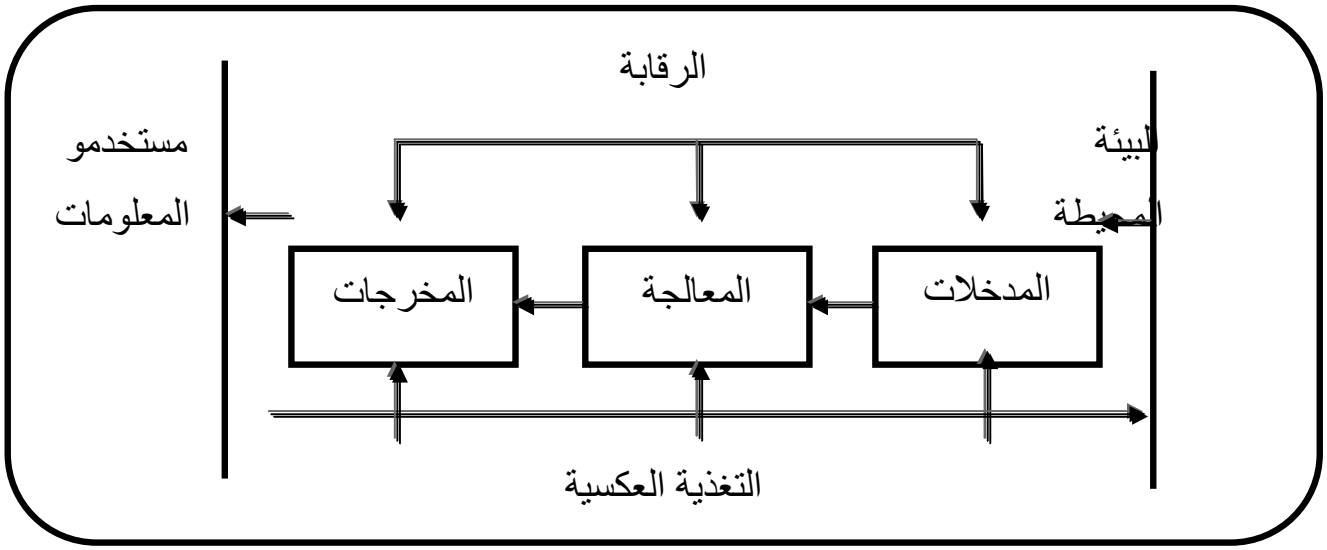

المصدر: عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سابق، ص16.

ثانيا- خصائص نظام المعلومات : يمكن حصرها في العناصر التالية :[1]

1- **شبكة إتصال:** يشبه نظام المعلومات حالة شبكة إتصال في أنه يزود بمسارات معلومات إلى كثير من النقاط و هو يساعد المعلومات على التدفق في كل مكان بالمؤسسة و ربما إلى أماكن خارج المؤسسة.

2- **مراحل تحويل البيانات و تخزينها:** تقوم نظم المعلومات بتحويل المدخلات إلى مخرجات، و هنا توجد ثلاث مراحل أساسية في هذا التحويل هي مرحلة الإدخال، مرحلة التشغيل، مرحلة الإخراج و تربط هذه المراحل عدة وظائف هي تجميع البيانات و تشغيلها و إنتاج المعلومات كما يتم تنفيذ وظائف أخرى هي رقابة البيانات و إدارتها.

3- **إدخال البيانات و إخراج المعلومات:** يتم إدخال البيانات خلال مرحلة الإدخال بينما يتم الحصول على المعلومات خلال مرحلة المخرجات، و على ذلك فإن البيانات هي الخدمات التي تتحول إلى منتجات معلوماتية أو بضاعة تامة و تبدأ البيانات بأكثر من شكل كما تنتج المعلومات لمختلف الأهداف و المستخدمين.

4- **مستخدمي المعلومات:** يتم إنتاج المعلومات من نظام معلومات بالمؤسسة و ذلك ليستخدمه أي من المستخدم الداخلي أو المستخدم الخارجي فيشمل المستخدم الداخلي المديرين و الموظفين بالمؤسسة ، أما المستخدم الخارجي فيشمل كافة الجهات المهتمة خارج المؤسسة مثل الدائنين و الموردين و العملاء و حملة الأسهم و الوكالات الحكومية و إتحاد العمال.

[1] - ثناء على القباني، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002، ص- ص (10،11).

5- الأهداف: أي نظام معلومات بأي مشروع له أهداف هي :

- ✓ التزويد بالمعلومات المساندة لعملية إتخاذ القرار ؛
- ✓ التزويد بالمعلومات المساندة للعمل اليومي ؛
- ✓ التزويد بالمعلومات.

بالإضافة للأهداف التالية :[1]

- ✓ الرقابة على عملية تداول البيانات و المعلومات و حفظها ؛
- ✓ تطوير أداء المؤسسات خلال ما تتيحه من معلومات مرتدة عن تنفيذ الخطط و المشروعات ؛
- ✓ تحسين إنتاجية المؤسسة بعدة طرق منها إنتاج التقارير عن العمليات الروتينية للمنظمة بدقة، تحديث البيانات و المعلومات، التنبؤ بالمشاكل التي تتعرض لها المؤسسة؛
- ✓ ربط النظم الفرعية للمؤسسة مع بعضها البعض في نظام متكامل بما يسمح بتدفق البيانات و المعلومات بين تلك النظم و بما يؤدي إلى تحقيق التنسيق بين أنشطة تلك النظم ؛
- ✓ المساعدة و المساندة في عملية صنع إتخاذ القرار في جميع المستويات التنظيمية من خلال توفير التقارير التي تتضمن المعلومات اللازمة لتلك القرارات و في التوقيت المناسب.

و من خلال الشكل التالي يتبين لنا أن هناك ترابط بين التدفق الخارج للمعلومات الناتجة لخدمة هذه الأهداف مع بيانات العمليات و أشكال التدفقات الداخلة للبيانات الأخرى.

الشكل رقم(2-4): إدخال البيانات و خروج المعلومات من نظام المعلومات

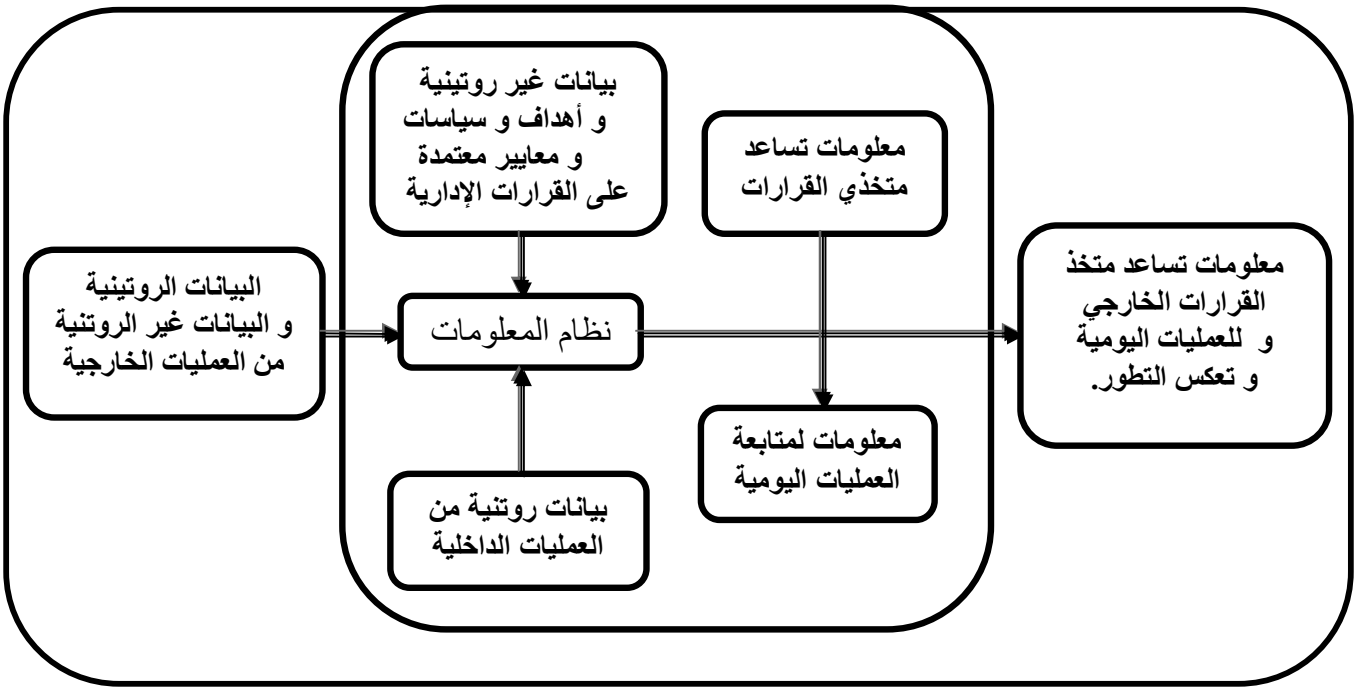

المصدر: ثناء على القباني، مرجع سابق،ص13.

[1] - محمد عبد العليم صابر، **نظم المعلومات الإدارية**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص92.

الفرع الثالث: أنواع ومعوقات نظام المعلومات

أولا- أنواع نظام المعلومات : تشمل المنظمة على عدة أنواع من المعلومات و يمكن تقسيمها حسب التصنيفات التالية :[1]

1- نظام المعلومات حسب الدعم الذي تقدمه

- **نظام دعم القرارات :** هو نظام هادف لدعم القرارات ، مبني على الحاسب الآلي، إذ يساهم في تسيير و حل المشكلات غير المبرمجة التي يسعى مجموعة متخذي القرار لحلها.
- **النظام الخبير :** و يمكن تسميته نظام الذكاء الإصطناعي وجد لدعم نظام معلومات المستوى المعرفي، إذ هو موجه خصيصا لحل المشاكل المعقدة ، إذ يعطي عدة حلول لمواجهتها، كما يسعى هذا النظام إلى كشف مجموعة من المعارف غير الظاهرة و الخاصة بميدان معين، و التي لا تخطر على فكر البشري.
- **نظام معلومات المكاتب :** يطلق عليها أيضا تسمية نظام آليات المكاتب، هو نظام يهدف لتحسين أعمال السكرتارية و العاملين و المدراء داخل المؤسسة و ذلك بتعديل هياكل الأنشطة المكتبية، إذ يلجأ هذا النظام لإستخدام الحاسب و الشبكات في الأعمال المكتبية اليومية، و تحسين العمل الإداري ورفع قدرات الأفراد و تنمية مهاراتهم.
- **نظام معالجة البيانات :** هو نظام موجه خصيصا لدعم المستوى التشغيلي في المؤسسة، و يمكن القول عنه بأنه نظام آلي يختص بتسجيل و تشغيل العمليات اليومية الروتينية الضرورية لسير العمل ، و هي تحل محل عملية مسك الدفاتر في نظام المعلومات اليدوية، ويقوم هذا النظام بتجميع و فرز و تصنيف و تشغيل و تلخيص و تخزين البيانات الناتجة عن مختلف المعاملات اليومية للمؤسسة.
- **نظام المعلومات الإدارية:** هو نوع من النظم موجه خصيصا لدعم المستوى الإداري في المؤسسة، و يتكون هذا النظام من الأفراد الذين يتولون إدارة نظام المعلومات الإدارية والبرمجيات و مجموعة من الأجهزة بمختلف أنواعها ، و كذلك القواعد الخاصة بالبيانات التي تساعد الأفراد في إنجاز مهامهم.

2- نظام المعلومات حسب المستويات الإدارية

- **نظام معلومات المستوى الإستراتيجي :** هو النظام المسئول عن كافة المعلومات المتعلقة بوجهة المؤسسة في الأجل الطويل، و تتمثل مدخلات هذا النظام في جميع البيانات المتعلقة بطبيعة المنافسة السائدة في السوق و الإستراتجيات المطبقة من طرف المنافسين ...إلخ، ليتم بعد ذلك معالجة هذه البيانات بإستخدام الوسائل الضرورية لذلك، لأجل الحصول على المخرجات المتمثلة في المعلومات المرتبطة بالقرارات طويلة الأجل، مثل تحديد السوق و آليات التنافس التي يتم إنتهاجها من طرف المؤسسة.
- **نظام معلومات المستوى الإداري:** يعرف بأنه ذلك النظام الذي يشمل جميع الأجهزة و المعدات و الأفراد العاملين في الإدارة الوسطى للمؤسسة، و الذين تقع على عاتقهم مسؤولية إتخاذ القرارات قصيرة الأجل.
- **نظام معلومات المستوى المعرفي:** يعرف بأنه ذلك النظام الذي يتكون من الأجهزة و المعدات و الأفراد ذوي الخبرة اللازمة و الدراية الكاملة بكيفية تنفيذ و إنجاز المهام، و الذين تقع على عاتقهم مسؤولية تطوير طرق و أساليب إنجاز الأعمال، و توجه الأفراد العاملين في المؤسسة خاصة أفراد

[1] - نور الدين مزهودة، **تقييم أداء نظم المعلومات في المؤسسة الإقتصادية – دراسة حالة المديرية الجهوية للصندوق الوطني للسكن بسكرة CNL**، رسالة ماجيستير ، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، تخصص تسيير مؤسسة، جامعة بسكرة، 2007-2008، ص– ص (20-31).

المستوى التشغيلي، و يسعى هذا النوع إلى تزويد جميع المستويات بمختلف المعلومات المتعلقة بالإيداعات و الأساليب الحديثة التي تم التوصل إليها، و التي من شأنها تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة.

- **نظام معلومات المستوى التشغيلي :** يعرف بأنه ذلك النظام الذي يتكون من جميع الأجهزة و المعدات و الأفراد العاملين في الإدارة السفلى للمؤسسة، و الذين تقع على عاتقهم مسؤولية إنجاز الأعمال، و يسعى هذا النوع من نظم المعلومات إلى تزويد المستويات الفوقية بمختلف المعلومات المتعلقة بإنجاز المهام داخل المؤسسة.

3- نظام المعلومات حسب وظائف المؤسسة

- **نظام معلومات التموين:** عرف على أنه النظام الذي يزود القائمين على وضيفة التموين بصفة خاصة و المؤسسة بصفة عامة، بمجموعة من المعلومات بعد معالجة مختلف البيانات المتعلقة بالآلات و الأفراد و البرمجيات و الأجهزة المختلفة و المادة الأولية ...إلخ، و يشتغل نظام المعلومات للتموين إنطلاقا من المدخلات التي يحصل عليها من محيط المؤسسة و من داخلها، ليتولى بعد ذلك معالجتها لتقديمها على شكل مخرجات قابلة للإستخدام النهائي من طرف النظام نفسه، أو الأنظمة الفرعية الأخرى في المؤسسة.
- **نظام المعلومات الإنتاجي :** يعرف هذا النظام على أنه يوفر هذا النظام لمسيري التصنيع إمكانية التخطيط و التحضير لعملية الإنتاج، حيث يستطيع مدير التصنيع من خلاله أن يرى عملية الإنتاج كما تحدث، و يعتمد تصميم نظام الإنتاج على معلومات التصنيع.[1]
- **نظام المعلومات المالية و المحاسبية :** يعرف هذا النظام على أنه هو الذي يزود القائمين على الوظيفة المالية بصفة خاصة و المؤسسة بصفة عامة، بمجموعة من المعلومات بعد معالجة مختلف البيانات المتعلقة بالجانب المالي و المحاسبي للمؤسسة، خصوصا تلك البيانات الخاصة بالميزانية ، قيمة الآلات، أجور الأفراد، .....إلخ، إنطلاقا من مصادر داخلية و خارجية.
- **نظام المعلومات التسويقية:** يعرف هذا النظام على أنه يساهم في تزيد إدارة التسويق بالمعلومات التي تمكنها من إتخاذ القرارات المهمة، و نستطيع القول أن هذا النظام من خلال الإتصال بمديري التسويق يتولى عملية توفير المعلومات المطلوبة لتلبية إحتياجات مستعملي هذه المعلومات.[2]
- **نظام معلومات الموارد البشرية :** يعرف على أنه موجه لوظيفة الموارد البشرية ، إذ أنه بغية التمكن من الإدارة الجيدة للموارد البشرية، لابد من إلتقاط و معالجة البيانات المتعلقة بالعاملين بالمؤسسة، و التي تمثل الوظيفة الأولى لنظام معلومات الموارد البشرية، أو الوظائف الأخرى فتتمثل في توفير المعلومات اللازمة في إستقطاب الكفاءات و المهارات الضرورية للمؤسسة و العمل على تنمية مهارات العاملين فيها بإستمرار، إلى جانب نظم التحفيز الملائمة التي تعمل على دفعهم و إستمرارهم في العمل.[3]

ثانيا- معوقات إستخدام نظام المعلومات : إن اللجوء إلى نظام المعلومات في المؤسسة و ذلك لأهمية الأدوار التي يقوم بها، و حتى تستطيع المؤسسة من جعل هذا النظام يتماشى معها بكفاءة لا بد من تبيان معوقات إستخدامه داخلها و التي يمكن حصرها فيما يلي : [4]

1- المعلومات الخاطئة: يؤدي تقديم المعلومات بصورة خاطئة، و بكثير من التفصيل، أو حتى لو كانت بكميات كبيرة إلى حمل زائد من المعلومات و كفاءة أقل و فاعلية أقل في إتخاذ القرار.

---

[1] - طارق طه، **نظم المعلومات الإدارية و الحاسبة الآلية**، منشاة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص277.
[2] - ردينة عثمان يوسف، محمد جاسم الصميدعي، **تكنولوجيا التسويق**، دار المناهج، الأردن ، 2004، ص253.
[3] - عاطف جابر طه عبد الرحيم، مرجع سابق، ص15.
[4] - طارق نائل هاشم، مرجع سابق، ص- ص(26-28).

2- **النقص في توجه المستخدم:** عمل عدد من المؤلفين آخذين بعين الإعتبار النقطة البسيطة بأن النظام لا يجب أن يكون حسب توجه المستخدم فقط، بل يجب أيضا أن يتكامل مع الحاجات المدركة و أساليب العمل المستخدم، و لتوضيح هذه النقطة يجب توجيه أربع أسئلة لمعرفة ما يلي :

- كيف ينوي المستخدم إستعمال المعلومات و هل هي ملاءمة؟

لا يمكن أن يعرف جميع المستخدمين إحتياجاتهم من المعلومات، أو يكونوا مدركين لكيفية إستخدام هذه المعلومات، كذلك فإن مزودي المعلومات قد لا يكونوا مناسبين للمستخدم كقنوات إعداد لهذه المعلومات، فإذا كانت هناك حاجة لإدخال بيانات إلكترونية يجري توضيحها من قبل المشرفين، بينما المعلومات المشابهة يمكن الحصول عليها مطبوعة و مؤرخة في تقارير الأسواق، و عندها يستعمل غالبية المديرون المعلومات المتوفرة في متناول أيديهم.

- من هم المستخدمون و ما هي المعلومات التي يريدونها؟

على إختلاف المستخدمين سيحصل إختلاف في القرارات المتخذة، و هذا يؤدي إلى إحتياجات مختلفة للمعلومات فالمخططون الإستراتيجيون يحتاجون إلى معلومات موجهة للمستقبل حول المناخ العام، و مديرو الإنتاج يحتاجون إلى معلومات فورية و أكثر دقة تتعلق بالأصناف المختلفة و حركتها في الأسواق.

- ما هي آلية التسليم و هل هي ممكنة و فعالة؟

الهدف من النظام هو أن يجعل تداول المعلومات و إتخاذ القرارات أكثر سهولة، و لكن ذلك نادرا ما يحدث، لأن النظام يجب أن يكون قابلا للإختبارات و التحليل، و ليس فقط تقريرا لبيانات مجردة (خام) و ذلك لتجنب المعلومات الخاطئة، كذلك فإنها تتطلب أن تكون آلية التسليم جاهزة للتجاوب كما هو الحال في الكمبيوترات الشخصية.

- هل المستخدمون يعملون و يفهمون ما هو المحتوى و كيفية إستخدام محتوى هذا العرض؟

إذ يجب أن يقدم البرنامج بدقة لكي يتم إستخدامه كما هو الحال في زيادة و نمو رسومات الكمبيوتر (الجرافيك) و ذاكرته، تظهر الصعوبة التي يواجهها مختصي الكمبيوتر مع غيرهم من المختصين بوضوح في تعاملهم معا مما أدى إلى بطء تقبل نظام المعلومات المبرمجة بواسطة الكمبيوتر، و إذا لم يتم إعتبار هذه الأبعاد السيكولوجية و إيفائها حقها، فلن يكون مثيرا للدهشة أن يكتب المديرون تقاريرهم بأوهامهم الشخصية و بيانات خاطئة.

3- **طبيعة صناعة القرار الإداري :** تعد طبيعة صناعة القرار الإداري من المصادر الرئيسية للمشاكل، فالكثير من القرارات الإدارية، خاصة القرارات المالية، لا يمكن إتخاذها بدون تحفظ قبل معرفة الحقيقة، مما يتطلب ضرورة إستمرارية توصيف و تحديد المشكلة و الإحساس بالمعطيات و المشاكل.

المبحث الثاني : ماهية نظام المعلومات المحاسبية

يعد نظام المعلومات المحاسبية من أبرز وأهم نظم المعلومات الإدارية في المؤسسة ، لما له من أهمية بالغة في توفير المعلومات المحاسبية الضرورية لكافة المستويات الإدارية داخل المؤسسة

المطلب الأول: تعريف و خصائص نظام المعلومات المحاسبية

الفرع الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبية

تعددت تعاريف نظام المعلومات المحاسبية وفيما يلي يمكننا ذكر أهمها فيما يلي:

يعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه: " مجموعة من المستخدمات والسجلات و الدفاتر والتقارير العرفية و القانونية المطبوعة بطريقة علمية و على أساس من التناسق المنطقي في تحضير البيانات الهامة و الأساسية بهدف تسيير إدارة المؤسسة و التعرف على درجة تحقيق المؤسسة للغرض الذي أنشئ من أجله".[1]

[1] - صلاح الدين السيسي، **نظم المحاسبة و الرقابة و تقييم الآداء في المصارف و المؤسسات المالية**، دارالوسام، لبنان، 1998، ص 11.

و يعرف على أنه : " هو الجزء الأساسي من نظام المعلومات الإدارية للوحدة الإقتصادية و الذي يقوم بحصر و تجميع البيانات المالية من مصادر خارج و داخل الوحدة الإقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات و تحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج و داخل الوحدة الإقتصادية ".[1]

و يعرف على أنه : " له مواصفات خاصة بنظم المعلومات بصفة عامة ،كما أن له مواصفات متميزة عن بقية نظم المعلومات و هذه الملامح ترتبط بالوظيفة المحاسبية، فنظام المعلومات المحاسبية يتعلق بالبيانات الإقتصادية الناتجة عن الأحداث الخارجية أو العمليات الداخلية ، و معظم هذه البيانات يعبر عنها في صورة مالية مثل قيمة المبيعات للمستهلكين رغم أن البيانات قد تكون غير مالية مثل عدد ساعات العمل و تترجم بعد ذلك إلى معلومات مالية ".[2]

و يعرف على أنه : " نظام يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتخزين وتوصيل المعلومات القيمة حول الأحداث الإقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل إلى الأطراف المختلفة المستفيدة من أجل مساعدتهم في إتخاذ القرار".[3]

الفرع الثاني : خصائص نظام المعلومات المحاسبية

ومن أهم خصائص الجودة التي يجب أن تتوفر في المعلومة المحاسبية نذكر: [4]

1- **الحيـاد:** تعني هذه الخاصية ألا تكون البيانات المحاسبية متحيزة لمستخدم معين من مستخدمي القوائم المالية على حساب مستخدم أو مستخدمين آخرين.

2- **قابلية التحقق منهـا:** إذا تمت الإستعانة على أكثر من شخص أو جهة في قياس معلومات محاسبية محددة فإن هؤلاء الأشخاص أو تلك الجهات سوف يتوصلون إلى نفس النتيجة إذا ما إستخدمت نفس أساليب القياس المحاسبي.

3- **القابلية للمقارنة:** المعلومات المحاسبية تمكن المؤسسة من إجراء مقارنة أدائها بين عام وآخر كما يمكن لها أن تقارن أدائها بأداء المؤسسات الأخرى التي تعمل بنفس المجال الاقتصادي.

4- **الوقتيـة:** يقصد بها أن تقدم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب بحيث تمكن المستخدمين من إتخاذ القرارات المناسبة.

5- **الشمـول:** يقصد بهذه الخاصية أن تتضمن القوائم المالية كافة المعلومات التي تفصح بشكل سليم وصادق عن موارد المؤسسة وإلتزاماتها، كما نشير إلى أنه يجب الإفصاح عن كل المعلومات التي تخص بدرجة كافية متطلبات الأهداف.

هذا بالإضافة إلى خصائص أخرى هي: [5]

6- **الدقـة:** تتعلق بدرجة خلو البيانات الناجمة عن نظام المعلومات المحاسبي من الأخطاء وترتبط هذه الأخطاء بالتسجيل والحساب.

7- **الملاءمـة:** تشير إلى مدى إرتباط المعلومة بالوضعية التي يراد دراستها وإتخاذ القرار بشأنها، أي مدى ملاءمة هذه المعلومة بعملية الإختيار بين البدائل المختلفة.

8- **الوضـوح:** مدى خلو البيانات من الغموض والتعقيد، وكيفية صياغة القوائم والتقارير.

9- **القابلية للقياس:** تشير هذه الخاصية إلى إمكانية إعطاء تعبير كمي للمعلومات، وفي العادة فإن المعلومات المحاسبية كمية مثل تلك الموجودة في القوائم المالية، لكن يمكن إرفاق التقارير بمعلومات كيفية مهمة ضرورية في ترشيد القرار وإختيار البديل.

---

[1] - أحمد لطفي، أمين السيد، **مراجعة و تدقيق معظم المعلومات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 20.

[2] - كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سابق ، ص 53.

[3] - عبد الرزاق محمد قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص 22.

[4] - حكمت احمد الراوي، **نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة نظري مع حالات تطبيقية** , دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 1999، ص- ص(110،111).

[5] - حواس صالح، **أهمية ودور نظام المعلومات المحاسبي وتطوره من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الحديث** ، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1994-1995, ص- ص(51-52).

و الشكل التالي يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

الشكل رقم (2-5): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

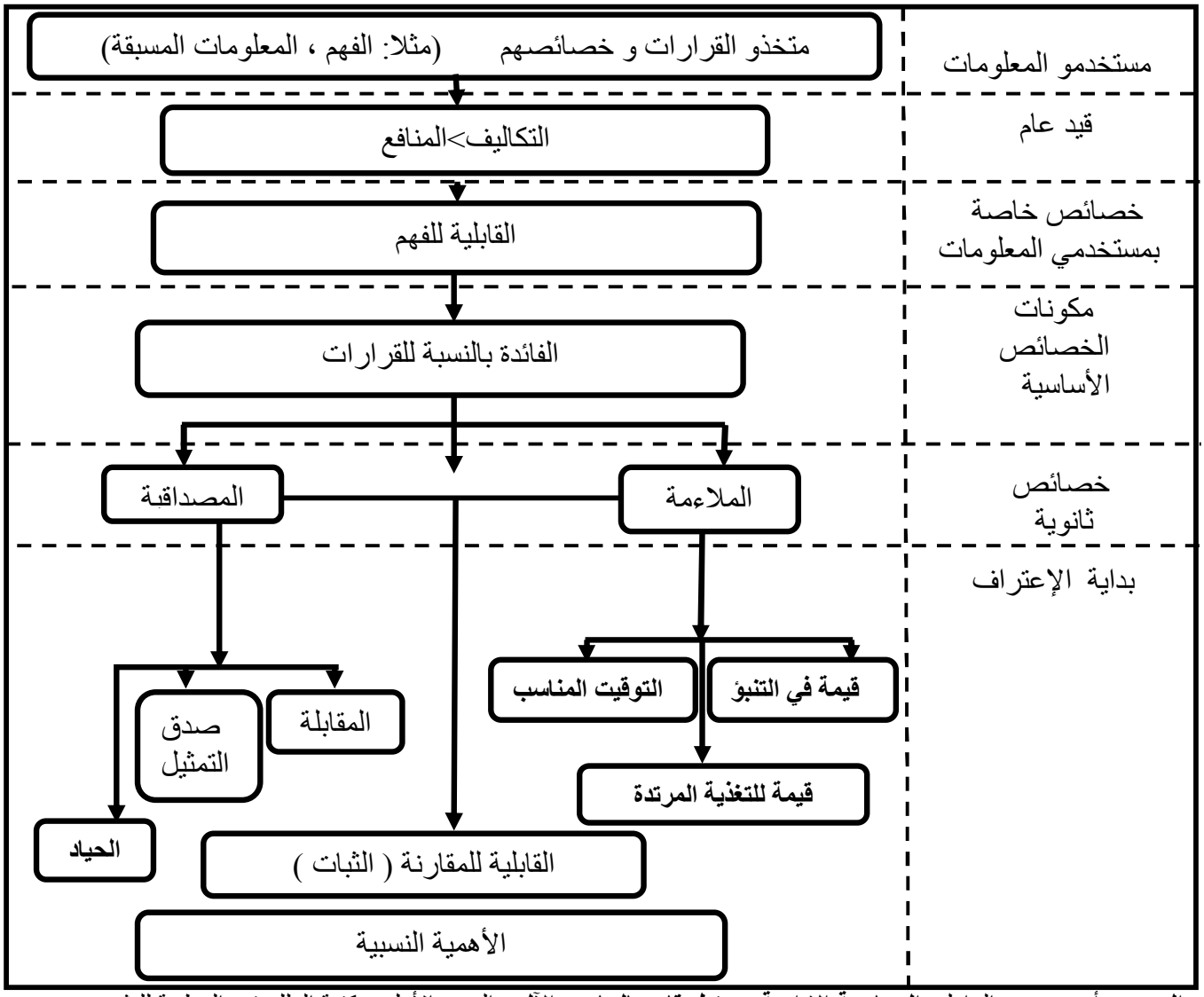

المصدر: أحمد محمد الزامل، **المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الآلي**، الجزء الأول، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض،2000، ص 65.

المطلب الثاني: وظائف و مكونات نظام المعلومات المحاسبية

و تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول : وظائف نظام المعلومات المحاسبية

يطول شرح وظائف نظام المعلومات المحاسبية و بإيجاز نذكرها فيما يلي :

1- **تجميع البيانات:** تتحقق وظيفة تجميع البيانات خلال مرحلة المدخلات، و تتضمن عدة خطوات مثل تسجيل البيانات و التحقق من دقتها و إكتمالها، و قد تكون تلك البيانات من خارج أو داخل الوحدة الإقتصادية أو هي ناتجة عن تغذية عكسية.

2- **معالجة البيانات:** تتحقق هذه الوظيفة خلال مرحلة التشغيل، و عادة تشمل عدة خطوات وإجراءات مثل التصنيف و النسخ و الترتيب و الدمج و التلخيص و المقارنة.

3- **إدارة البيانات:** و تشمل وظيفة إدارة البيانات كل من تخزينها وحفظها و تحديدها و تعديلها بإستمرار بحيث تعكس ما يستجد من أحداث إقتصادية أو عمليات أو قرارات كما تشمل إسترجاع البيانات التي سبق تخزينها لإستخدامها .

4- **رقابة البيانات:** و تحقق هذه الوظيفة هدفان رئيسيان هما :

- ✓ حماية الأصول من الضياع و التأكد من تمام ودقة البيانات و التشغيل الصحيح لها.
- ✓ تعدد الإجراءات و الأساليب المستخدمة في ظل نظام المعلومات المحاسبية لأغراض فرض الرقابة على البيانات مثل عمليات الفحص والإختبار للمدخلات ومراجعة البيانات المخزنة بالحاسب وإستخدام كلمات السر.

5- **إنتاج المعلومات (توفير المعلومات) :** تعتبر الوظيفة النهائية لنظام المعلومات المحاسبية، و تتضمن هذه الوظيفة خطوات متعددة كالتفسير و التقرير و توصيل المعلومات للمستخدمين، وهي مكملة بوظيفتي إدخال و تشغيل البيانات.

و في الشكل التالي نستوضح أهم وظائف نظام المعلومات المحاسبية:

الشكل رقم (2-6): الوظائف التي يقوم بها نظام المعلومات المحاسبية

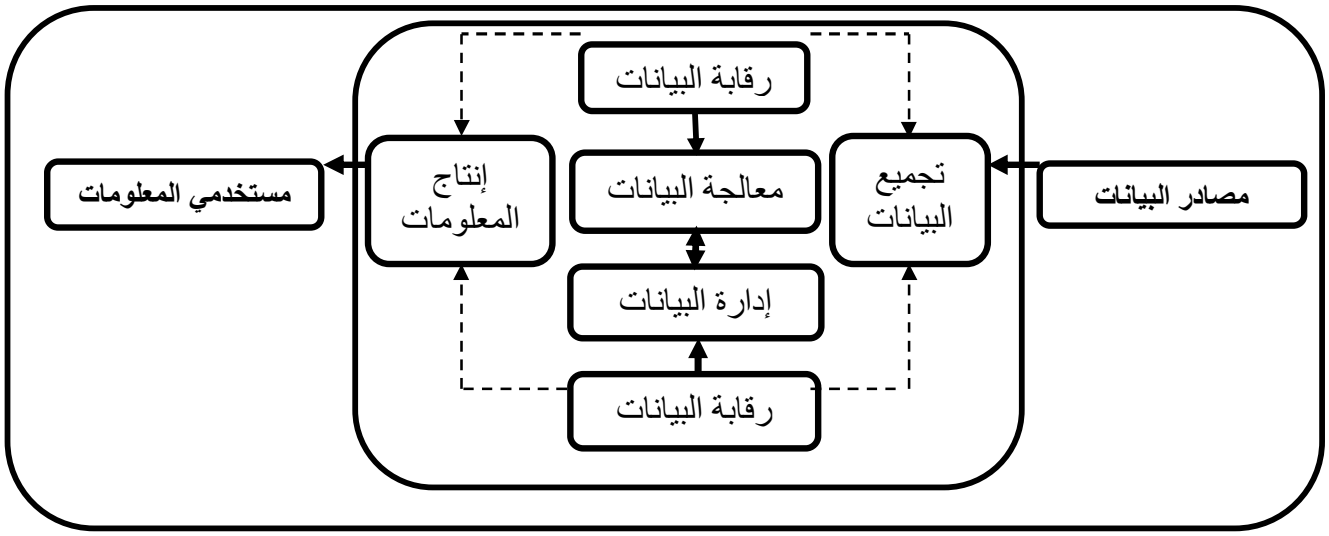

المصدر: السيد عبد المقصود دبيان وآخرون،مرجع سابق، ص 72.

الفرع الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبية

ويتكون مما يلي : [1]

1- **وحدة تجميع البيانات:** يقوم نظام المعلومات المحاسبية بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة و التسجيل، و تتمثل هذه البيانات في الأحداث و الوقائع التي يهتم بها المحاسب و يرى أنها مفيدة و يجب الحصول عليها و تسجيلها.

2- **وحدة تشغيل البيانات:** البيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات قد يتم إستخدامها في الحال إذا ما وجد أنها مفيدة لمتخذي القرار في لحظة تجميعها، ولكن في غالب الأحيان تكون هذه البيانات الأولية في حاجة إلى تشغيل وإعداد لتكون معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات و بالتالي فإنها ترسل أولا إلى وحدة التخزين في نظام المعلومات المحاسبي، و من بين الطرق التي يتم بها معالجة البيانات المحاسبية آليا ما يلي:

[1] - كمال الدين مصطفى الدهراوي، **نظام المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص51.

- ✓ **المعالجة الجزئية:** هي التي يكون فيها لكل جزء من نظام المعلومات المحاسبي برنامج خاص به.
- ✓ **المعالجة المتكاملة:** هي عملية تراعي العلاقة الموجودة بين نظام المعلومات المحاسبية وبقية أجزاء نظام المعلومات الإدارية الأخرى.

3- **وحدة تخزين وإسترجاع البيانات:** تختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم إستخدامها مباشرة و الحفاظ عليها في المستقبل أو لإدخال بعض العمليات عليها قبل إرسالها إلى متخذي القرارات.

4- **وحدة توصيل المعلومات:** قنوات المعلومات هي الوسيلة التي يتم بها نقل و توصيل البيانات والمعلومات من وحدة إلى أخرى داخل نظام المعلومات المحاسبية حتى تصل إلى متخذي القرارات الإدارية، و قد تكون قنوات الإتصال هذه آلية أو يدوية على شاشات أو على ورق حسب الغرض و الإمكانيات المتاحة للمؤسسة.

5- **وحدة التغذية العكسية:** يقوم متخذ القرارات بمراجعة أهداف المؤسسة ومن ثم توزيع الموارد المتاحة لتحقيق هذا الهدف بالطريقة التي تؤدي إلى تحقيق أفضل النتائج الممكنة، و في ضوء المحددات و القيود المفروضة، فإن نتيجة القرارات الحالية قد تكون أساسا لتقديم بيانات أو معلومات تفيد متخذي القرارات في الدولة التالية و هي فكرة التغذية العكسية.

و الشكل التالي نوضح من خلاله مكونات نظام المعلومات المحاسبية:

الشكل رقم (2-7): مكونات نظام المعلومات المحاسبية

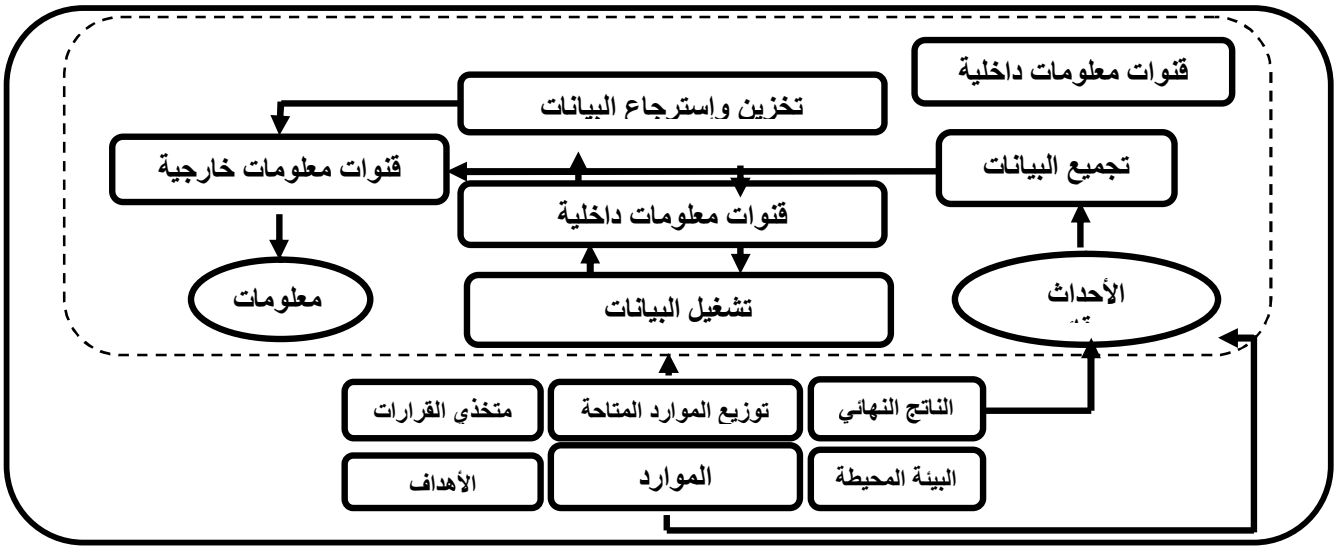

المصدر: كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سابق، ص 52.

الفرع الثالث: أهداف و شروط نظام المعلومات المحاسبية

يهدف نظام المعلومات المحاسبية إلى تحقيق ما يلي :[1]

- ✓ ضمان التدفق المستمر للمعلومات المحاسبية عن طريق دورة التقارير المحاسبية التي تقوم على نظام سليم لإعادة التغذية بالمعلومات بما يضمن كفاية وإستمرار النظام و بالتالي الوحدة الإقتصادية ذاتها ؛
- ✓ القدرة على التعامل مع المستقبل بما يتميز به من ظروف عدم التأكد ؛
- ✓ إعتماد المحاسب على المقاييس الكمية كمطلب أساسي لتوفير المعلومات المحاسبية التي تمكن من توجيه المواد النادرة نحو الإستخدام الأمثل ؛
- ✓ توفير المقاييس المحاسبية التي تساعد على تقويم أساليب الرقابة.

[1] - أحمد حلمي جمعة و آخرون، مرجع سابق، ص 22.

بالإضافة لجملة الأهداف التفصيلية المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-3) : الأهداف التفصيلية لنظام المعلومات المحاسبي

1- تشغيل البيانات:	✓ تسجيل العمليات طبقا للمستندات الملائمة ؛ ✓ تسجيل العمليات بواسطة الأفراد المختصين ؛ ✓ تسجيل العمليات في أوقات دورية محددة ؛ ✓ إرفاق المستندات التبريرية الملائمة لتسهيل عملية المراجعة .
2- توصيل المعلومات :	✓ توصيل المعلومات للأطراف المهتمة بها ؛ ✓ توصيل المعلومات في الوقت المناسب .
3- **تحقيق الثقة بالبيانات:**	✓ التحقق من أن كل العمليات تم تسجيلها ؛ ✓ التحقق من تسجيل العمليات في فترات دورية ؛ ✓ الترحيل على فترات دورية ؛ ✓ التأكد من صحة الأرصدة .
4- **تحقيق الحماية للأصول :**	✓ تحقيق المحاسبة عن الأصول عند نقاط الانتقال والحيازة لها ؛ ✓ فصل مهمتي مسك الدفاتر وحيازة الأصول .

المصدر: كمال الدين مصطفى الدهراوي ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1988 ، ص331 .

المطلب الثالث: عناصر نظام المعلومات المحاسبية و العوامل المؤثرة فيه

قبل التطرق لكل من عناصر و العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبية سنتطرق للشروط الواجب توفرها فيه أولا.

الفرع الأول : الشروط الواجب توفرها في نظام المعلومات المحاسبي

ليكون هناك نظام فعال للمعلومات المحاسبية يتعين أن يكون قادرا على : [1]

- ✓ أن يرتبط بالهيكل التنظيمي للمؤسسة، حتى يوفر المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الإدارة من تخطيط و رقابة و إتخاذ القرارات ، بحيث تظهر المعلومات المحاسبية علاقة الأنشطة الإدارية بعضها ببعض، في شكل مجموعة من التقارير الدورية الملائمة التي تفيد في تحقيق الأهداف.
- ✓ أن يكون مصدرا لتزويد الإدارة العليا بالمعلومات الوافية عن نتائج تنفيذ التخطيط عن طريق مقارنة النتائج الفعلية بالخطط و السياسات المرسومة مسبقا ؛
- ✓ أن يسمح بتحقيق التوازن بين درجة الدقة و التفصيل، و الفترات الزمنية و إعداد التقارير المحاسبية ؛
- ✓ أن يوصل المعلومات المحاسبية إلى الإدارة أو متخذي القرار في الوقت المناسب، و أن يقوم بتخزين تلك المعلومات وإسترجاعها منه بشكل سريع ومنظم عند الحاجة ؛
- ✓ تكامل المعلومات خصوصا المعلومات الخارجية المفيدة مثل الظروف الإقتصادية السائدة في السوق ؛
- ✓ أن يستخدم المعلومات الناتجة عن أنظمة المعلومات الفرعية لخدمة إدارات مختلفة داخل المؤسسة مثل الإنتاج و التسويق، التمويل و التكاليف والتدقيق دون تكرار لتجميع هذه البيانات و تشغيلها مرة أخرى ؛
- ✓ أن يساعد في دعم النظم الفرعية الخاصة بالموازنات التخطيطية أو الأساليب الإحصائية، إذ أنها توفر المعلومات الملائمة التي تعد من الأركان الأساسية لنجاح تلك النظم ؛

[1] - نفس المرجع، ص- ص(21،22).

- ✓ أن يوفر نظام المعلومات المحاسبية قنوات إتصال لتدفق المعلومات إلى داخل و خارج المؤسسة، و إجراء مواءمة بين نظام المعلومات و البيئة المحيطة حتى يتم توفير المعلومات وفق ظروف مستخدمي المعلومات.

أن يستجيب نظام المعلومات المحاسبية لطلب المعلومات بصفة مستمرة ، من خلال توليد المعلومات وقت الحاجة إليها، كنتيجة لوجود بنك للبيانات يحتفظ بالبيانات و المعلومات إلى حين الحاجة إليها ، وعلى أن يتم تحديث هذه البيانات بصفة مستمرة طبقا للتغيير في الظروف المحيطة بالنظام.

الفرع الثاني: عناصر نظام المعلومات المحاسبية

يتكون نظام المعلومات المحاسبية من العناصر التالية :[1]

أولا- مجموعة من المستندات : تتمثل في أمر الشراء،أمر البيع، محاضر إستلام مواد خام أو منتجات تامة، إذن صرف نقدي، بطاقات الوقف، كما تعد المستندات الوسيلة الأساسية لحصر و إدخال البيانات المحاسبية إلى نظام المعلومات و تعد أيضا كوسيلة للتأكد من صحة و دقة و شمولية البيانات المتجمعة و لذلك تعتبر المستندات وسيلة فعالة من وسائل الرقابة الداخلية و الضغط الداخلي التلقائي فوجود المستندات الأساسية يعني:

- ✓ معرفة تدفق البيانات داخل النظام من حيث مصدر هذه البيانات و المقر الأخير لها ؛
- ✓ التصريح بالعملية المادية ؛
- ✓ تشير إلى النفقات المادية ؛
- ✓ تعكس المحاسبة عن حدث تم ؛
- ✓ تستخدم كوسيلة ؛
- ✓ تستخدم كمدخلات لمستندات أخرى .

ثانيا- اليوميات و المجلات : يتم نقل البيانات من المستخدمات الأساسية و تسجيلها في دفتر اليومية العامة و دفتر اليومية المساعد لها، و عادة ما يتم التسجيل في دفاتر اليومية بوحدات نقدية و حسب التسلسل و التتابع الزمني للعمليات، بحيث يوجد نوعين من اليوميات هما:

- ➢ يومية عامة: و تتضمن هذه اليومية عمود التاريخ للعملية ، رقم المستند الأساسي، أسماء حسابات القيمة المدينة و القيمة الدائنة، و تسجل فيها جميع العمليات (شراء، بيع).
- ➢ اليومية المساعدة: و هي التي تسجل فيها العمليات ذات الكم الكبير، لذلك عادة ما تستخدم اليوميات المساعدة مثل يوميات المبيعات و يومية المشتريات و يومية المتحصلات النقدية، يوميات المدفوعات النقدية كيوميات مساعدة لدفتر اليومية العامة.

ثالثا- دفتر الأستاذ : يتم ترحيل بيانات العمليات من اليومية العامة و اليوميات المساعدة إلى البطاقات المكونة لدفتر الأستاذ، و بذلك يتجمع فيه البيانات الخاصة بكل حساب في خريطة المؤسسة، حيث تؤدي كلى عمليتي الترحيل إلى نقص أو زيادة الرصيد: كما يمكن إعطاء نوعين لدفتر الأستاذ و هما:

- ➢ دفتر الأستاذ العام: يتضمن بيانات ملخصة عن كل حسابات الأصول و الخصوم ، الإيرادات، المصروفات و يتكون من مجموعة من الأعمدة محتوياتها هي : التاريخ، المقدار (مدين، دائن) ، الرصيد الجديد، رقم صفحة اليومية.
- ➢ دفتر الأستاذ المساعد: يهدف هذا الدفتر إلى تفصيل و تحليل حساب معين من حسابات دفتر الأستاذ العام و لعل أبرزها هو الدفتر المساعد لحساب الصندوق و العملاء.

بالإضافة للعناصر السابقة الذكر يمكن أن نظم لها مجموعة أخرى من العناصر كميزان المراجعة ، قوائم الأرباح، قوائم المراكز المالية، بالإضافة للعناصر الحديثة المتمثلة في البرامج و الأجهزة المتطورة.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبية

[1] - أحمد حسين على حسين، مرجع سابق، ص- ص(53-59).

كغيره من الأنظمة يواجه نظام المعلومات المحاسبية في ظل التطورات الحاصلة في الجانب المؤسساتي ، مما أدى بالمحاسبين إلى محاولة إيجاد ما يساعدهم في تسريع أداء وضيفتهم و لمجارات هذه التطورات بدون أن يكون هناك تأثير على فعالية أدائهم و في ما يلي سنحاول إبراز أهم العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبية و فاعليته : [1]

أولا- التحليل السلوكي : يجب أن يأخذ المحاسب بعين الإعتبار العوامل السلوكية لي يواجهها الأفراد أثناء أداء عملهم سواء كانت محاسبة التكاليف أو إعداد الموازنات أو في دراسة النظم، فليست العبرة بتصميم نظم سليمة و صحيحة بل بمدى قبولها بواسطة الأفراد و منسوبي المؤسسة عند تطبيقها، و لا يلزم هنا أن يكون المحاسب محللا نفسيا بل يكتفي ملما و على فهم بسبل تشجيع الأفراد نحو تحقيق أهداف المؤسسة.

ثانيا- الأساليب الكمية : تتضمن هذه الأساليب مجموعة من الطرق التحليلية التي تستخدمها الإدارة في إتخاذ القرارات، و منها التحليل الإحصائي و البرمجة الخطية و المحاكاة و ما إلى ذلك، بحيث يقوم المحاسب بإستخدام الأساليب الكمية للمساهمة فيرفع كفاءة المعلومات التي يزود بها الإدارة.

ثالثا- الكمبيوتر : أدى إستخدام نظم معالجة البيانات إلكترونيا (EDP) إلى إحداث تغير ملموس في وظيفة المحاسب حيث أدت إلى إنخفاض مقدار الوقت و العمل الروتيني الذي كان يقضيه يوميا في عمليات التسجيل اليدوي للمعاملات الإقتصادية، و يتم الآن إنجاز معظم هذه العمليات بواسطة المحاسب بالإشتراك في تحليل المعلومات و إتخاذ القرارات الإدارية.

بالإضافة إلى عوامل أخرى و هي :[2]

1- **الهدف من النظام :** إن تحديد الهدف من النظام يفيد كلا من الإدارة و مصمم النظام، فأي نظام يخضع أثناء تشغيله لعملية تقييم مستمرة من قبل الإدارة، للحكم على كفاءته في توفير البيانات اللازمة لتحقيق الأهداف السابق تحديدها، كما أنه لا يمكن تحميل مصمم النظام مسؤولية فشل هذا النظام في توفير بيانات لازمة لتحقيق أهداف لم يتم تحديدها من البداية و بعبارة مختصرة تعتبر الأهداف أداة عامة و مقبولة لتقييم مدى كفاءة نظام المعلومات المحاسبية.

2- **طبيعة نشاط المؤسسة:** يجب أن يصمم نظام المعلومات المحاسبية بما يناسب ظروف المؤسسة و طبيعة عملياتها و إحتياجات مستخدمي التقارير المالية، فالنظام المناسب لنشاط صناعي لا يلاءم النشاط التجاري أو الخدمي، و النظام الذي يناسب النشاط الهادف إلى الربح لا يناسب ذلك الذي لا يهدف إلى الربح، بل إن النظام المناسب لنشاط صناعي معين قد لا يلاءم نشاط صناعي آخر، و قد لا يلاءم نفس النشاط في ظروف أخرى.

3- **التنظيم الإداري بالمؤسسة:**يجب قبل البدء في تصميم نظام المعلومات المحاسبية أن يتعرف المصمم على الهيكل التنظيمي للمؤسسة، الأمر الذي يتيح له فرصة لكي :

- يربط بين النظام المحاسبي و مراكز المسؤولية بأنواعها المختلفة، مما يزيد من فاعلية النظام.
- الوقوف على نوعية البيانات التي تحتاج إليها الإدارة في ضوء حجم المؤسسة ذاتها فقد لا يستوعب حجم المؤسسة نظاما محاسبيا شاملا، أو قد تقتصر رغبة الإدارة على تحقيق هدف معين دون الأهداف الأخرى.

المبحث الثالث: تصميم نظام معلومات محاسبية فعال لحساب مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA

إن نظام المعلومات المحاسبية له أهمية بالغة داخل أي مؤسسة بإختلاف توجهاتها و عليه فإن مهمة تصميمه أو تعديله مهمة أساسية و في هذا المبحث سنحاول التطرق لتصميم هذا النظام بمختلف خطواته وهذا لتسهيل معرفه

[1] - ستيف أوموسكوف، مارك ج سميكن، **نظم المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات - مفاهيم وتطبيقات-**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 52.

[2] - أحمد محمد زامل، مرجع سابق، ص- ص(91-95).

أهم النقاط الواجب التركيز عليها لتحديد أبرز مخرجات هذا النظام و ذلك لحساب مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA.

المطلب الأول: تصميم نظام المعلومات المحاسبية

يقوم محلل النظام بمجموعة من المهام و ذلك ليصمم نظام معلومات محاسبية

الفرع الأول: تحليل النظام و الأساليب المعتمدة في تصميم نظام المعلومات المحاسبية

قبل التطرق للأساليب تصميم نظام المعلومات المحاسبية سنعطي توضيح موجز لتحليل النظام كالتالي :

أولا- تحليل النظام : و الذي سنتناوله من الخلال العناصر التالية:

1- تعريف تحليل النظام: وهي " عملية تجزئة النظام إلى أجزائه مع تفحص هذه الأجزاء و بيان علاقة كل جزء بالآخر، للخروج بسلسلة من الخطوات نحو تحقيق نتيجة معينة بأكثر الطرق فاعلية كما يصفها البعض بأنها المنهج الرشيد في حل المشكلات ".[1]

و هناك عدة جهات يمكن لها القيام بمهمة تحليل النظام و يمكن حصرها في الجهات التالية :

- ✓ المحاسب الرئيسي في المؤسسة ؛
- ✓ مكاتب الإستشارات الإدارية و المحاسبية ؛
- ✓ الجمعيات العلمية و المهنية المختصة بعلم المحاسبة.

2- خصائص محلل النظام: و التي تتمثل فيما يلي :[2]

- ✓ أن يكون على إلمام بنشاط المؤسسة في سبيل تحديد العمليات الإقتصادية التي تحدث فيها و تأثيرها على عمل نظام المعلومات المحاسبية ؛
- ✓ أن يكون على إلمام بإجراءات العمل المحاسبي المتبعة و المصطلحات المحاسبية السائدة فيها ؛
- ✓ أن يكون له القدرة على تحديد و تشخيص المشكلات و الإختناقات التي تحدث في النظام القائم مع توافر القدرة على إقناع الإدارة على ضرورة معالجتها وفق الإقتراحات التي يضعها لذلك ؛
- ✓ أن يكون على إلمام كاف بعدد من فروع المعرفة الأخرى مثل : الإدارة ، الإقتصاد، بحوث العمليات، العلوم السلوكية، الحاسبات الإلكترونية و ما إلى ذلك من العلوم التي لها علاقة بالعمل المحاسبي.

3- مهام محلل النظام: و تشمل مهامه ما يلي :[3]

- ✓ يعتبر محلل النظام مسؤولا عن فحص و تحليل النظام الحالي و الإستخدامات الحالية للمعلومات التي ينتجها النظام و متطلباته و إحتياجاته ؛
- ✓ إتخاذ قرارات بخصوص الجدوى الإقتصادية من إنشاء نظام حاسوبي بدلا من النظام اليدوي بالإضافة إلى تحديد ما إذا كان النظام الحالي بحاجة إلى تعديل أو تغيير؛
- ✓ يقوم محلل النظام بتصميم النظام الجديد أو التعديلات المطلوبة إجرائها على النظام الحالي و يحدد البرامج المطلوبة و خصائصها و هيكل البيانات و الأجهزة و المعدات الملائمة لذلك ؛
- ✓ تقييم نظام المعلومات الجديد و التأكد من تلبيته لمتطلبات و إحتياجات المستخدمين.

و عليه فمحلل النظام له دور بارز في وضع أو تعديل نظام المعلومات المحاسبية القائم و للقيام بهذه المهمة يمكنه الإعتماد على عدة أساليب لتصميم نظام المعلومات المحاسبية.

ثانيا- أساليب تصميم نظام المعلومات المحاسبية : و هي أساليب متعددة يعتمد عليها محلل النظام لتصميم أو تعديل نظام المعلومات المحاسبية و يمكن حصرها فيما يلي :

1- المقابلات الشخصية: إذ يقوم محلل النظام بالمقابلة الشخصية مع الجهات التي لها علاقة بنظام المعلومات المحاسبية خاصة تلك التي تكون داخل المؤسسة و ذلك لتبيان مختلف المشاكل و المقترحات و الحلول

---

[1] - زياد هاشم يحيى السقا، قاسم إبراهيم الحبيطي، **نظم المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء للنشر و التوزيع، الموصل، العراق ، ص 111.

[2] - نفس المرجع السابق، ص 112.

[3] - حسام أبو خضرة، **نظم المعلومات المحاسبية** ، دار الفرقان للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص 38.

المراد التوصل لها و عليه يجب أن يكون محلل النظام قادر على إدارة هذه المقابلة بصورة فعالة و ذلك للحصول على المعلومات اللازمة لتحديد ما مدى صحة هذه المعلومات من عدمها.

و بالتالي محاولة وضع صورة أولية حول كيفية سير عملية تصميم هذا النظام وفق هذا الأسلوب.

2- **قوائم الاستبيان:** هي قوائم بها مجموعة من الأسئلة لجمع البيانات اللازمة في نظام المعلومات،و هذه الأسئلة تطرح بناءا على إقتراحات موجهة للجهات التي لها علاقة بالنظام سواء كانت هذه الأسئلة موجهة بصورة موحدة للكل أو بصورة حصرية للأطراف كل على حدى.

و من أبرز مزايا هذا الأسلوب نجد:[1]

- ✓ إنخفاض تكاليف تجميع البيانات، حيث يمكن إرسال قوائم الإستبيان، بالبريد أو غيره من الرسائل، كما يمكن توزيعها على عدد كبير من الأفراد في وقت واحد و بالتالي الحصول على كم هائل من المعلومات في وقت قصير؛
- ✓ إمكانية تنميط العبارات المستخدمة في صياغة الأسئلة و ثبات تسلسلها، و كذلك توحيد التعليمات الخاصة بالإجابة عليها و هذا كله يؤدي إلى توحيد جانب كبير من المعلومات المرتبطة بإحتياجات المستخدمين على كافة المستويات الإدارية ؛
- ✓ شعور المستخدمين بحرية أكبر و ثقة أعلى و هم بصدد الإجابة على ما تتضمنه القائمة من أسئلة و خاصة في تلك الحالات التي لا يطلب أسمائهم الشخصية، فهذا بلا شك يتيح لهم فرصة التعبير على آرائهم بقدر أكبر من الحرية، و أن قوائم الإستبيان لا تنطوي على ضرورة الإجابة الفورية للمستخدمين على ما يقدم إليهم من أسئلة.

3- **الملاحظات:**هذا الأسلوب يعتمد فيه محلل النظام على المستندات و الوثائق المتوفرة أمامه فيما يخص النظام المعتمد حاليا و ذلك بالإطلاع عليها و محاولة إستنتاج كافة المشاكل المطروحة أمامهم من خلال الملاحظة المستمرة و الدقيقة لها، و هذا بالإضافة لعدة جوانب أخرى منها الشكاوى المطروحة من قبل الجهات المعنية و كذا حلوله المقترحة بصورة فردية ، و في حالة ما صعب عليه هذا الأسلوب ففي أغلب الأحيان يعمد لإستخدام أسلوب الدراسة الإحصائية لتبسيط العملية عليه.

4- **خرائط تحديد المسارات:** إذ تعتبر من الوسائل ذائعة الإستخدام بواسطة مراجعي الحسابات و محللي النظم و ذلك لأن مثل هذه الخرائط تلخص بإيجاز الأفكار التي يتطلب الإفصاح عنها إستخدام الكثير من الكلمات و الجمل للتعبير عنها، و تعتبر هذه الخرائط الأكثر إستخداما وفاعلية في هذا المجال، إذ تستخدم هذه الخرائط في توصيف العلاقات بين الإجراءات المتتابعة، و تتعدد أنواعها لتشمل: خرائط النظم ،خرائط البرمجة ، خرائط المستندات

و فيما يلي عرض موجز لكل نوع على حدى: [2]

أ- **خرائط مسارات النظم:** تعتبر هذه الخرائط بمثابة تمثيل بياني يوضح العلاقات بين مكونات النظام و إجراءات تشغيله، و يحدد إتجاه خطوط المسارات على الخريطة تتابع الاجراءات، كما تعبر الرموز على حركة المدخلات و المخرجات إلى و من هذه الاجراءات ، و يستخدم المحاسبون خرائط النظم لتوصيف الإجراءات الآلية و العمليات اليدوية و حركة المدخلات و المخرجات إلى ومن النظم التطبيقية.

ب- **خرائط مسارات البرمجة:** يتم التعبير عن كل برنامج من برامج التطبيقات المحاسبية في خريطة مسار النظم برمز واحد يشير إلى إجراء معين في النظام و بالرغم من أن هذا الإجراء يحقق إمكانية توصيف النظام بدرجة أكثر شمولا و تركيزا، إلا أنه لا يحقق إمكانية التوصيف التفصيلي لكيفية تشغيل برامج

---

[1] - زياد هاشم يحيى السقا، قاسم ابراهيم الحبيطي، مرجع سابق، ص 115.

[2] - السيد عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، **نظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004 ، ص 227،228، 231.

الحاسب المكونة للنظام لذلك فإن مصممي برامج الحاسب يستخدمون خرائط البرمجة لإيضاح تفاصيل تلك البرامج، و توضح خريطة البرمجة تفاصيل خطوات برامج الحاسب، و تستخدم خطوات تحديد المسارات في تلك الخرائط بنفس الأسلوب الذي يتم إتباعه في تصميم خرائط النظم و ذلك لإيضاح تتابع تلك الخطوات.

ج- **خرائط مسارات المستندات:** بينما تستخدم خرائط النظم لتحديد مسارات البيانات عبر الإجراءات المختلفة لتشغيلها، نجد أن خرائط مسارات المستندات يتم إستخدامها لتحديد مسارات المستندات بين الوحدات التنظيمية داخل المؤسسة، و يستخدم المراجعون تلك الخرائط لفحص و توثيق نظام الرقابة الداخلية في المنظمات موضع المراجعة، كما يستخدم محللو النظم تلك الخرائط أيضا لأغراض توصيف الإجراءات اليدوية التي يتم تنفيذها دون إستخدام الحاسبات عند بناء و تصميم نظام معلومات جيد.

ثالثا- المنهج المتبع في تصميم النظام : هناك عدة مناهج يمكن اعتمادها في تصميم النظام داخل أي مؤسسة فمنها ما هو تقلدي و منها ما هو حديث و من خلال هذا العرض سأتطرق للمنهج الحديث في التصميم و الذي يعرف بمنهج النظم إذ أنه يعرف بأنه من المناهج الحديثة التي يمكن استخدامها في تصميم نظم المعلومات و نقسم التطرق له كالآتي :

1- **متطلبات إستخدام منهج النظم:** إذا ما تم استخدام منهج النظم في تصميم نظام المعلومات المحاسبية فإن هناك عدة متطلبات رئيسية يستلزمها ذلك أهمها :[1]

- ✓ تحديد الهدف العام للنظام ، و تجزئته إلى أهداف فرعية يقع تحقيقها على عاتق النظم الفرعية المراد تصميمها.
- ✓ تحديد العلاقات التي يمكن أن تنشأ بين النظام الفرعية لإمكانية أخذها بالإعتبار عند القيام بتصميم تلك النظم في سبيل تحقيق عمليات التكامل و الترابط و التنسيق بين بعضها البعض.

إذ أن استخدام منهج النظم في تصميم نظام المعلومات المحاسبية سوف يؤدي إلى التخفيف من الإنتقادات الموجهة إلى المناهج التقليدية من حيث تفادي الإزدواجية في تشغيل البيانات أكثر من مرة من قبل أكثر من نظام فرعي في المؤسسة، و الوفاء بكامل الإحتياجات من المعلومات و إزالة ما يمكن أن يوجد من نقص في المعلومات التي تنتجها النظم الفرعية المتعددة بما يؤدي إلى الوفاء بمتطلبات تفعيل النظام من حيث تلبية كافة إحتياجات المستفيدين من المعلومات التي تساعدهم في إتخاذ القرارات و كذلك إمكانية خفض تكاليف المعلومات التي سوف ينتجها النظام الذي يتم تصميمه.[2]

2- **طرق تصميم نظام المعلومات المحاسبية وفق منهج النظم :** إذ يمكن الإختيار وفق طريقتين هما :[3]

- **الطريقة التكاملية للتصميم :** تقوم هذه الطريقة على دراسة كافة إحتياجات المستويات الإدارية من البيانات و توحيدها في قاعدة واحدة للبيانات، حيث يتم تشغيل البيانات المرتبطة بمختلف الأحداث الإقتصادية مرة واحدة و بصورة مركزية بمجرد وقوعها، ثم العمل على تخزينها لحين الإحتياج إليها من قبل مستخدميها ، و بذلك فإن السمة المميزة لهذه الطريقة تتمثل في مركزية تشغيل البيانات ووجود قاعدة واحدة لها بما يجنب الإزدواجية و التضارب الذي قد ينشأ عن غياب هذا التكامل، و يطلق على هذه الطريقة بطريقة قاعدة البيانات و التي تعد بمثابة المستودع العام لجميع البيانات ذات القيمة بالنسبة لمستخدمي المعلومات و التي يتم تنظيمها بما يكفل توفير إحتياجاتهم من البيانات وقت الحاجة إليها بيسر و سهولة، و يتحقق ذلك من خلال نظام إدارة قاعدة البيانات الذي يعد جزءا رئيسيا

[1] - زياد هاشم يحيى السقا، قاسم إبراهيم الحبيطي، مرجع سابق، ص134.

[2] - طرابلسي سليم، **تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الجزائرية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر- باتنة- ، الجزائر، 2008-2009، ص 129، 130.

[3] - نفس المرجع ، ص 130،131.

من النظام التكاملي و يعمل على التوفيق بين الكيفية التي يتم بها تخزين و إستعادة البيانات و تلك التي يستهدفها المستخدمون ليتمكنوا من الإستناد إليها في مباشرتهم لمهامهم كذلك يعد هذا النظام مسئولا عن تنظيم البيانات في قاعدة البيانات و تحديثها و تشغيلها و إستعادتها عند الإحتياج إليها.

- **الطريقة الترابطية للتصميم:** يبدأ التصميم في ظل الأهداف العامة للمؤسسة و ينتهي بالعمل على ربط مخرجات كافة الأنظمة الفرعية بإحتياجات مختلف القرارات التي تتخذها المستويات الإدارية و التي تكفل تحقيق تلك الأهداف، و يتمثل الهدف من هذه الطريقة في ضمان الإستقلال النسبي للأنظمة الفرعية في إدخال بياناتها و تشغيلها و تحديثها مع الإحتفاظ بنوع من الترابط فيما بينها و لهذا فإنه يتم تصميم كل من الأنظمة الفرعية وفقا لهذه الطريقة بصورة منفردة نظرا لصعوبة تصميم النظام الشامل كوحدة واحدة ، مع الأخذ بعين الإعتبار ضرورة تفاعل كل من الأنظمة الفرعية مع غيرها من الأنظمة، و هذا يعني أنه وفقا لهذه الطريقة يقوم كل نظام فرعي في الأنظمة المحاسبية بالتشغيل أو التجهيز الذاتي للمعلومات الخاصة به مع التفاعل مع غيره من الأنظمة الفرعية من خلال شبكة الإتصال ليستكمل إحتياجاته من المعلومات لتكون له القدرة على تلبية الإحتياجات كافة مستويات المستخدمين من المعلومات.

الفرع الثاني:إجراءات تصميم نظام المعلومات المحاسبية

من أبرز هذه الإجراءات نذكر:[1]

- **دراسة طبيعة المؤسسة و هيكلها الوظيفي و إحتياجاته من البيانات:** إذ يلقي المصمم نظرة على طبيعة العمل في المشروع و ملكيته و شكله القانوني، و يبني تصوره العام على كيفية العمل داخل أقسامه و إدارته.
- **دراسة النظام المحاسبي القائم:** تحديد مدى قدرة النظام المحاسبي القائم على الوفاء بإحتياجات المؤسسة من البيانات، مع إبراز نقاط القوة و الضعف في النظام عن طريق المراجعة الدقيقة للإجراءات المطبقة للتعرف على أهداف النظام، تفاصيله و ذلك بإتباع الخطوات التالية :

✓ تبدأ عملية جمع المعلومات على نماذج من التقارير، و القيام بتقويمها من ناحية دوريتها، و نفقة إعدادها بما في ذلك العمالة و الآلات و الأوراق، و درجة الدقة و التفصيل فيها و السرعة في إعدادها و هذا بالإعتماد على خبرته السابقة و أخذ آراء الأشخاص الذين يستخدمونها بعين الإعتبار؛

✓ الحصول على صورة كاملة للهيكل المحاسبي الذي تتبعه المنظمة بما في ذلك الكيفية التي يتم بها ترحيل البيانات إلى دفاتر الأستاذ المساعدة و مدى دقة الإجراءات المتبعة ؛

✓ دراسة الدليل المحاسبي للمؤسسة إذ تتضمن هذه الدراسة إجراءات القيد و الترحيل و الدفاتر المستخدم لهذا الغرض لتقديم كفاية الإجراءات المحاسبية المطبقة ؛

✓ الحصول على الخريطة التنظيمية للمؤسسة لمعرفة مراكز المسؤولية الحالية فيها و أهم نقاط الضعف في النظام الرقابة الداخلية مع توضيح خطوط المسؤولية في صورة رأسية ؛

✓ إعداد خرائط الإجراءات و هي عبارة عن: " رسوم بيانية موضحة للإجراءات المتبعة فيما يخص المستندات أو البيانات المتداولة بين فروع المؤسسة ".

و يستعمل مصمم النظام المحاسبي عند إعداده لهذه الخرائط مجموعة من الرموز و الأشكال الهندسية و التي تبين شكل الخريطة عوضا على الطريقة المألوفة و هي الشرح بالكلام، و تظهر أهمية خرائط الإجراءات معرفة كل مراحل تنفيذ العمل في النظام المحاسبي القائم و إبراز نقاط الضعف و

[1] - أحمد لعماري، **طبيعة و أهمية نظام المعلومات المحاسبية** ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، نوفمبر2001، ص- ص(64،65).

القوة فيه ، كما تعتبر هذه الخرائط إحدى المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية، و هي تشتمل على عرض بياني للعمليات و الإجراءات التي تنفذ بالنسبة لمستند معين من بداية ظهوره (المصدر) حتى نهاية الحلقة أو الدائرة مرورا بكل الأقسام المختصة و التي لها علاقة بمعالجة معلومات المستند، كما تساعد هذه الخرائط في تقييم نظام الرقابة الداخلية و في وضح برنامج الحاسوب و يعتمد في تصميم هذه الخرائط على نقطتين أساسيتين هما:

- وضع رموز في شكل علامات مميزة.
- تقييم دقيق وواضح للأنظمة الفرعية إلى عمليات أساسية.

- **التخطيط لمعالجة النظام القائم أو بناء النظام الجديد:** يقوم مصمم النظام في هذه المرحلة بعقد مناقشات مع مختلف المستويات الإدارية حول الإحتياجات المعروضة و المقترحات المقدمة، لصياغتها في شكل حلول بديلة و تقديمها لإدارة المؤسسة ، و بعد الإتفاق على إقتراح معين يعمد خبير التصميم إلى توضيح كل التفاصيل المتعلقة بهذا الإقتراح بدءا بالمستندات و مختلف السجلات و الحسابات و البيانات الواردة بها، إضافة إلى أساسيات الدليل المحاسبي و الآلات المقترح إستعمالها لتشغيل النظام الجديد.
- **تصميم نماذج و إجراءات النظام الجديد:** يعطي مصمم النظام في هذه المرحلة وصف عميق للنظام الجديد، يتضمن الأشكال و النماذج الجديدة للمستندات، و صورة تفصيلية للدليل المحاسبي الخاص بالنظام، و نوعية الآلات التي يمكن توفيرها، و الدورة المستندية المقترحة.
- **إجراءات تنفيذ النظام الجديد:** يتم في هذه الخطوة البدء بتطبيق و إختيار الإجراءات الجديدة للتأكد من أنها تحقق أهداف النظام، و أنها تسير في الإتجاه المحدد لها دون مشاكل.

الفرع الثالث: عصرنة نظام المعلومات المحاسبية [1]

ظهرت أشكال متعددة من المعالجة الآلية، و التي كان لها أثر على كمية و نوعية المعلومات المحاسبية المنتجة و هذا لوجود ظروف معينة أثرت على طريقة المعالجة المحاسبية.

أولا- أسباب عصرنة نظام المعلومات المحاسبية : هناك أسباب عديدة أهمها:

- ✓ يحتوي نظام المعلومات المحاسبية على كمية هائلة من البيانات و المعلومات التي قد تستغرق معالجتها و تخزينها جهدا أو وقتا كبيرين، و بالتالي فإستخدام الحاسوب يساهم في إنتاج معلومات محاسبية ذات مصداقية أكثر و في وقت أسرع و بكمية أكبر؛
- ✓ أسلوب المعالجة محدد مسبقا وفق مبادئ و قوانين تنظيمية أو حكومية مما يعني إمكانية إعداد خوارزميات تتطابق مع الأسلوب ؛
- ✓ هناك الكثير من العمليات الدورية كالترحيل من دفتر الأستاذ المساعد إلى دفتر الأستاذ العام و أعمال نهاية السنة، التي تخلق الملل و الروتين في نفس المحاسب فأوكلت هذه المهمة إلى الحاسوب عن طريق برمجيات خاصة ؛
- ✓ زيادة أهمية المعلومات المحاسبية زاد من عدد طالبيها، كما أن مصادر تدفق البيانات متعددة (كل نظام جزئي من المؤسسة هو مصدر من مصادر البيانات المحاسبية)، و للتحكم في هذا التدفق من و إلى نظام المعلومات المحاسبية تم الإستعانة بالنظام الآلي ؛
- ✓ إنخفاض أسعار الحواسيب ساهم في تعميم إستعمالها و في توفير عدد من البرامج الجاهزة التي تساعد في أداء العمل المحاسبي، كما ظهرت مؤسسات خاصة لإنتاج البرمجيات (logiciels) و بالتالي إنتشرت الثقافة المعلوماتية و أصبحت جزءا من ثقافة المؤسسة ؛

[1] - عبد الرزاق محمد القاسم، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، مرجع سابق، ص266،267.

- ✓ المنافسة الشديدة بين المؤسسات زادت من التسارع لجلب أفضل المعلومات التي تساهم في إتخاذ القرارات فعمت تألية كل نظم المعلومات الإدارية بما فيها نظام المعلومات المحاسبية.

ثانيا- مواصفات نظام المعلومات المحاسبية الآلي : بالإضافة إلى المعلومات التقليدية فهو:

- ✓ ينتج معلومات موجهة نحو إجراءات محددة و معلومات متعلقة بالمستقبل و ليس فقط الماضي؛
- ✓ يسجل الأحداث الإقتصادية فور حدوثها و ينتج معلومات محاسبية حديثة تعكس الواقع الإقتصادي للمشروع في لحظة إصدارها، كما ينتج المعلومات الدورية ؛
- ✓ إمكانية الدمج بين نظام المعلومات المحاسبية و بقية أجزاء نظام المعلومات الإداري، لإن إتخاذ القرارات لا يتم بالإعتماد على نظام المعلومات المحاسبية وحده، و لأن قسما كبيرا من البيانات المحاسبية ينتج ضمن أنظمة المعلومات الموجودة في إطار المؤسسة ؛
- ✓ البرامج المستخدمة سهلة، حيث يمكن إستخدامها من قبل أقسام الحسابات و الأقسام المالية و المراجعين و بقية الإدارات، و ليس حصرا بين المبرمجين المختصين بعلم الحاسوب و الذين عادة ما تكون معرفتهم المحاسبية قليلة ؛
- ✓ يضمن الحاسوب تسجيلا و تخزينا صحيحا للبيانات المحاسبية بما يتفق مع المبادئ و القواعد المحاسبية، و يمنع على حد ما حالات الغش و التلاعب و الخطأ المقصود و غير المقصود ؛
- ✓ إمكانية تصنيف المعلومة المخزنة في داخل نظام المعلومات المحاسبية حسب وجهات نظر متعددة من أجل أن تكون صالحة في عملية إتخاذ القرار.

و الشكل التالي يبين مسار البيانات بين قسم المحاسبية اليدوية و قسم المحاسبة الآلية:

الشكل رقم (2-8): مسار البيانات بين قسم المحاسبة اليدوية و قسم المحاسبة الآلي

المصدر: عبد الرزاق محمد القاسم، **نظام المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، مرجع سابق، ص 281.

المطلب الثاني: أهم التعديلات الموصى بها لحساب عناصر القيمة الإقتصادية المضافة

هناك مجموعة من التعديلات موصى بها و ذلك لإعطاء الصفة الإقتصادية على عناصر القيمة الإقتصادية المضافة و في التالي سنتطرق لأهم هذه التعديلات بالإضافة لعناصر القيمة الإقتصادية قبل و بعد التعديلات، و لكن قبل ذلك سنبين كيف يستطيع نظام المعلومات المحاسبية إضافة قيمة للمؤسسة

الفرع الأول: كيف يستطيع نظام المعلومات المحاسبية إضافة قيمة للمؤسسة [1]

يضيف نظام المعلومات المحاسبية بوصفه نشاط دعم قيمة للمؤسسة من خلال تقديمه لمعلومات دقيقة، و في الوقت المناسب بشكل يساعد على تنفيذ أداء أنشطة سلسلة القيمة الأساسية الخمسة بفعالية و كفاءة أكبر و يمكن لنظام المعلومات المحاسبية المصمم جيدا القيام بذلك من خلال:

- **تحسين جودة المنتجات و الخدمات و تقليص تكاليفها:** فمثلا، يمكن لنظام المعلومات المحاسبية مراقبة الآلات بحيث يتم إبلاغ العاملين مباشرة في حالة إنخفاض الأداء دون حدود الجودة المقبولة، مما يساعد على الحفاظ على جودة المنتج ، و تقليص هدر المواد و تخفيض التكاليف.
- **تحسين الكفاءة:** يستطيع نظام المعلومات المحاسبية المصمم جيدا زيادة كفاءة العمليات، من خلال تقديم المعلومات في الوقت المناسب.
- **المشاركة بالمعرفة:** يستطيع نظام المعلومات المحاسبية جيدا، أن يسهل تشارك المعرفة و الخبرات بشكل يحسن العمليات و يقدم ميزة تنافسية، فمثلا، تستخدم الشركات المحاسبة القانونية الكبرى نظم معلوماتها من أجل تشارك الممارسات الجيدة، و دعم الإتصال بين الأفراد العاملين في مكاتبها المختلفة، حيث يتمكن الموظفون من البحث في قاعدة بيانات المؤسسة لتحديد الخبراء المناسبين لتقديم المساعدة لعميل معين. و بهذا يمكن أن تتاح جميع الخبرات الدولية المتراكمة لشركات المحاسبة القانونية لخدمة أي عميل.
- **تحسين كفاءة و فاعلية سلسلة التزويد:** فمثلا، تستطيع المؤسسات تخفيض تكلفة المبيعات، و مصاريف التسويق من خلال السماح للعملاء بالوصول المباشر لنظام المخزون، و أنظمة إدخال أوامر المبيعات ، علاوة على ذلك، فإن عملية تسهيل وصول المعلومات للعملاء قد تخفض من تكاليف العملاء، ووقت إعداد الأوامر، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدل المبيعات و رضا العملاء.
- **تحسين هيكل الرقابة الداخلية:** يعتبر الأمن و الرقابة و الخصوصية من الأمور المهمة في عالم اليوم، حيث يستطيع نظام المعلومات المحاسبية المزود برقابة داخلية جيدة أن يحمي النظام من عدة مشاكل مثل الغش، و الأخطاء، و عيوب الأجهزة، ، و البرمجيات ، و الكوارث الطبيعية.
- **تحسين إتخاذ القرار:** تعتبر عملية إتخاذ القرار نشاطا معقدا متعدد الخطوات، إذ تبدأ العملية بتحديد المشكلة، ثم تجميع و تفسير المعلومات، ثم تقييم طرق حل المشكلة، و إختبار منهجية الحل، ثم التنفيذ. و يمكن نظام المعلومات المحاسبية الجيد تقديم المساعدة في جميع مراحل إتخاذ القرار، و يمكن أن تساعد التقارير في تحديد المشكلات أيضا.

و من خلال الشكل التالي يمكننا أن نوضح سلسلة القيمة كالتالي:

[1] - بول .ج. ستينبارت: مارشال رومني، **نظم المعلومات المحاسبية**، ترجمة :قاسم إبراهيم الحسيني، الكتاب الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009، ص 36.

الشكل رقم (2-9) : سلسة القيمة

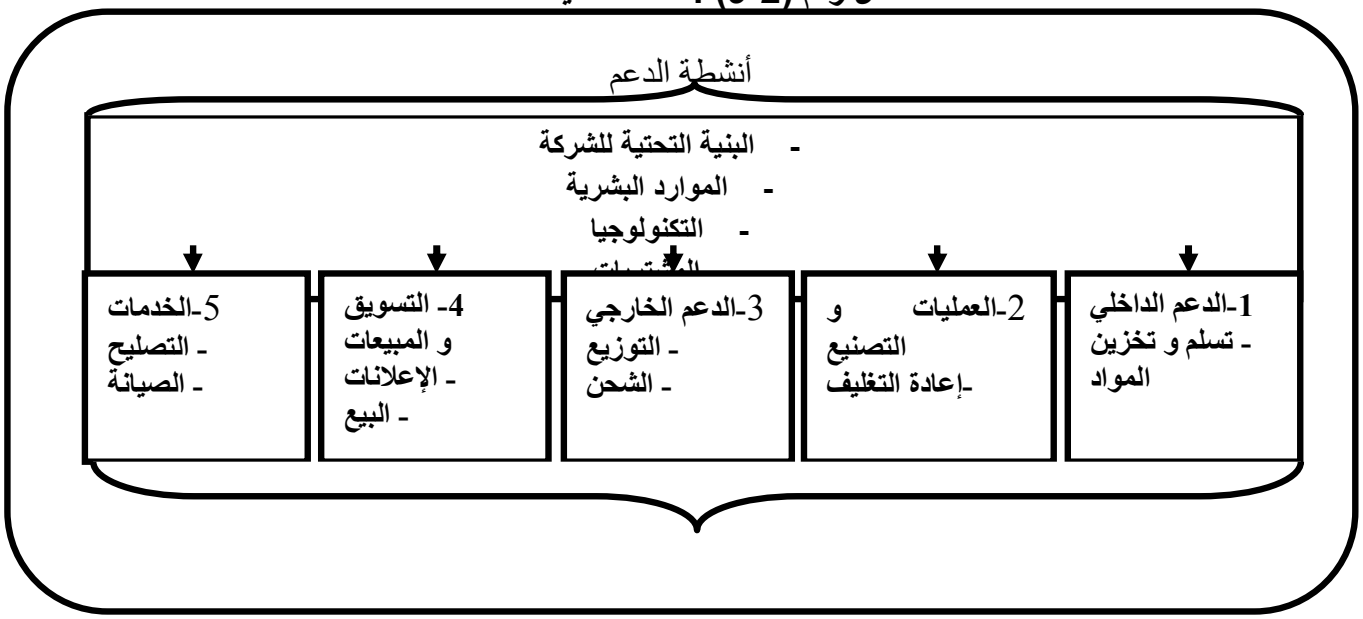

المصدر: بول .ج. ستينبارت، مرجع سابق، ص34.

الفرع الثاني: التعديلات الضرورية لحساب القيمة الإقتصادية المضافة

هناك عدة تعديلات أوصت بها شركة Stern Stewart & co و التي تفوق 120 تعديلا مع العلم أنه لم يتم تطبيق كافة هذه التعديلات على المؤسسات التي أثبتت نجاح مؤشر EVA حيث سنحاول تقسيم أهم هذه التعديلات كالتالي:

أولا- النوع الأول من التعديلات : يمس هذا النوع عناصر قائمة الدخل و ذلك بنقل بعض بنودها إلى رأس المال المستثمر و هي:

1- **نفقات البحث و التطوير:** ووفقا للمعايير المحاسبية فان هذه النفقات تعتبر مصروف ينزل من ربح العمليات التي أنفقت بها، و لكون أن هذه النفقات ليست لها قيمة مستقبلية يمكن الإستفادة منها، لذا يعاد إضافتها إلى كل من صافي الربح التشغيلي وإلى رأس المال.[1]

2- **إهتلاك الشهرة:** تعامل المبادئ المحاسبية الشهرة بأنها أحد الأصول غير الملموسة ، إذ يرى أعضاء شركة Stern Stewart & co أننا لابد أن نتعامل مع الشهرة معاملة الأصول غير القابلة للإهتلاك وذلك بإضافة مجموع مخصصات إهتلاك الشهرة إلى رأس المال المستثمر وإضافة مخصص الفترة الحالية إلى قائمة الدخل، وذلك للتخلص من أثر إهتلاكه في القوائم المالية، لأن هذه البنود ليست سوى بنود وهمية لا تشير إلى أي تدفق نقدي تتحمله المؤسسة وبالتالي لا تفرض عليه ضرائب مالية فلا ضرورة لتواجد هذه البنود في قائمة الدخل، كما أن رسملة إهتلاك الشهرة يزيد من دعم معدلات العائد على الإستثمار للإقتراب من المعدلات الإقتصادية فإلغاء إهتلاك الشهرة من قائمة الدخل يؤثر على تقويم الأداء في السنة الحالية، ولكنه يحسن من قياس الإنجاز المرتبط بالأنشطة التشغيلية للفترات المحاسبية القادمة.[2]

3- **الفروق الضريبية:** تبين قائمة الدخل المدفوعات الضريبية و التي يمكن أن تكون المؤسسة قد قامت بدفعها فعلا أم لا - السجلات المحاسبية تعد وفق مبدأ الإستحقاق – و يطلق على الفرق بين ما تتحمله المؤسسة من ضرائب و ما دفعته فعلا بالفروق الضريبية، و لكن من وجهة النظر الإقتصادية فإن الضرائب التي

[1] - عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص 138.

[2] - Eduardo Kayo, Leonardo Cruz Basso, Silvia Franco de Oliveira, **The major accounting adjustments to calculate EVA**, Social Science Research Network ,Mackenzie Presbyterian University, Brazil, 2005, p 6. www.ssrn.com .

يتوجب طرحها من الإيرادات هي تلك التي دفعت فعلا و ليست تلك التي ستدفع لاحقا، لذلك يجب إضافة الفروق الضريبية إلى الأموال الخاصة لإزالة التشوه الناتج عن الضرائب التي لم يتم دفعها، كما تضاف الفروق الضريبية للسنة الحالية إلى الدخل للوصول إلى صافي ربح العمليات قبل الضريبة.[1]

ثانيا- النوع الثاني من التعديلات : يركز هذا النوع من التعديلات على قيم بعض بنود قائمة المركز المالي و من أهم هذه البنود لدينا:

1- **جرد المخزونات:** المؤسسات التي تستخدم LIFO* في جرد مخزونها أشارت عليها شركة Stern &co Stewart, بأن تغير طريقة الجرد إلى FIFO* التي تعكس التكلفة الجارية للمخزون وتكون مخصص (LIFO Reserve) يحتوي على الفرق بين قيمة المخزون حسب طريقة LIFO وقيمة المخزون حسب طريقة FIFO ويتم إضافة هذا المخصص لرأس المال المستثمر كما يراعى إضافة زيادة قيمة المخزون أو إستبعاد نقص قيمته الجديدة إلى الدخل التشغيلي قبل الضرائب، لنصل بذلك إلى معدل عائد لرأس المال يقترب من معدل العائد الإقتصادي .

2- **معالجة الاحتياطات والمخصصات الأخرى :** تنشأ هذه الحسابات من خلال مبادئ وسياسات مالية صحيحة ولكنها تشوه من القيمة السوقية للمؤسسة وتهدف تعديلات شركة Stern Stewart & co على هذه الحسابات إلى إزالة التشويه المحاسبي الحاصل في نتائج قوائم المؤسسة المالية، فتتسبب هذه الحسابات بحدوث فارق كبير بين القيم الإقتصادية والتدفقات النقدية للمؤسسة ، و عليه فلا بد من إضافة هذه المخصصات إلى رأس المال المستثمر وصافي دخل الأنشطة التشغيلية قبل الضرائب لتعكس الواقع الإقتصادي السليم لقيمة المؤسسة.

ثالثا- النوع الثالث من التعديلات : يهتم هذا التعديل بمعالجة الأرباح والخسائر غير المتكررة في لحظة حدوثها, ومثال على ذلك تكاليف البحث والتنقيب التي يتم تحميلها كخسائر على قائمة الدخل حال التحقق من فشلها وبالتالي تعكس تأثيراً سلبياً على صافي المؤسسة، وتقترح شركة Stern Stewart رسملة تكاليف البحث والتنقيب سواء فشلت عملية البحث أو نجحت وإلغائها من قائمة الدخل مع إهتلاك هذه التكلفة لمدة لا تزيد عن خمسة سنوات خلال الفترات المحاسبية القادمة، فهذا التعديل يعكس وضعاً جيداً للمؤسسة في الفترة التي تمت فيها عملية البحث والتنقيب وتوزع أثاره على باقي الفترات المحاسبية القادمة بدلاً من أن تتحمل الفترة المحاسبية الحالية كامل الأثر.

الفرع الثالث: حساب NOPAT و CI بعد التعديلات

تطرقنا في الفصل الأول لطريقة حساب EVA و ذلك وفقا للمعادلة التالية:

$$EVA = NOPAT - (CI \times WACC)$$

بعد التطرق لطريقة حساب كل من NOPAT و CI قبل التعديلات فمن خلال الجدول التالي سنبين طريقة حساب هذين العنصرين بعد التعديلات كالتالي:

[1] - محمد صالح الحناوي ، جلال إبراهيم عيد، **الإدارة المالية: مدخل القيمة و اتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002،ص- ص (493،494).

* - **LIFO** = last-in First-out = الوارد اخيرا خارج اولا

* - **FIFO** = First-In First-out = الوارد اولا خارج اولا.

الجدول رقم (2-4): حساب NOPAT و CI بعد التعديلات

حساب NOPAT	
نتيجة الإستغلال المحاسبية EBIT + (الزيادة في الفروق الضريبية + الزيادة في الفائض الناجم عن استخدام قاعدة LIFO + قسط إهتلاك الشهرة للعام الجاري + قسط إهتلاك العناصر الغير ملموسة كمصاريف الأبحاث و التطوير + الزيادة في المؤونات و المخصصات الأخرى + فوائد البيع الإيجاري) = نتيجة الإستغلال قبل الضريبة - الضرائب = صافي دخل التشغيل المعدل بعد الضريبة NOPAT.	
حساب CI – مدخل الخصوم -	**حساب CI – مدخل الأصول -**
الأموال الخاصة + الفروق الضريبية + القيمة المحاسبية الصافية للعناصر غير الملموسة + الفائض الناجم عن إستخدام قاعدة LIFO + الإهتلاك المتراكم لشهرة المحل + المؤونات و المخصصات الأخرى + القيمة الحالية لأقساط البيع الإيجاري (مخصومة بتكلفة الإقتراض) = الأموال الخاصة المعدلة + الديون المالية = الأموال المستثمرة المعدلة CI.	الأصول الثابتة بالقيمة المحاسبية الصافية + الأصول المعنوية بالقيمة المحاسبية الإجمالية + فارق الإندماج (شهرة المحل) + القيمة المحاسبية الصافية لمصاريف الأبحاث و التطوير + إحياجات رأس المال العامل بالقيمة المحاسبية الإجمالية. + الإستثمارات المالية = الأموال المستثمرة المعدلة CI.

المصدر : ضامن وهيبة، مرجع سابق ، ص 124.

خـلاصــةالفصــل الثــانــي

مما سبق و تم طرحة نجد أن نظام المعلومات المحاسبية له أثر بالغ الأهمية في النظام العام للمؤسسة لما له من قدرة على تحديد و توضيح أهم و أكثر المشاكل المطروحة للمناقشة في المؤسسة، هذه المشاكل التي يكون اغلب ما تتصف به هو الصفة العددية و هذا ما هو مرتبط بنظام المعلومات المحاسبية، و عليه فنظام المعلومات المحاسبي يمد الجهات المسؤولة في المؤسسة بأهم المعطيات و المعلومات النهائية و التي يستغلها كل مستفيد بما يخدم أهدافه.

و من أهم الأهداف التي يطمح لها مسيرو المؤسسة هو تقييم أدائها من خلال نتائجها المقدمة و ذلك لتسهيل عملية إتخاذ القرارات المستقبلية و تقييم وضع المؤسسة على مستوى المحيط المتواجدة فيه، و نظرا لهذه الأهمية التي تنعكس على معلومات نظام المعلومات المحاسبية و لما سبق و تطرقنا له في الفصل الأول من مؤشرات و أبرزها مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة فإنه لولا نظام المعلومات المحاسبية المحكم و المنظم لما برزت لنا معطيات تسهل عملية حساب هذا المؤشر .

هذا و بالإعتماد على ما تم تقديمه في كلا الفصلين سنحاول إسقاط أهم ما يخص العناصر الأساسية لبحثي هذا من خلال الفصل التطبيقي المتمثل في دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل – فرع جنرال كابل – بسكرة.

الإطار التطبيقي

الفصل الثالث

تمهيد

من خلال الفصلين السابقين حاولنا تقديم عرض موجز لكل من نظام المعلومات المحاسبية و دور نظام المعلومات المحاسبية في تحديد قيمة مؤشر القيمة الإقتصادية " الذي يعتبر مؤشرا لقياس الأداء المالي الإقتصادي للمؤسسة " نظريا و من خلال هذا الفصل سنحاول إسقاط كافة ما تم التطرق له على معطيات المؤسسة محل الدراسة و ذلك بالإعتماد على المعلومات المتعلقة بالفترة من سنة 2007 لغاية سنة 2009 و إستخلاص أهم النتائج المرجوة منها، هذه المعلومات مستخرجة خلال فترة عمل المؤسسة بالمخطط الوطني المحاسبي PCN ، حيث و أنه إبتداء من سنة 2010 لجأت المؤسسة محل الدراسة للعمل بالنظام المحاسبي و المالي الجديد SCF.

و سنحاول العمل في هذا الفصل وفق التالي:

المبحث الأول :عرض وتقديم مؤسسة صناعة الكوابل – فرع جنرال كابل - بسكرة

المؤسسة محل الدراسة هي من المؤسسات التي لها شعبية كبيرة في مجال نشاطها عبر الوطن و لها أهمية بالغة في ميدانها، إذ تحوز على إهتمام الجهات المختصة بالوطن و كذا جذبت انتباه الخارج، ذلك أنها تعتبر من أبرز المؤسسات في مجال عملها و فيما يلي سنحاول إعطاء عرض موجز حول هذه المؤسسة.

المطلب الأول : عرض مفاهيمي لمؤسسة صناعة الكوابل- فرع جنرال كابل - بسكرة [1]

و ذلك من خلال إستعراض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالمؤسسة محل الدراسة كالتالي:

الفرع الأول : نشأة المؤسسة

نشأة المؤسسة كنتيجة لإعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للصناعات الكهربائية **(Sonelec)** التي تأسست بقرار 69/ 83 الصادرة بتاريخ1969/10/21. أنشأت عدة مؤسسات موضحة في المخطط التالي:

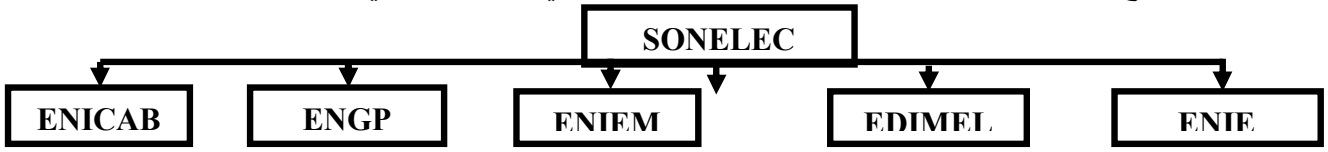

- **ENIE**: المؤسسة الوطنية لصناعة الأجهزة الالكترونية، بموجب المرسوم 320/83 بتاريخ 1983/10/23 ومقرها بسيدي بالعباس.
- **EDIMEL**: المؤسسة الوطنية لصناعة العتاد الكهربائي، بموجب المرسوم 21/83 بتاريخ 1983/01/01 ومقرها بالعاصمة.
- **ENGB**: المؤسسة الوطنية لصناعة البطاريات، بموجب المرسوم 22/83 بتاريخ 1983/01/01 ومقرها بسطيف.
- **ENIEM**: المؤسسة الوطنية للصناعة الكهرومنزلية، بموجب المرسوم 19/83 بتاريخ 1983/01/01 و مقرها بتيزي وزو.
- **ENICAB:** المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل الكهربائية.

وبهذا أصبحت مؤسسة **ENICAB** ذات شخصية قوية وقانونية مستقلة بمقتضى المرسوم رقم 20 /83 المؤرخ في 1983/01/01 مقرها بالجزائر العاصمة، إنبثقت عنها ثلاث وحدات هي :

- **وحدة جسر قسنطينة (القبة):**مختصة في صناعة الأسلاك والكوابل الكهربائية المعزولة ذات الضغط المنخفض والمتوسط وتبلغ طاقتها الإنتاجية إلى 26 ألف طن سنويا.
- **وحدة واد السمار(الحراش):**المختصة في صناعة الأسلاك والخيوط الكهربائية والهاتفية بطاقة إنتاجية قدرها 5500 طن سنويا.
- **وحدة بسكرة:** مختصة في صناعة الكوابل الكهربائية بأنواع متعددة وتصل طاقتها الإنتاجية إلى 28 ألف طن سنويا.

نشأت مؤسسة **ENICAB** لصناعة الكوابل الكهربائية ضمن مخطط التنمية الإقتصادية بموجب المخطط الخماسي 1980/ 1984 م، بغطاء مالي قدره 1520 مليون دينار جزائري، ونظرا لنقص الإمكانيات المالية والتكنولوجيا وعدم كفايها في إنجاز مثل هذا المشروع الضخم، قامت مؤسسة **SONELEC** بإبرام عقود مع مؤسسات وطنية وأجنبية أهمها:

أولا- المؤسسات الوطنية : مساهمتها قدرت بـ 60 % منها:

- ✓ **GINI-SIDE:** إهتمت بأشغال الهندسة المدنية .
- ✓ **ATIHETAL:** إهتمت ببناء المصانع .
- ✓ **ENIEL:** إهتمت بتجهيز المركب بالإنارة .

[1] - مصلحة التكوين و الخدمات الإجتماعية.

- ✓ **ENITEC:** إهتمت بالتكييف والتهوية .
- ✓ **CNP:** إهتمت بالدهن والطلاء .

ثانيا- المؤسسات الأجنبية : قدرت مساهمتها بـ 40 % منها :

- ✓ **ENNEST-INPORT:** مؤسسة يوغسلافية مهمتها تركيب الآلات.
- ✓ **SOGELERG:** مؤسسة فردية مهمتها دراسة أشغال الهندسة المدنية كلفت بإعداد الهياكل القاعدية.
- ✓ **SGET:** مؤسسة ألمانية متخصصة في إنشاء هذا النوع من المشاريع كلفت بدراسة وتجهيز المشروع بالآلات ومعدات وكذا تكوين الأيدي العاملة.
- ✓ **VENCOTTE:** مؤسسة بلجيكية إختصت في التركيب والمراقبة لأجهزة الإنتاج.

بدأت وحدة **ENICAB** أشغالها سنة 1982/1981 وفي نهاية شهر ديسمبر1997 م. تمت إعادة هيكلة المؤسسة الأم (المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل بالجزائر العاصمة) بحيث أصبحت كل مؤسسة مستقلة بذاتها وذلك بقرار الشركة القابضة العمومية **HOLDING** في 1997/12/30.

و قد تغير إسم المؤسسة من مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية ENICAB لتصبح { مؤسسة صناعة الكوابل - فرع جنرال كابل- بسكرة} بعد التغيير الذي مس إعادة هيكلة رأس مالها و شراء نسبة كبيرة من رأس مالها من قبل الشركة الأمريكية جنرال كابل.

الفرع الثاني : التعريف بمؤسسة صناعة الكوابل - فرع جنرال كابل - بسكرة

إنطلقت الأشغال لإنجاز مشروع وحدة صناعة الكوابل ببسكرة في فيفري 1980 وهذا تطبيقا للمخطط الرباعي 80-1984 وشاركت في هذه الأشغال عدة مؤسسات وطنية و دولية.

ظلت مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة ووحدة تابعة للشركة الأم كغيرها من الوحدات إلى غاية صدور قرار إعادة هيكلتها بتاريخ 04 / 11 / 1997 حيث عقدت الجمعية العامة الإستثنائية للمؤسسة الوطنية الإقتصادية و ألحقت بالشركة القابضة العمومية (HELEET) (الشركة القابضة للكهرباء الإلكترونيك و الإعلام الآلي) و قد أصدرت قرارات وهي :

- ➢ قررت الجمعية العامة تغطية الخسائر المتراكمة عن الإستغلال من خلال فرق إعادة التقييم للميزانية.
- ➢ قررت تقسيم المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل إلى ثلاث مؤسسات قانونية على شكل شركات بأسهم تابعة للشركة القابضة العمومية و هم :

1- مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة E.N.I.C.A.B شركة أسهم رأس مالها320.000.00 د ج مقرها بسكرة .

2- مؤسسة الكوابل الكهربائية بالجزائر CABEL شركة أسهم رأس مالها 70.000.00 د ج مقرها القبة .

3- مؤسسة الكوابل الهاتفية CATEL شركة أسهم رأس مالها 50.000.00 دج مقرها واد السمار.

قررت كذلك رفع الحسابات الجارية لمبلغ 162.000.000 دج توزع كما يلي :

أ- 81.000.000 دج لمؤسسة الكوابل الكهربائية CABEL القبة

ب- 81.000.000 دج لمؤسسة الكوابل الكهربائية CATEL واد السمارة

ج- قررت منح مبلغ 470.000.000 دج لمؤسسة الكوابل الكهربائية لبسكرة وتخصيص420.000.000 دج لها من قيمة سندات الخزينة .

- ➢ تشكيل لجنة تتكفل بتنفيذ التقسيم بكل إجراءاته
- ➢ حددت الجمعية تاريخ 1998/10/01 كتاريخ بداية النشاط وعمليات المؤسسات الثلاث تقع مؤسسة صناعة الكوابل ببكسرة في المنطقة الصناعية غرب المدينة على جانب الطريق الوطني رقم 46 ، تبعد حوالي 450 كلم عن الجزائر العاصمة و 360 كلم عن حاسي مسعود ، حاليا تملك رأس مال يقدر بـ 1.010.000.000 دينار جزائري ، و تعتمد هذه المؤسسة من أكبر المصانع في إفريقيا ، وتتربع على

مساحة قدرها 42 هكتار منها 16 هكتار مغطاة تشمل على ورشات الإنتاج ، مباني إدارية، مخازن... إلخ ، أما القسم الباقي فهو عبارة عن مساحة حرة تقدر بـــ 26 هكتار تشمل على مواقف السيارات ، مساحات خضراء .

يبلغ عدد عمال المؤسسة إلى غاية 2012/02/29 : 993 عامل حوالي 77 % منهم يشتغلون بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الإنتاج وهم ينقسمون إلى:

- ✓ إطـــــــارات: 76.
- ✓ أعـوان تحكم : 247.
- ✓ أعـوان تنفيـذ: 670.

أما بالنسبة للطاقة الإنتاجية البدائية هي 28000 طن ولكن تغيرت حاليا لأسباب تكنولوجية وإقتصادية.

الفرع الثالث : أهمية المؤسسة و نشاطها

أولا - أهمية المؤسسة و أهدافها : إن إنجاز مؤسسة ضخمة مثل مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة يعتبر إنجاز جد مهم، و هذا بالنظر إلى الغلاف المالي الذي تطلبه ، فالأهمية المميزة لهذه المؤسسة داخل الإقتصاد الوطني نابعة من نشاطها الإنتاجي و قدرتها على تعويض المؤسسات الأجنبية في مجال إنتاجها، و كذلك قدرتها على إنتاج منتجات ذات مستوى عالي من الجودة ، فهي تنتج أي نوع من الكوابل حسب المواصفات التي يحددها الزبون ، وكل ذلك بنوعية ترقى إلى المستوى العالمي ، وهذا نتيجة تحكمها في تقنيات الإنتاج المتطورة ، و هذا الذي مكنها من التحصل على شهادة الجودة العالمية(ISO 9002) في جوان 2001 من طرف المنظمة الدولية لمعايير الجودة ، وهذا أعطى إمكانية الدخول إلى السوق الخارجية، حيث ساهمت و بصورة كبيرة في القضاء على التبعية في هذا المجال الإقتصادي ، وبالتالي فأهدافها هي :

1- إدخال التكنولوجية الحديثة و المتطورة في صناعة الكوابل بكل أنواعها ؛
2- تخفيض نسبة إستيراد الكوابل وتلبية حاجيات السوق ؛
3- تزويد الدول الإفريقية بأنواع الكوابل المنتجة بنوعية رفيعة ؛
4- القضاء على التبعية الإقتصادية ؛
5- إدخال العملة الصعبة للوطن عن طريق التصدير .

ثانيا - نشاطها : تقوم المؤسسة بإنتاج الكوابل الكهربائية بمختلف أنواعها ، وهذا بفضل إدخالها لتكنولوجيا حديثة و متطورة في هذا المجال إذ تمكنت المؤسسة من التخصص في إنتاج أكثر من 400 نوع من الكوابل جمعت في خمس مجموعات هي :

1- **الكوابل المنزلية (Les câbles domestiques) :** تنتج المؤسسة منها حوالي 229 نوع تستخدم في البيانات و الاستخدام المنزلي و يتراوح صغطها ما بين 250 و 750 فولط و تصنع من مادتي النحاس و pvc .
2- **الكوابل الصناعية (les câbles industrial) :** يبلغ عددها 70 نوعا و تستخدم في تشغيل الآلات الصناعية كالمحركات ، و يتراوح ضغطها ما بين 600 و 1000 فولط و تنقسم بدورها إلى نوعين حسب المواد الأولية المستخدمة في صناعتها وهي الكوابل المعزولة بمادة PVC و الكوابل الصناعية المعزولة بمادة PRC.
3- **الكوابل الكهربائية ذات التوتر المتوسط و العالي :** تستخدم الكوابل ذات التوتر المتوسط في نقل الكهرباء بتوتر ما بين 1000 و3000 فولط ، أما ذات التوتر العالي فتفوق شدة توترها في النقل الكهرباء 3000 فولط و يبلغ عدد الكوابل ذات التوتر المتوسط حوالي 70 نوع.

4- **كوابل غير المعزولة (Les câbles NU) :** يبلغ عدد أنواعها 10 و تستعمل خاصة في نقل الكهرباء من المحولات إلى مناطق توزيع معينة وتتحمل تيار شدته حوالي 22000 فولط .

5- **كوابل الشبكات الكهربائية أو توزيع (LES Câbles de réseaux):** تستخدم هذه الكوابل في توزيع الكهرباء و تصنع من الألمنيوم وخليط و يسمى بـ: AGS ويتكون من المغنزيوم و السيليسيوم و الألمنيوم و تتكون هذه المجموعة من حوالي 70 نوع ، وتنقل تيار شدته حوالي 1000 فولط .

ومنذ أن إستقلت (E.N.I.C.A.B) عن المؤسسة الأم بعد إعادة الهيكلة إستطاعت إنتاج أنواع جديد من الكوابل سنة 98 -99 ALMEC-ALU/ ACIER حيث يتمتع بالخفة و النوعية الجديدة ، كما أن المؤسسة تقوم بإنتاج البكرات الخشبية حيث تملك المؤسسة ورشات نجارة خاصة بصنع البكرات الخشبية كي تلف عليها الكوابل و تستعمل الخشب و المسامير و غير ذلك من الموارد المساعدة في إنتاجها.
وفي السنوات الأخيرة أصبحت المؤسسة تنتج حبيبات PVC و صارت تسوقها للمؤسسات ذات الصناعة البلاستيكية هذا بالإضافة إلى إستعمالها في صناعة الكوابل الكهربائية و لكي تقوم المؤسسة بهذا الإنتاج تحتاج إلى مواد أولية.

المواد الأولية في إنتاج الكوابل :

- ✓ تستعمل المؤسسة النحاس و الألمنيوم كمواد ناقلة للتيار الكهربائي PVC-PRC-LACRAIE كمواد أولية أساسية للعزل بالإضافة إلى مواد إستهلاكية (كالمواد الكيميائية المستعملة لتحضير PVC ، مواد طاقوية مثل المازوت) .
- ✓ إلى جانب ذلك تستعمل الخشب لصناعة البكرات الخشبية و مواد أخرى كقطع الغيار .

المطلب الثاني: المتعاملين مع المؤسسة و عوامل نجاحها [1]

إن الحركة الإقتصادية التي تقوم بها المؤسسة من عمليات شراء للمواد الأولية وبيع لمنتوجاتها كونت مجموعة من المتعاملين منهم الأجانب و منهم المحليين .

الفرع الأول: الموردين

إن للمؤسسة مجموعة من الموردين نذكرمنهم :

- ✓ النحاس يستورد من شركة SARCUYSAN التركية ؛
- ✓ الألمنيوم يستورد من شركة MIDAL CABLE البحرنية ؛
- ✓ مادة PRC تستورد من شركة BOREALIS البلجيكية وكذا شركة PLASCOM السعودية بالإضافة إلى شركة ASPELL الفرنسية ؛
- ✓ مادة PVC تستورد من شركة TEKFEN التركية ؛
- ✓ مادة الطباشير تستورد من شركة BOYAMA ANONYME – SOCIETTE الفرنسية ؛
- ✓ شركة ENAB بسكيكدة تزود المؤسسة بالخشب ؛
- ✓ شركة ENAB بسكيكدة تمول المؤسسة بـ PVC ؛
- ✓ شركة ENG بالخروب تزود المؤسسة بمادة النحاس و PVC .

الفرع الثاني: الزبائن (العملاء)

زبائن المؤسسة نذكر من بينهم :

[1] - مصلحة التسويق.

- ✓ المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز SONALGAZ وهي الزبون الرئيسي و هذا بنسبة 47% من رقم أعمالها لسنة 2001 ؛
- ✓ المؤسسة الوطنية للخدمات KHARIF وتتعامل معها بنسبة 21% من رقم أعمالها لسنة 2001 ؛
- ✓ المؤسسات الخاصة ، تجار الجملة ، بعض الزبائن ؛
- ✓ وقد جربت المؤسسة التصدير مع العراق و لكنها توقفت بعد إحتلالها.

الفرع الثالث : عوامل نجاح المؤسسة

يعود نجاح هذه المؤسسة لعدة عوامل داخل و خارج المؤسسة منها :

- ✓ قربها من الطريق الوطني رقم 46 الرابط بين بسكرة و الجزائر العاصمة و كذا شمال و جنوب البلاد؛
- ✓ وجود عدة منشآت قاعدية صلبة و جديدة بداخل المؤسسة (عمارات الإدارة و الشؤون الإجتماعية + ورشات الإنتاج) ؛
- ✓ وجود السكك الحديدية التي تربط المؤسسة بباقي موانئ التراب الوطني من أجل نقل السلع من و إلى المؤسسة ؛
- ✓ وجود فضاء كبير لتخزين المواد الأولية و المنتوج المصنع يتسع لأكثر من إنتاج ثلاثة أشهر من الكابلات ؛
- ✓ وجود خطان للتيار الكهربائي اللذان يمدان المؤسسة بطاقة 20 ميغا وات لكل واحد ؛
- ✓ حجم المؤسسة الذي يشغل أكثر من 50% من مساحة المنطقة الصناعية لمدينة بسكرة ؛
- ✓ وجود عدة إستثمارات أنجزت حديثا من 2003 إلى 2005 ؛
- ✓ وجود سوق داخلي كبير خاصة بعد إعلان الدولة عن البرنامج المحاسبي للتنمية ب 55 مليار دولار ؛
- ✓ وجود الجزائر في شمال إفريقيا و عضو في الإتحاد الأوروبي ؛
- ✓ وجود الجزائر ضمن إتحاد المغرب العربي ؛
- ✓ وجود الجزائر ضمن إتفاق الدول العربية.

و لمتطلبات الوقت الراهن حسب الأسلوب الجديد للدولة و هو التوجه نحو الإنفتاح و الشراكة.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمؤسسة صناعة الكوابل – فرع جنرال كابل - بسكرة [1]

إن الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل بسكرة عبارة عن هرم يوضح مختلف المستويات و الوظائف و العلاقات المختلفة بين هذه الوظائف الموجودة بشكل متسلسل و تصاعدي و يمكن تقسيم المؤسسة إلى خمس مديريات و عدة دوائر تتمثل في :

الفرع الأول: المديرية العامة

يديرها الرئيس المدير العام (**P.D.G**) الذي يعمل على السير الحسن للمؤسسة والسعي إلى تحقيق الأهداف المسطرة كما يهتم بالإشراف ومتابعة مختلف مهام المؤسسة والتنسيق بين الدوائر وذلك بمساعدة أربع مساعدين يتولى كل واحد منهم جانب معين حيث نجد :

- **مساعد رئيس المدير العام مكلف بالشؤون القانونية والنزاعات**: يهتم بمعالجة وحل النزاعات الداخلية بين العمال والإدارات، والخارجية بين المؤسسة ومواردها أو زبائنها.

[1] - مصلحة التكوين و الخدمات الإجتماعية.

- **رئيس مشروع المعلوماتية**: ويعد من الفروع الناشئة لدى المؤسسة وذلك لمواكبة التطورات السريعة على المستوى المحلي والدولي، وتتمثل مهمته في الخدمات التي تستفيد منها المؤسسة بالنسبة لمختلف النشاطات لمراقبتها وتقييمها ومعرفة النقائص.
- **مساعد الرئيس العام لضمان النوعية**: مهمته النيابة على الرئيس المدير العام في حالة غيابه.
- **مساعد الرئيس العام لضمان النوعية**: مهمته النيابة على الرئيس المدير العام في حالة غيابه.
- **مساعد المدير العام لمشروع (حبيبات P.V.C) المكلف بمراقبة الحسابات**: ويهتم بمراقبة سير العمل المحاسبي لدى المؤسسة العمال على تحقيق الدقة والإلتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية.

الفرع الثاني: مديريات المؤسسة

تشمل المؤسسة على عشر دوائر كل دائرة تشرف على مجموعة من المصالح تندرج كلها ضمن خمس مديريات وهي:

أولا- المديرية التقنية: وتعتبر من أكبر المديريات في المؤسسة، مهمتها الرئيسية تسيير، عملية الإنتاج، وتظم أربعة دوائر:

1. **دائرة إنتاج الكوابل**: دائرة تهتم بعملية تخطيط الإنتاج والإشراف عليه، وتضم المصالح التالية :
   - مصلحة تخطيط النتاج ؛
   - مصلحة العزل P.R.C ؛
   - مصلحة القلد والظفر ؛
   - مصلحة التغليف والتجميع P.V.C.
2. **دائرة الصيانة**: تعمل على صيانة جميع أصول المؤسسة، وإمداد مختلف الورشات بالطاقة الكهربائية، وتضم المصالح التالية :
   - مصلحة الصيانة الميكانيكية ؛
   - مصلحة الصيانة الكهربائية ؛
   - مصلحة صيانة عتاد النقل والتكييف ؛
   - مصلحة المناهج والمراقبة التنظيمية .
3. **دائرة إنتاج الملحقات**: تقوم بتصنيع المنتجات حسب البرنامج المرسوم، من طرف مصلحة تخطيط الإنتاج، وتسيير الإنتاج عبر مختلف المراحل، وكذلك تهتم بتموين المؤسسة ، بالطاقة الكهربائية، وتزويدها بالخشب لإنتاج البكرات، وتضم ثلاث مصالح:
   - مصلحة إنتاج حبيبات P.V.C ؛
   - مصلحة إنتاج البكرات و الإسترجاع ؛
   - مصلحة المنافع.
4. **دائرة التكنولوجيا وضمان النوعية**: تقوم بمراقبة المنتج التام الصنع ومدى مطابقته للمواصفات والمقاييس المعمول بها، ومراقبة الجودة وأيضا المواد المشتراة من الداخل والخارج، وفقا للمعايير التي تستدعيها مواصفات الشراء من أجل التأكد من أنها صالحة للإستعمال، وهذا عن طريق مصالحها الثلاث:
   - مصلحة التكنولوجيا والتنمية ؛
   - مصلحة المخابر ؛
   - مصلحة التجارب.

ثانيا- مديرية المالية والمحاسبة : تهتم بتسجيل العمليات المحاسبية والمالية بحيث تعطي صورة واضحة عن الوضع المحاسبي والمالي للمؤسسة وتتكون من دائرتين هما:

1. **دائرة المحاسبة:** تعمل على تسجيل العمليات التي تقوم بها المؤسسة، وتوجد بها كل من :
   - مصلحة المحاسبة العامة ؛
   - مصلحة المحاسبة التحليلية.
2. **دائرة المالية:** تعمل على إعداد مختلف الميزانيات التقديرية لمتابعة حركة الأموال، وتنقسم إلى مصلحتين:
   - مصلحة الميزانية ؛
   - مصلحة المالية.

ثالثا- المديرية التقنية والتجارية : وهي ذات طابع تجاري وتقوم بتسجيل ومتابعة كل العمليات التجارية، ومراقبة سير نشاطات المؤسسة من إنتاج ، تموين، تخزين،....الخ. وتشتمل هذه المديرية على دائرتين هما:

1- **دائرة تسير المنتج النهائي:** تقوم هذه الدائرة بمراقبة حركة المواد ابتداء من مرحلة التسويق بالمواد الأولية حتى مرحلة تسير المنتجات التامة الصنع للمشتري، أي مراقبة الحركة من المواد الأولية حتى تسليم البضاعة للزبون، وتضم هذه الدائرة مصلحتين هما:
   - **مصلحة تسير الكوابل:** وتقوم بالمراقبة والتكفل بتسليم المنتجات (الطلبيات) إلى أصحابها والحرص على سير هذه العملية بكل دقة ولتجنب وقوع الأخطاء كما تقوم بـ :
     - ✓ إستقبل وصل الأمر بالسحب (relèvement) ؛
     - ✓ تسليم الكوابل للزبائن حسب الوصل السابق الذكر ؛
     - ✓ إعداد وصل التسليم ووصل خروج الكوابل للزبون.
   - **مصلحة تسير إنتاج الملحقات:** تهتم هذه المصلحة ببيع الملحقات من المنتجات كالألمينيوم، النحاس، حبيبات P.V.C وغيرها من الفضلات .
2. **دائرة التسويق**: تقوم بالعمل على تطوير والحفاظ على حصة المؤسسة في السوق وهي تضم مصلحتين:
   - **مصلحة البيع:** مهمة هذه المصلحة إعداد السياسات التجارية للمؤسسة مما تسمح بإعداد سياسة تسويقية

     بداية بتشكيل الطلب، كما تقوم هذه المصلحة بعدة مهام منها:
     - ✓ إستقبال ومعالجة طلبات الزبائن ؛
     - ✓ إعداد وصل الأمر بالسحب (erlevement) ؛
     - ✓ إعداد فاتورة شكلية ؛
     - ✓ إعداد فاتورة نهائية.
   - **مصلحة التسويق:** تقوم هذه المصلحة بالعمل على إقامة علاقة تسويقية طويلة وثابتة مع الزبائن الرئيسين داخل البلد وخارجها، إذا كان قسم التسويق للمنتجات هو الذي يقوم بهذه المهمة بحيث يقوم بتسويق الكوابل إستنادا إلى عقود إقتصادية صارمة بهذا الشأن إذا إرتبطت عملية التسويق بعناصر مختلفة تؤثر عليها منها:
     - ✓ عقود التسليم.
     - ✓ المخزونات من الكوابل والبكرات التامة الصنع

رابعا- مديرية الموارد البشرية : تقوم بتنظيم عمل الدوائر والمصالح والتأكد من الصلاحية، وتأهيل العاملين وتوفير الشروط الحسنة للعمال من (الترقية، الإنتقاء، التكوين، ....الخ). وكذلك تأمين محيط العمل من المخاطر وتشرف على دائرة واحدة تتمثل في :

- **دائرة المستخدمين والتكوين**: وتنقسم إلى أربعة مصالح:
  - مصلحة التكوين والخدمات الاجتماعية ؛

- مصلحة المستخدمين ؛
- مصلحة الوقاية والأمن ؛
- مصلحة الوسائل العامة.

خامسا- مديرية الشراء: تقوم بتنسيق ومراقبة كل النشاطات، المتعلقة بالمشتريات، ونشير إلى أن هذه المديرية كانت سابقا مدمجة مع المديرية التجارية وتضم :

- مصلحة التموين والعبور؛
- مصلحة تسيير المخزون وقطع الغيار؛
- مصلحة تسيير المخزون والمواد الأولية .

و من خلال الشكل التالي نبين المخطط التفصيلي للهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة.

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة صناعة الكوابل – فرع جنرال كابل - بسكرة

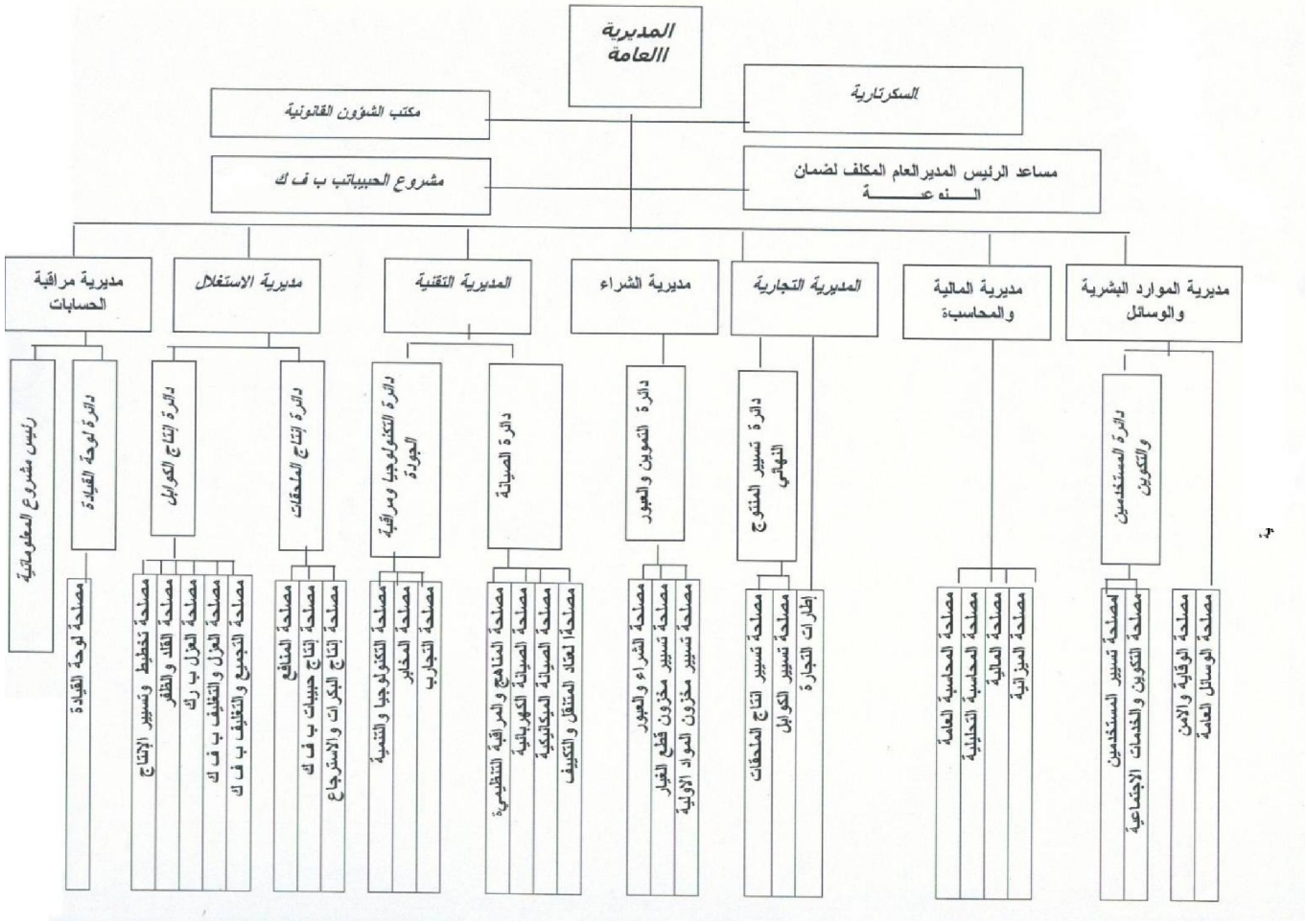

المصدر: مصلحة التكوين و الخدمات الإجتماعية

الفرع الثالث: التعريف بمديرية المالية و المحاسبة

تقوم أي مؤسسة بعدة وظائف و مهام مترابطة و كل منها مكمل للآخر و من بين أهم هذه الوظائف نجد الوظيفة المالية التي تندرج ضمنها وظيفة المحاسبة هذه الأخيرة تعمل وفق نظام معين و هذا راجع لإختلاف هيكل أو أسلوب كل مؤسسة و بالتالي فالمؤسسة محل الدراسة تتميز بنظامها الخاص و هذا ما سنحاول تبيانه من خلال النقاط التالية :

تهتم هذه المديرية بتسجيل جميع العمليات المحاسبية و كذا المالية ، و تقوم بدراسة الوضع المالي و المحاسبي للمؤسسة و تشمل مكتب الشؤون القانونية و مكتب مراقبة التسيير بالإضافة للمصالح التالية :

- مصلحة المالية و الخزينة.
- مصلحة الميزانية.
- مصلحة المحاسبة التحليلية.
- مصلحة المحاسبة العامة.

أولا- مكتب الشؤون القانونية و مكتب مراقبة التسيير: و تتمثل مهام كل منهما فيما يلي:

1- **مكتب الشؤون القانونية :** يهتم هذا المكتب بكافة الأمور القانونية المتعلقة بالجانب المالي و المحاسبي فيما يتعلق بالنزاعات المرتبطة به أو ما يخص صحة و دقة المستندات المعمول بها.
2- **مكتب مراقبة التسيير :** مهمة هذا المكتب هي مراقبة سير الأعمال و المهمات التابعة لهذه المديرية و تقييم مدى نجاحها بناءا على عدة دراسات تحليلية تتمثل نتائجها في شكل نسب أو أشكال بيانية.

ثانيا- مصلحة المالية و الخزينة و مصلحة الميزانية: و تتمثل مهامها فيما يلي:

1- **مصلحة المالية و الخزينة:** مهمتها متابعة حركة الأموال مع البنك الخاص بالإيرادات و النفقات و تقوم بإعداد ملفات الشراء و إحتياجات المؤسسة و تتابع أيضا الأموال المتعلقة بها.
2- **مصلحة الميزانية** وبدورها تقوم بإعداد ميزانية الإستثمار، و تتكون من فرع الميزانية الذي يقوم بوضع الميزانية التقديرية مع المصالح و المديريات الأخرى للسنوات المقبلة بإتباع الخطوات التالية:
   - ✓ وضع نتيجة تقديرية للسنة ؛
   - ✓ متابعة جميع التسديدات و مقارنتها مع الميزانية ؛
   - ✓ إعداد تقرير شهري.

ثالثا- مصلحة المحاسبة العامة و مصلحة المحاسبة التحليلية: و تقوم كلتا الدائرتين بمهمة تسجيل العمليات المحاسبية اليومية و تشرف أيضا على عمليات الجرد السنوية لكل دورة و تختص كل منهما بما يلي :

1- **مصلحة المحاسبة العامة :** تقوم بعمليات مختلفة كالبيع و الشراء و تحتوي على 3 فروع :

- **فرع الحساب الجاري و الصندوق:** يعمل هذا القسم على إستقبال الفواتير من المصلحة المالية و تقييدها في سجلات خاصة، و التي يتم تسديدها من طرف هذا الأخير.

- **فرع الزبائن:** يقوم هذا القسم بإستيلام الفواتير من مصلحة المبيعات و مراجعتها خاصة سعر الوحدة المنتجة و كميتها و التأكد من المبالغ الجزئية و مطابقتها للمبلغ الكلي، و يتم تقييدها في سجلات خاصة لهذا القسم و هناك نوعين من الفواتير: (فواتير تتعلق بالكوابل، فواتير تتعلق بالبكرات).
- **فرع الموردين:** يقوم بتنفيذ جميع العمليات الخاصة بفواتير الشراء و الخدمات و يتم مراقبتها من حيث الكمية و السعر الفردي و كذلك السعر الإجمالي.

2- **مصلحة المحاسبة التحليلية :** تقوم بعملية مراقبة المخزونات، إذ تشمل الفروع التالية :

- **فرع الموارد و الممتلكات:** يقوم بمعالجة المواد الأولية و المواد الثانوية بغض النظر عما إذا كانت محلية أو مستوردة و كذلك إعداد بطاقات حركة المخزون من حيث الإدخالات و الإخراجات بالقيمة و الكمية و كذلك تقوم بحساب الجرد الدائم للمواد و إرسالها لفرع سعر التكلفة.
- **فرع الإستثمارات:** يقوم بمتابعة إستثمارات المؤسسة عند شرائها إلى نهاية عمرها الإنتاجي من ناحية الإهتلاك.
- **فرع سعر التكلفة:** هذا النوع يكتسي أهمية كبيرة في مصلحة المحاسبة التحليلية، حيث يقوم بتحميل الأعباء التي على المؤسسة لتقديم خدمة ما إنطلاقا من عملية إعدادها إلى غاية المرحلة النهائية (مرحلة البيع و التوزيع) ،

و يمكن توضيح الهيكل التنظيمي لمديرية المالية و المحاسبة في الشكل التالي:

الشكل (3-2) : الهيكل التنظيمي لمديرية المالية و المحاسبة

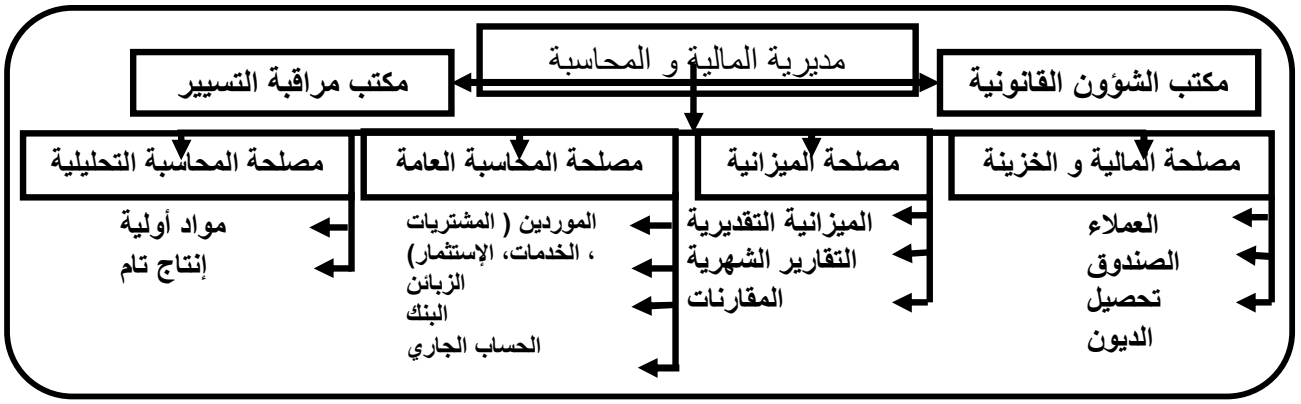

المصدر:مديرية المالية و المحاسبة

يمثل هذا الهيكل التنظيمي مديرية المالية و المحاسبة و يوضح المصالح المتعلقة بها.

رابعا - النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبية : و يمكن تقسيم الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبية بالمؤسسة محل الدراسة كما يلي:

1- **نظام المحاسبة المالية :** و هو النظام الذي يقدم من خلاله مختلف المعلومات المالية التي تتم معالجتها بما يتماشى و سياسة المؤسسة محل الدراسة ويتضمن عدة أنظمة فرعية مثل:

- نظام الحسابات المدينة (العملاء) ؛

- نظام الحسابات الدائنة (الموردين)...إلخ.

2- **نظام المحاسبة الإدارية :** سمي بنظام المحاسبة الإدارية لأن من خلاله يتم إعطاء جملة من المعلومات التي يتم بالإعتماد عليها تقديم تقارير مكتوبة و تقديرات للنشاط المتوقع للجهات الإدارية و في بعض الحالات تستخدم معلوماته كبيانات في بداية السنة المالية الجديدة ويتضمن عدة أنظمة فرعية مثل:
   - نظام محاسبة التكاليف ؛
   - نظام الموازنات....إلخ.

المبحث الثاني: تقييم واقع نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة

في هذه النقطة سنحاول عرض أهم المكونات لنظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة محل الدراسة و نستعرض خطوات عملية تصميم و تنفيذ نظام معلومات محاسبية جديد داخل هذه المؤسسة بناءا على ما تم سرده من قبل المحاسب الرئيسي وفق التالي:

المطلب الأول : مكونات نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة [1]

مما سبق و تم التطرق له فنظام المعلومات المحاسبية له مكونات و تتمثل في :

الفرع الأول: المدخلات

تتمثل مجمل المدخلات التي تعتمد عليها المؤسسة في البيانات التي تتحصل عليها من مختلف الجهات المحيطة بها سواء كانت الداخلية منها أو الخارجية ، هذه البيانات التي تأتي بصورة خام أي كبيانات أولية و من أبرزها البيانات المتأتية من التعاملات مع الأطراف الخارجية أو الداخلية فيما يخص عمليات البيع أو الشراء .

- فواتير الشراء لمختلف المواد الأولية.
- فواتير البيع لمختلف المنتجات النهائية.
- فواتير الخدمات المقدمة أو المتحصل عليها كفواتير صيانة الأجهزة و المعدات.
- فواتير إستهلاك الطاقة الكهربائية و المياه.... إلخ.

أنظر الملاحق التالية :

- الملحق (1) الذي يضم نموذج لفاتورة شراء قطع غيار ؛
- الملحق (2) فاتورة تصليح سيارة.

بالإضافة للبيانات التي تكون بفعل التغذية العكسية الناتجة عن عملية سابقة لنظام المعلومات المحاسبية بعد تحويل جملة من البيانات لمعلومات تم العمل بها في فترة سابقة ، هذه البيانات قد تكون في شكل أرقام أو أعداد أم في شكل تقارير لمباشرة عمل معين أو تصحيحه أو تقديره.

- الميزانيات التقديرية .
- التقارير المالية للسنة السابقة... و غيرها.

الفرع الثاني : المعالجة

هذه المرحلة يتم فيها معالجة البيانات التي لابد من معالجتها و قد تكون المعالجة على عدة مراحل أم يتم الإكتفاء بمرحلة واحدة و هذا حسب نوعية البيانات المتحصل عليها.

[1] - مديرية المالية و المحاسبة.

و تتم عملية المعالجة في هذه المؤسسة بالإعتماد على برمجيات (logiciel) مصممة خصيصا للعمل بهم ضمن هذه المؤسسة و هو برنامج البسيط الذي كانت تعتمده المؤسسة قبل 2010 ، إذ أنه و خلال هذه السنة تم إعتماد النظام المحاسبي الجديد SCF في التقييد المحاسبي و بالتالي عمدت المؤسسة للعمل ببرنامجين جديدين مكملين لبعضهما و هما :

- AS 400 يتم نقل البيانات فيه بصورة آلية و كافة العمليات المقيدة به تنقل مباشرةً للبرنامج التالي.
- UNICLASS و هو البرنامج الذي تتم فيه معالجة كافة البيانات بصورة نهائية و يعطي كافة القيم المطلوبة و السجلات المصادق عليها.

هذين البرنامجين يعملان بوجود الإنترانت و هما خصيصا من الولايات المتحدة الأمريكية و تابعان للشركة المساهمة الجديدة Général Cable.

أما فيما يخص التسجيل في السجلات الكتابية فيتم في الوقت الراهن و بعد إعتماد البرمجيات تسجيل اليومية بإجمالي المبالغ خلال السنة و يتم المصادقة عليها.

الفرع الثالث: المخرجات

في هذه المرحلة يتم الحصول على إجمالي الميزانيات النهائية و مختلف الجداول الملحقة بها و التي يتم تسجيلها كتابيا في الوثائق الرسمية للمصادقة عليها و منها يتم إعداد مختلق السجلات المطلوب إعدادها .

و من أبرز المخرجات نجد:

- ✓ الميزانية الختامية.
- ✓ جدول حسابات النتائج.
- ✓ جدول التغيرات في الحقوق و الديون.
- ✓ الإقرارات الضريبية (IRG، G50)....إلخ.

أنظر الملاحق التالية :

- ❖ الملحق (3) يوضح ميزانيات و جدول حسابات النتائج لسنوات الدراسة من 2007 إلى غاية 2009 ؛
- ❖ الملحق (4) يبين جدول التغيرات في كل من الحقوق و الديون لسنوات الدراسة ؛
- ❖ الملحق (5) يظم نموذج IRG بالإضافة لنموذج G50.

بالإضافة إلى:

- **التغذية العكسية:** هنا يتم فرز مختلف المعلومات من المرحلة السابقة و تحديد أهم ما يمكن أخذه و توظيفه في شكل بيانات للدورة القادمة و لعل من أبرز هذه المعلومات لدينا:
  - الموازنات التقديرية.
  - التقارير الإدارية (تقارير النشاط، الأجور، الإنتاج ...إلخ) .
- **الرقابة:** لا يوجد قسم أو موظف مهمته الرقابة و إنما تتم هذه العملية بصورة آلية بحيث يقوم كل مسئول عن قسم معين بمراقبة عملياته و طرق توثيقها و تصحيحها عند الإقتضاء.

المطلب الثاني: تصميم نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة [1]

فيما يلي سنحاول استعراض خطوات تصميم نظام المعلومات المحاسبية في مؤسسة صناعة الكوابل وفق الخطوات الموالية:

الفرع الأول : تحليل النظام في المؤسسة محل الدراسة و الأساليب المعتمدة في هذا التحليل

أولا – تحليل النظام : مهمة محلل النظام يقوم بها المحاسب الرئيسي المسؤول، بصفته محلل للنظام بمؤسسة صناعة الكوابل بحيث يتولى المهام التالية:

- ✓ تطوير نظام المعلومات المحاسبية وتطبيقات الكمبيوتر للمؤسسة ؛
- ✓ تجميع البيانات بكفاءة من مصادرها ؛

[1] - مديرية المالية و المحاسبة

- ✓ تحديد كيفية إدخال البيانات وتخزينها ومعالجتها ؛
- ✓ الحصول على المعلومات مفيدة للمؤسسة والعاملين بها ؛
- ✓ يساعد المؤسسات في حل مشاكلها بإستخدام مفاهيم النظام وتكنولوجيا المعلومات .

حيث إن محلل النظام هنا هو المسؤول عن تعريف المستخدمين والمديرين كيف يمكن للتكنولوجيا الحديثة أن تفيدهم، بحكم أنه ملم بموضوعات تكنولوجيا المعلومات ومهاراتها الأساسية، والتي منها:

- ✓ إدارة قواعد البيانات بمختلف أنواعها ؛
- ✓ معرفة طرق إدارة الشبكات الداخلية والإتصالات ؛
- ✓ إستيعاب أهداف التكنولوجيا في إستخدامات المؤسسة ؛
- ✓ الإنترنت بكل ما يحمله من برامج وأجهزة الإتصال بين المستخدمين والشبكة.

و هذه المهمة لها أهميتها بالنسبة لتحسين نظام المعلومات المحاسبية أو إعادة تعديله، إذ بين المحاسب الرئيسي جملة النتائج التي يخرج بها من عملية تحليل النظام و هي :

- ✓ تحديد واضح للمشكلة ؛
- ✓ وصف تفصيلي للنظام الحالي ؛
- ✓ تحديد إحتياجات مستخدمي النظام من المعلومات ؛
- ✓ متطلبات النظام الجديد ؛
- ✓ نتائج دراسات الجدوى ؛
- ✓ الميزانية الرأسمالية المخصصة للنظام الجديد.

ثانيا- الأساليب المعتمدة في تصميم نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة : وهي مجموعة الأساليب التي يتم القيام بها من قبل محلل النظام مباشرة في سبيل تحديد المشكلات والتغييرات التي تحدث في النظام الواجب تحليله و التي بين لنا بأنها أساليب أولية و منهجية و ليست موثقة و هذا بالرجوع للفترة المدروسة و ذلك أن مؤسسة صناعة الكوابل تتبع في الوقت الحالي في نظام معلوماتها المحاسبية على الخطة المقدمة من قبل الشركة المالكة Géneral Cable ، و تتمثل هذه الأساليب في :

1- **الملاحظات :** بحيث يقوم محلل النظام بالاطلاع على كافة العمليات المتعلقة بالنظام الذي يقوم بتحليله وتحديد المشكلات والتغييرات من خلال ملاحظاته المباشرة ، وهو يعتمد في ذلك على خبرته وقدرته في ضوء ما يجب أن يكون عليه عمل النظام .

ويعتمد محلل النظام هنا في إستنتاجاته من خلال الملاحظات عن طريق الإطلاع على المستندات والدفاتر والسجلات الخاصة بالنظام إضافة إلى الإطلاع على التقارير أو الشكاوي التي سجلت على عمل النظام من قبل الإدارات والأقسام المرتبطة بعمل النظام أو من قبل العملاء والموردين والجهات الأخرى التي لها علاقة بنتائج عمل النظام.

2- **استخدام خرائط التدفق :** تستخدم خرائط التدفق في تصوير النظام ومكوناته وعلاقاته مع النظم الأخرى من خلال الرسوم التخطيطية التي تبرز الإجراءات المتبعة في ذلك.

و من خرائط التدفق التي يعتمد عليها محلل النظام هي:

- **الخريطة التنظيمية :** تهدف الخريطة التنظيمية إلى توضيح خطوط السلطة والمسؤولية في صورة عاموديه لتحديد مراكز المسؤولية الحالية في الوحدة الإقتصادية ومعرفة فيما إذا كانت هناك مجهودات ضائعة أو تعارض في الإختصاصات إضافة إلى تحديد نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية.
- **خرائط الإجراءات (خرائط تدفق المستندات)** : ولكي يقوم محلل النظام بإعداد خريطة إجراءات لكل عملية ، فإن الأمر يتطلب منه تحديد الآتي:
  - ✓ طبيعة العملية المراد إعداد خريطة إجراءات لها ؛

- ✓ الإدارات والأقسام ذات العلاقة المباشرة بالعملية ؛
- ✓ خطوط سير المستندات بين الإدارات والأقسام ؛
- ✓ عدد النسخ المطلوبة من المستندات والتقارير المطلوب إعدادها لكل الإدارات والأقسام .

وفي سبيل تسهيل إعداد خرائط الإجراءات ، فإن هناك رموز متفق عليها بين المحاسبين والمدققين ومحللي النظم تستخدم في إعداد خرائط الإجراءات لتسهيل العمل بها وفق فهم متقارب.
إلا أن هذه الإجراءات يتم اللجوء إليها ضمنيا خاصة مع التطورات الحاصلة في الجوانب التقنية المتبعة من قبل المؤسسات العالمية و الكبرى، بحيث تتم هذه الخطوات بصورة آلية لا يدوية.

الفرع الثاني: خطوات تصميم و تنفيذ نظام المعلومات المحاسبية

نظرا للتطور الحاصل في نظام المعلومات المحاسبية و ضرورة متابعته و تعديله بما يتماشي مع التطورات الحاصلة فإنه يتم الإعتماد في تصميم النظام في المؤسسة محل الدراسة على وضع خطة لترتيب أجزاء النظام في شكل متكامل ليفي بالأهداف المطلوبة تحقيقها، و تشمل التنسيق بين الأنشطة و وضع إجراءات التشغيل و تحديد الأجهزة و كيفية إستخدامها .

أولا- خطوات تصميم النظام للمؤسسة : قامت المؤسسة محل الدراسة بإعادة تصميم و تنفيذ نظام معلومات محاسبي جديد فور شراكتها مع مؤسسة Géneral cable.

و تتلخص خطوات تصميم نظام معلومات محاسبية جديد في المؤسسة محل الدراسة فيما يلي:

1- **تصميم الهيكل العام للنظام :** حيث تعتمد المؤسسة في هيكلها العام على مركزية تشغيل البيانات أي تشغيلها في مركز تشغيل واحد فقط ، مبين في جانب المعالجة الذي تقوم بها المؤسسة لبياناتها وفق برنامج موحد . و ذلك لعدة أسباب و أهمها:

- ✓ تحسين الجدوى الإقتصادية للحاسبات الكبيرة و هذا من خلال تسهيلات أكبر في الدفع مع إنخفاض تكلفة البرامج ؛
- ✓ جذب مختلف الجهات الخبيرة في نظام التشغيل الإلكتروني ؛
- ✓ التركيز على التكامل بين النظم التطبيقية ؛
- ✓ تقليص كم البرامج و تلخيصها في مشغل مركزي واحد أو عدد قليل من المراكز الكبرى و هذا لتسهيل العملية.

2- **الإختيار بين بدائل التصميم :** هناك بديلين للإختيار بينهما و هما :

- ✓ التصميم من أعلى إلى أسفل؛
- ✓ التصميم من أسفل إلى أعلى.

و بما أن المؤسسة تتبع الفلسفة المركزية في التشغيل فهي تأخذ ببديل التصميم من أعلى إلى أسفل، إذ تعطى الأولوية للإدارة العليا لتحديد مخرجات النظام و منها يتم تحديد وظائف النظام و البرامج التطبيقية التي تفي بإحتياجات الإدارة العليا، ثم يتم الوفاء بإحتياجات المستويات الإدارية الأخرى من المعلومات بما لا يتعارض مع الأهداف العامة للإدارة العليا.

3- **تحضير مواصفات النظام:** أي تحديد مواصفات عناصر نظام المعلومات من مدخلات البيانات، تشغيل البيانات، مخرجات النظام و إجراءات الرقابة ، و تتم هذه العملية و فق المراحل التالية :

- **تتابع التصميم:** حيث يتم أولا تحديد نوع و شكل و كمية مخرجات النظام و هذه الخطوة تعتبر الخطوة الأساسية لتحديد مواصفات باقي العناصر من ثم تحديد مواصفات عنصر الرقابة الذي يكون ضروريا في حالة تنفيذ كل عنصر ، إذ تختلف عملية الرقابة على كل عنصر بحسب أهميته.
- **تحديد محتويات المواصفات**: أي تحديد مواصفات عناصر النظام كالتالي :

- ✓ تحديد الصفة النهائية التي ستكون عليها مخرجات النظام المعدل و الجديد، و ذلك بالإتفاق التام و النهائي بين كل من محلل النظام و مستخدمي النظام على شكل المخرجات، ثم الحصول على موافقة الإدارة النهائية على هذه المخرجات.
- ✓ يقوم محلل النظام بتصميم النظام المعتمد على الحاسبات الإلكترونية بطريقة تسمح بوجود مسار للمراجعة.
- ✓ الإعتماد على قوة و فعالية نظام الرقابة الموضوع أثناء التصميم تكون أكبر بكثير من النظام الموضوع في وقت لاحق و ذلك التركيز سيكون على جوانب النظام أثناء التصميم.
- ✓ توثيق النظام و ذلك بوجود تقارير وثائق ورسومات و جداول تشمل خرائط التدفق، الخرائط التنظيمية، جداول القرارات و التي تصف مكونات و عمليات النظام وصفا شاملا.

4- إختيار الأجهزة : بتحديد مختلف التطبيقات المراد العمل بها و إختيار أجهزة الحاسب الآلي التي تتناسب مع هذه التطبيقات و ليس العكس، و تبدأ مرحلة إختيار الأجهزة بتقييم إحتياجات المدخلات مع الأخذ في الإعتبار تكلفة وحدة المدخلات، كفاءة المدخلات المطلوبة و كفاءة الأجهزة المختلفة.

5- إختيار و تدريب الأفراد : و هي الخطوة التي تأتي في نهاية مرحلة تصميم النظام و تحديد مختلف تغيراته ، و تشمل هذه المرحلة إختيار و تدريب الأفراد و الأقسام الأخرى التي ستتعامل مع النظام.

6- تقرير تصميم النظام : بعد إكتمال مرحلة التصميم يقدم مصمم النظام تقريرا يشتمل على ما يلي:

- ✓ المدخل المستخدم في تصميم النظام ؛
- ✓ حصر شامل لمواصفات عناصر النظام ؛
- ✓ نوعية الأجهزة المقترح العمل بها ؛
- ✓ المؤهلات و الخبرات الواجب توافرها و برامج التدريب الملائمة للأفراد و للمستخدمين.

و فور موافقة الإدارة على هذا التقرير بدأ العمل بتنفيذ النظام الجديد.

ثانيا- تنفيذ نظام المعلومات المحاسبية : حيث قامت هذه المؤسسة بتنفيذ النظام الجديد بالتزامن مع النظام القديم لفترة و كان هذا لإختبار فاعلية النظام الجديد و من ثم إنطلقت في عملها بالنظام الجديد بصورة نهائية بعد أن أثبتت قدرته على تقديم المعلومات اللازمة لعملها و تحقيقها لأهدافها المرجوة من تصميمها لهذا النظام، و كانت خطوات تنفيذ هذا النظام في النقاط التالية :

- ✓ التخطيط لتنفيذ النظم المقترحة ؛
- ✓ إعداد الموقع ؛
- ✓ شراء الآليات والأجهزة ؛
- ✓ تدريب الموظفين ؛
- ✓ تطوير الملفات (أي نقل البيانات على ملفات التخزين الإلكترونية) ؛
- ✓ تحضير وإختبار البرامج ؛
- ✓ إختبار النظم ؛
- ✓ تشغيل النظم ؛
- ✓ التوثيق النهائي ؛
- ✓ تقييم ما بعد التنفيذ ؛
- ✓ الصيانة المستمرة للنظام.

و بناءا على هذا فإن العاملين في قسم المحاسبة و المالية بالمؤسسة محل الدراسة أوضحوا بأنه لا يتم إستخدام الوسائل التقليدية في معالجة البيانات و أن أحسن طريقة هي المعالجة الآلية و هذا راجع لسرعتها

و دقتها، إذ أنه في هذا القسم يتم إستخدام برمجيات و أجهزة جديدة لمعالجة بيانات نظام المعلومات و هذا ما أدى لتحسين أداء نظام المعلومات المحاسبية، فقد تلقى مختلف العاملين التكوين اللازم للعمل بهذه الأجهزة و البرمجيات، هذا لتسهيل عملية إيصال المعلومات اللازمة في الوقت المحدد لها ، فنظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة محل الدراسة يساعد و بقوة في الحصول على معلومات دقيقة و ملاءمة و تقديمها فور الحاجة إليها.

وقد بين مختلف العاملين أن المعلومات المقدمة للجهات المستفيدة منها تلقى رضاهم و يعدونها سهلة الفهم و معبرة عما يودون الحصول عليه، و عليه نلاحظ أن نظام المعلومات المحاسبية في مؤسسة صناعة الكوابل فعال و مبسط و هذا راجع لما حققته من نجاحاتها على مستوى نشاطها (حصولها على شهادة الأيزو) ، كما يتم التركيز على ضرورة تقييم نظام المعلومات المحاسبية لمعرفة النقائص و معالجتها.

الفرع الثالث: تحليل مخرجات نظام المعلومات المحاسبية

في هذه النقطة سنقوم بتحليل كل من الميزانية و جدول حسابات النتائج (الملحق رقم 3) ، هذا لإعطاء وصف موجز حول حالة المؤسسة بناءا على مخرجاتها كالتالي:

أولا- تحليل عناصر الميزانيات المحاسبية لفترة 2007-2009:

1- **تحليل جانب الأصول :** و ذلك بتحليل مختلف التغيرات التي طرأت على قيم المجموعات التي تشكل لنا جانب الأصول كما يلي:

- **الإستثمارات:** و تشتمل على الحسابات المبينة في الميزانيات الملحقة حيث نلاحظ أن نسبة مجموع الإستثمارات بقيمتها المحاسبية الصافية لم تتغير بصورة كبيرة على مر فترات الدراسة بحيث إنخفضت قيمتها في 2008 و عاودت إرتفعت في 2009 و هذا بسبب التذبذب الذي طرأ على حسابات الإستثمارت و التي منها حساب إستثمارات قيد الانجاز الذي إرتفع بنسبة كبيرة لعام 2009 في حين أن الإنخفاض في عام 2008 كان سببه إنخفاض قيمة الأراضي بالإضافة لإهتلاك كل من ح/24 و ح/25 المتراكم لكل سنة.

  بالإضافة نلاحظ أن قيمة ح/21 ثابتة لم تتغير و هذا بسبب إقتنائهم لبرمجيات و إستهلاك قيمتها خلال الدورة و معاودة إقتنائها في بداية الدورة الجديدة.

  أما بالنسبة لنسبة الإستثمارات بقيمتها الإجمالية الصافية على مجموع الميزانية فلا يتعدى 20% على مر فترات الدراسة.

- **المخزونات:** و تظم مختلف الحسابات التي تخص هذه المؤسسة بالنسبة لسنة 2007 و ظهور ح/30 في سنة 2008 و سنة 2009 و الذي يشكل حسابا إستثنائيا في هذه المؤسسة إلا أنه لا يشكل نسبة كبيرة بالمقارنة مع باقي المخزونات .

  و بملاحظة نسب التغير على مر فترات الدراسة نلاحظ أن هناك نقص فيما يخص نسبة ح/35 للفترات 2008 و 2009 مقارنتا بسنة 2007 و هذا أن المؤسسة زاد عدد متعامليها و ما تنتجه تبيعه مع بقاء نسبة أقل في المخزن و نفس الملاحظات بالنسبة لباقي الحسابات.

  و فيما يخص ح/37 فنلاحظ تزايد في قيمته لسنة 2009 نظرا لعدم دخول المواد الأولية المشترات للمخازن مع العلم أنه تم تسديد فواتيرها.

- **الحقوق:** و هي المجموعة التي تظم مختلف العناصر التي تمثل حقوق المؤسسة و من أهمها ح/48 و ح/42 حيث نلاحظ أن هذا الحساب الأخير قد إرتفعت قيمته لعام 2008 و ذلك بالتزامن مع إرتفاع رأس مال المؤسسة. و إرتفاع قيمة ح/47 لزيادة المتعاملين معها و الثقة، إلا أنها أيضا كونت مؤونات لعدة حسابات في مجموعة الحقوق .

2- **تحليل جانب الخصوم :**

- **الأموال الجماعية:** خلال عام 2007 كان يقدر رأس مال المؤسسة بـ 801000000دج و تم رفعه في عام 2008 ليصبح 1010000000دج بالإضافة لبروز ح/12 علاوات متعلقة برأس مال المؤسسة ، إرتفاع نسبة ح/13 و ذلك نتيجة تحقيق المؤسسة لنتيجة إيجابية خلال فترات الدراسة، إنخفاض قيمة ح/14 في سنة 2008 و ثباتها سنة 2009 ، بالإضافة للإرتفاع الملحوظ لقيمة ح/19 نتيجة توقعها لحصول خسائر محتملة، فقيمتها الإجمالية بالنسبة لمجموع الميزانية خلال سنتي 2007 و 2008 لم تتعدى 35% إلا أنها تجاوزت 50% عام 2009.
- **الديون:** هي إجمالي الحقوق التي للغير و تمثل نسبتها لإجمالي مجموع الميزانية خلال سنتي 2007 و 2008 ما يفوق نسبة 50% إلا أنها تناقصت لعام 2009 لتصل إلى نسبة 30%.

حيث نلاحظ أن ح/50 ظهر سنة 2007 فقط و بروز ح/55 في سنة 2008 المرتبط بزيادة رأس المال ، في حين أن لم يظهر في سنة 2009 مع ح/58 أيضا لم يظهر.

- **النتيجة:** كانت النتيجة خلال فترات الدراسة موجبة ، ففي 2007 قدرت نسبتها من مجموع الميزانية 5.72% و سنة 2008 بنسبة 9.45% و سنة 2009 بنسبة 12.36%.

ثانيا- تحليل عناصر جدول حسابات النتائج لفترة 2007-2009:

1- تحليل الإرادات

- **حـ/70- مبيعات بضاعة :** و هو الحساب المقابل لحساب 60 في عملية التقييد و ظهوره في هذه المؤسسة كان بصورة إستثنائية نتيجة قيامها بعملية بيع مواد أولية على أنها بضائع لغاية معينة، و نلاحظ أن قيمتها تتزايد خلال فترات الدراسة أي أن المؤسسة تواصل في نفس المنوال و هذا يدل على أنها ليست حالة إستثنائية و إنما هي سياسة متبعة من قبلها.
- **حـ/71- إنتاج مباع :** نلاحظ أن قيمة هذا الحساب مرتفعة و بصورة كبيرة خلال فترات الدراسة و هذا راجع إلى أن المؤسسة صناعية و هذا الحساب يمثل النسبة الأكبر في رقم أعمالها بالإضافة لكل من ح/74 و ح/70 بصورة إستثنائية .

و نلاحظ إنخفاض في قيمتها خلال سنة 2009 و هذا راجع لوجود منافسة فيما يخص هذا المنتج و كذا تغير السياسات الإدارية.

- **حـ/72- إنتاج مخزن:** نلاحظ ظهوره خلال سنة 2007 في الجانب المدين و هذا راجع للحركة الزائدة في مخزون المنتجات التامة و النصف المصنع ، و عودته لجانبه الصحيح خلال سنة 2008 و ارتفاع قيمتها سنة 2009 .
- **حـ/74- خدمات مقدمة:** بما أن المؤسسة صناعية و ليست خدماتيه فظهور هذا الحساب يعد صورة إستثنائية ، إلا أنها في الأغلب تقدم خدمات لعملائها كإيصال المنتجات التامة إليهم و غيرها من الخدمات التابعة لها.
- **حـ/ 75- تحويل تكاليف الإنتاج و حـ/78 تحويل تكاليف الإستغلال :** هما حسابين يظهران نهاية السنة المالية و هما حسابين متعلقين بالتكاليف ، فكل منهما له حساباته المتعلقة به على التوالي (حـ/60 و حـ/62) (من حـ/ 63 إلى حـ/68).
- **حـ/77- إيرادات مختلفة:** قيمته صغيرة بالمقارنة مع إجمالي الإيرادات إلا أنها تزايدت خلال سنوات الدراسة .
- **حـ/ 79- إيرادات خارج الإستغلال:** نلاحظ أن قيمته إرتفعت خلال سنوات الدراسة و هذا نتيجة تحقيقها لنواتج لم تكن متوقعة في نشاطها الإستغلالي.

2- تحليل التكاليف : و هذا بالعودة لجدول حسابات النتائج لفترة الدراسة و نلاحظ التالي:

- **حـــ/ 60- بضـــاعة مســـتهلكة:** تمثـــل قيمـــة صـــغيرة مـــن مجمـــل التكـــاليف خـــلال ســـنة 2007 و خـــلال فتـــرة 2008 و 2009 إرتفعـــت هـــذه القيمـــة، و تتمثـــل مجمـــل البضـــائع في الأغلفة المقتناة للعمل بها و لكن تم بيعها.
- **حـ/61- مواد و لوازم مستهلكة:** و تمثل أعلى قيمة في مجمل التكاليف خلال السنوات 2007، 2008، 2009 على الترتيب، مع ملاحظة إنخفاضها خلال سنة 2009، و تتمثل أساسا في مختلف إستخداماتها من ألمنيوم و نحاس و بلاستيك و مختلف المواد الأولية اللازمة لصناعة الكوابل الكهربائية.
- **حـ/ 62- الخدمات:** قيمتها مقارنتا بالتكاليف الإجمالية منخفضة و في إرتفاع متزايد خلال سنوات الدراسة، و تتمثل الخدمات في مصاريف الكهرباء و الغاز و الهاتف، بالإضافة لمصاريف نقل المنتجات و المشتريات ، مصاريف الصيانة .....إلخ.
- **حـ/63- مصاريف المستخدمين:** يلاحظ إرتفاع مصاريف المستخدمين من سنة لأخرى و هذا نظرا لإرتفاع الأجور بالنسبة للعاملين المختصين و كذا زيادة اليد العاملة المطلوبة.
- **حـ/64- ضرائب و رسوم:** نلاحظ إرتفاع قيمتها من سنة 2007 و 2008 و هذا راجع لإرتفاع رقم أعمالها لهذه الفترة في حين أنه يلاحظ إنخفاضها سنة 2009 و هذا راجع لإنخفاض رقم أعمالها.
- **حـ/65- مصاريف مالية:** نلاحظ إنخفاض في قيمتها على مر سنوات الدراسة و هذا راجع لقيامها بتسديد مصاريفها المالية بصورة منتظمة حيث يشمل هذا الحساب المصاريف البنكية و الفوائد على القروض.
- **حـ/66- مصاريف متنوعة:** و نلاحظ أن قيمتها صغيرة بالمقارنة مع باقي المصاريف إلا أنها في تزايد ملحوظ و هذا يدل على أن المؤسسة في هذه السنوات قامت بإقتناء إستثمارات جديدة، فأهم ما يشتمل عليه هذا الحساب هو التأمينات على الآلات و معدات النقل و غيرها.
- **حـ/68- مخصصات الإهتلاكات و المؤونات:** يلاحظ إرتفاع قيمتها من سنة 2007 لغاية 2008 مع إنخفاض بسيط خلال سنة 2009 و هذا راجع لوجود إستثمارات إنتهت مدة إهتلاكها و هي من معدات النقل.
- **حـ/69- تكاليف خارج الاستغلال:** و يظم هذا الحساب كافة المصاريف الإستثنائية، و نلاحظ الإرتفاع الملحوظ لقيمتها خلال سنوات الدراسة و هذا عائد لإرتفاع قيمة المصارف الغير متوقع حدوثها.

3- تحليل النواتج

- **حـ/80- الهامش الإجمالي:** هذا الناتج يعد إستثنائيا في هذه المؤسسة، و نلاحظ أن قيمته موجبة خلال سنوات الدراسة و متزايدة من سنة لأخرى.
- **حـ/81- القيمة المضافة:** نلاحظ إرتفاع هذه القيمة خلال سنة 2008 و إنخفاضها لأكثر من النصف لسنة 2009 ، حيث تمثل هذه القيمة مختلف عناصر الإنتاج.
- **حـ/83- نتيجة الإستغلال:** حققت المؤسسة نتيجة إستغلال موجبة خلال سنوات الدراسة حيث إرتفعت قيمتها من سنة 2007 لسنة 2008 بنسبة تفوق 100% و إنخفضت بصورة واضحة سنة 2009 .
- **حـ/84 – نتيجة خارج الإستغلال:** كانت النتيجة سلبية خلال سنتي 2007 و 2008 نظرا لإرتفاع قيمة التكاليف الخارجة عن الإستغلال ، و في سنة 2007 حققت نتيجة الإستغلال قيمة موجبة إذ كانت الإيرادات خارج الإستغلال أكبر من التكاليف الخارجة عن الإستغلال.
- **حـــ/ 88- نتيجـة الـدورة:** حققـت المؤسسـة أرباحـا خـلال سـنوات الدراسـة و كانـت هـذه الأربـاح فـي تزايـد ملحـوظ خـلال السـنتين 2008 و 2009 و هـذا راجـع لتحقيقهـا رقـم أعمـال كبيـر و تخفيض تكاليفها نوعا ما.

-

المبحث الثالث: المساهمة في حساب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA للمؤسسة

تبعا للمعلومات التي قدمت لي فإن مهمة تحليل و تقييم المعلومات المخرجة من نظام المعلومات المحاسبية الخاص بها يقوم بها مسير المؤسسة بالتالي لم تتح لي الفرصة للإطلاع على ما أهم المؤشرات التي يقوم بإعتمادها أو كيفية القيام بعملية تقسيم الأداء المالي للمؤسسة و معرفة مدى تطورها من خلال معلوماتها المحاسبية النهائية و في هذه النقطة ما سأقوم به هو مساهمة في حساب مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA و هذا طبعا لن يتم بدون الإعتماد على ما تم الحصول عليه من معلومات مستخرجة من نظام معلوماتها المحاسبية كالتالي:

المطلب الأول: حساب عناصر معادلة القيمة الإقتصادية المضافة EVA

أول مرحلة لحساب القيمة الإقتصادية المضافة تتم بتحديد مختلف عناصر معادلة حساب الـ EVA كالتالي :

الفرع الأول: التعديلات اللازمة لحساب NOPAT و CI

و تتمثل فيما يلي:

1- **نفقات البحث و التطوير:** لم يتم ذكرها في أي من سجلاتها المحاسبية.
2- **إهتلاك الشهرة:** لم تقم هذه الشركة بمعالجتها.
3- **الفروق الضريبية:** من خلال القوائم المالية المستخرجة تتم معالجة و تسديد قيمة الضرائب المستحقة وقت سدادها و ليست مجرد مبلغ يتم ترحيله.
4- **جرد المخزونات:** تتم عملية جرد المخزونات وفق طريقة LME (London Metal Exchange) لتقييم خروج المواد الأولية وفق سعرها في بورصة لندن.
5- **معالجة الإحتياطات و المخصصات الأخرى**: يتم حساب فروقها و إضافتها للعملية الحسابية للعنصرين السابقين. و يحسب التغير فيها وفق المعادلة التالية:

التغير في المؤونات = (مؤونة المخاطر و التكاليف لسنة n + مؤونة تدني قيمة المخزونات للسنة n + مؤونة تدني قيمة الحقوق للسنة n) – (مؤونة المخاطر و التكاليف للسنة n-1 + مؤونة تدني قيمة المخزونات للسنة n-1 + مؤونة تدني الحقوق للسنة n-1)

6- **المصاريف المالية :** يتم إدماجها في حساب صافي نتيجة التشغيل بعد الضريبة .

هذه من أهم أنواع التعديلات التي تم التطرق لها لتحديد كل من الأموال المستثمرة و نتيجة التشغيل بعد الضريبة في النقاط القادمة.

الفرع الثاني: حساب نتيجة التشغيل بعد الضريبة NOPAT

يتم حسابها بأخذ نتيجة الإستغلال حـ/83 كأساس في العملية الحسابية و إعتماد كافة التعديلات الموصى بها من قبل شركة SS&CO كالتالي

الجدول رقم (3-1): حساب صافي نتيجة التشغيل قبل الضريبة NOPAT

الوحدة:(1.00 دج)

البيان	2007	2008	2009
حـ/83 نتيجة الإستغلال	546035569,66	1630591027,06	163212579,35
حـ/65 المصاريف المالية	193043212,84	153573207,05	127615138,16
التغير في المؤونات	-249296501,31	436771283,56	-293648736,11
نتيجة التشغيل قبل الضريبة	489782281,19	2220935517,67	-2821018,60
الضريبة 19%	93058633,43	421977748,36	---
نتيجة التشغيل بعد الضريبةNOPAT	396723647,76	1798957769,31	-296469754,71

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الوثائق المالية للسنوات 2007-2009

الفرع الثالث: حساب الأموال المستثمرة CI

يتم حسابها وفق مدخلين (مدخل الخصوم، مدخل الأصول) و لتبسيط العملية سنلجأ لإستخدام مدخل الأصول حيث أن الأموال المستثمرة معبر عنها بالمعادلة التالية :

CI = الأصول الثابتة بالقيمة المحاسبية الصافية + الأصول المعنوية بالقيمة المحاسبية الإجمالية + فارق الإندماج (شهرة المحل) + القيمة المحاسبية الصافية لمصاريف الأبحاث و التطوير + إحتياجات رأس المال العامل بالقيمة الإجمالية + الإستثمارات المالية

أولا- تحويل الميزانية المحاسبية إلى ميزانية مالية (جانب الأصول) : الهدف من تحويل الميزانية المحاسبية لميزانية مالية هو ترتيب عناصرها بصورة أحسن تخدم المهمة المراد القيام بها و هي تحديد قيمة الأصول الثابتة الصافية و للقيام بهذه المهمة بصورة صحيحة سنعتبر أن القيمة السوقية (الحقيقة) هي نفسها القيمة التاريخية لها (المحاسبية).

فعند القيام بعملية ترتيب الأصول تظهر أصول الميزانية المالية على شكل قسمين يضم كل منهما عناصر معينة لا تختلف عن عناصر الميزانية المحاسبية في المضمون حيث ترتب وفقا لمبدأين:

- **مبدأ السيولة:** مدى قابلية إسترجاع الأصول الموجودة بالمؤسسة إلى نقدية.
- **مبدأ السنوية:** هو مقياس لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة أكثر من سنة و العناصر التي تدخل ضمن دورة الإستغلال، و يتم ترتيب عناصر الأصول إلى قسمين:

1- **الأصول الثابتة :** نجد ضمنها جميع الإستثمارات الصافية المستعملة من طرف المؤسسة، و كذلك مخزون العمل الذي يكون مبلغه مجمدا من أجل مواجهة التغيرات التي تحدث في السوق أو الطلبيات حتى يكون نشاط المؤسسة عاديا، و لا يحدث إختلال، و حقوق الإستثمارات طويلة الأجل بعد حذف المبلغ الذي حان أجل الحصول عليه ، و الحقوق التي تدخل ضمن القيم الثابتة.

2- **الأصول المتداولة:** هي إستعمالات المؤسسة في دورة إستغلال واحدة و ترتب كالتالي:

- **قيم الإستغلال(المخزونات):** وهي مختلف البضائع و المواد الأولية و المنتجات المؤسسة.
- **القيم القابلة للتحقيق (غير الجاهزة):**هي كل الحقوق التابعة للمؤسسة و لا تزيد مدتها عن السنة.
- **القيم الجاهزة :** و هي الأموال التي توجد في حوزة المؤسسة و تحت تصرفها في أي وقت و تتمثل في حساباتها الجارية و الصندوق.

و فيما يلي نعرض جانب الأصول الخاص بالميزانية المالية كالتالي:

الجدول رقم(3-2): جانب الأصول من الميزانية المالية للفترة 2007- 2009

الوحدة (1.00دج)

الأصول				
ر/ح	البيان	2007	2008	2009
الأصول الثابتة				
21	قيم معنوية	**2,00**	**2,00**	**2,00**
22	أراضي	**41825073,83**	**37098639,12**	**37098639,12**
24	تجهيزات إنتاج	**1316211465,11**	**1188706458,33**	**1112526064,88**
25	تجهيزات إجتماعية	**45431532,49**	**43007327,16**	**41490967,56**
28	إستثمارات قيد الانجاز	**1275516,63**	**9317007,60**	**188448692,58**
421	سندات المساهمة	**00,30000000**	**00**	**00**
426	كفالات مدفوعة	**25,18140197**	**96,13549903**	**42,17272210**
مجموع الأصول الثابتة		**1448083787,31**	**1291679338,17**	**1396836576,56**
الأصول المتداولة				
قيم الإستغلال				
30	بضائع	**00**	**9646628,05**	**4319827,17**
31	مواد أولية	**763171825,53**	**1165967516,40**	**1042881419,73**
33	منتجات قيد التنفيذ	**187529002,20**	**324400807,74**	**340883650,97**
35	إنتاج تام	**853745558,87**	**647626293,06**	**708030146,14**
36	فضلات و مهملات	**280312723,98**	**242352742,02**	**418225795,61**
37	مخزونات لدى الغير	**652862796,71**	**69273949,09**	**227177836,38**
مجموع قيم الإستغلال		**2737621907,29**	**2459267936,36**	**2741518676,00**
قيم شبه جاهزة				
40	حسابات الخصوم المدينة	**188816,97**	**1725454,97**	**14057959,22**
423	سندات التوظيف	**00,20012820**	**2824588000**	**00**
424	قروض	**00,8040000**	**00,8395000**	**00,8055000**
425	تسبيقات على الإستثمارات	**60912.00**	**00**	**20024891,10**
43	حقوق على المخزونات	**101318229,43**	**1175400,00**	**1175400,00**
45	تسبيقات على الحساب	**46638,26**	**12681,06**	**55110120,55**
46	تسبيقات الإستغلال	**175886632,86**	**153308413,84**	**194446520,85**
47	حقوق العملاء	**1117640019,12**	**2007702191,30**	**1550505727,21**
مجموع القيم شبه جاهزة		**1423194068,64**	**4996907141,17**	**1843375618,93**
قيم جاهزة				
48	أموال جاهزة	**804226096,01**	**820444796,79**	**1804868519,36**
مجموع القيم الجاهزة		**804226096,01**	**820444796,79**	**1804868519,36**
مجموع الأصول المتداولة		**4965042071,94**	**8276619874,32**	**6389762814,29**
المجموع النهائي		**6413125859,25**	**9568299212,49**	**7786599390,85**

المصدر: من إعداد الباحثة

ثانيا- حساب إحتياجات رأس المال العامل : هو مفهوم مرتبط بدورة إستغلال المؤسسة بالتسيير في المدى القصير، أو بتحليل التطور لما تمتلكه المؤسسة و ما تحتاج إليه في المدى القصير، حيث أن نشاط هذه الأخيرة يتوجب منها بالإضافة إلى القيم الثابتة توفر عناصر أخرى تتمثل في المخزونات و المدينون و هي العناصر التي يتم عليها نشاط المؤسسة لتوليد أو إنتاج فائض للعملية الإقتصادية.

و بعبارة أخرى فإحتياج رأس المال العامل هو ذلك الجزء من إحتياجات الدورة (مخزونات و قيم شبه جاهزة) الذي لم يغطى من طرف الموارد الدورية (ديون قصيرة الأجل)

1- تحديد قيمة موارد الدورة: و هي الديون التي يكون تاريخ إستحقاقها أقل من سنة و تشمل ديون المخزونات و ديون الإستغلال و النتيجة المعدة للتوزيع و أوراق الدفع ....إلخ.

الجدول رقم(3-3): موارد الدورة(د ق أ) للفترة 2007-2009

الوحدة : (1.00دج)

رأح	موارد الدورة(د ق أ)	2007	2008	2009
50	حسابات الأصول المدينة	23800,00	00	00
53	ديون المخزونات	753135081,47	92841093,50	262725715,55
54	مبالغ محتفظ بها في الحساب	33399594,33	123724236,81	18077052,15
55	ديون إتجاه الشركاء و الشركات ح	00	1633000000,00	00
56	ديون الإستغلال	1062211114,23	1295574723,31	475611888,25
57	تسبيقات تجارية	52578459,00	55005297,35	62958102,18
	مجموع موارد الدورة	1901348049,03	3200145350,97	819372758,13

المصدر : من إعداد الباحثة

2- حساب مبلغ احتياجات رأس المالي العامل : و نبينه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): إحتياجات رأس المال العامل للإستغلال للفترة 2007-2009

الوحدة:(1.00 دج)

البيان	2007	2008	2009
إستخدامات الإستغلال = (قيم الإستغلال + قيم شبه جاهزة)	4584894294,93	7456175077,53	4160815975,93
موارد الإستغلال	819372758,13	3200145350,97	1901348049,03
إ ر م ع	5404267053,06	10656320428,50	6062164024,96

المصدر: من إعداد الباحثة

ثالثا- حساب مبلغ الأموال المستثمرة CI : نوضحها من خلال الجدول التالي من 2007 إلى 2009 :

CI = الأصول الثابتة بمبلغها الإجمالي + إحتياجات رأس المال العامل بمبلغة الإجمالي

الجدول رقم (3-5): الأموال المستثمرة CI للفترة 2007-2009

الوحدة: (1.00دج)

البيان	2007	2008	2009
الأصول الثابتة	1448083787,31	1291679338,17	1396836576,56
إحتتياجات رأس المال العامل	5404267053,06	10656320428,50	6062164024,96
الأموال المستثمرة CI	6852350840,37	11947999766,67	7459000601,52

المصدر: من إعداد الباحثة

المطلب الثاني: التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال WACC

من خلال ما تم تقديمه سابقا فإن حساب التكلفة المتوسطة المرجحة ليس بالأمر السهل بالنسبة للمؤسسات الجزائرية ذلك أنها لا تتوفر على بورصة لعرض أسهمها فيها و تحديد مختلف القيم المراد العمل بها، و لذا لا بد أولا تحديد قيمة تكلفة الأموال و المقسمة إلى (تكلفة الأموال الخاصة و تكلفة الديون المالية) و من ثم تحديد قيمة WACC ، و علما أن اغلب المؤسسات الجزائرية ، لم تكن كلها غير مسعرة في البورصة أي أن هناك عدة قيم كان يقتصر حسابها على معطيات مقدمة من البورصة و بما أن المؤسسة المطروحة محل الدراسة هي أيضا غير مسعرة في البورصة فسنلجأ في تحديد كافة المعطيات إلى العمليات الحسابية العادية وفق التالي:

الفرع الأول: حساب تكلفة الأموال الخاصة

و لتحديد مختلف متغيرات هذه المعادلة حاولنا جمع معطيات مجموعة من المؤسسات الصناعية التي تشترك هي و مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية في المحيط نفسه ، و تتكون هذه العينة من 7 مؤسسات.

تحسب تكلفة الأموال الخاصة وفق العلاقة التالية :

$$R_c = R_f + B_c (R_m - R_f)$$

علما أن معدل العائد الخالي من المخاطر R_f للسندات الحكومية متوسطة الأجل (5 سنوات) يساوي 3.5% إستنادا على ما تم العمل به وفقا لمراجع سابقة ، لأنه لا يوجد سوق مالي أو جهات مختصة تعمل بهذه المعدلات لتقديرها ، وعليه يمكن حساب المتغيرات الباقية كالتالي :

أولا- معامل المخاطرة B_c **:** و الذي يحسب وفق المعادلة التالية:

$$B_c = B_a + B_a \left[(1-T) \frac{D}{CP} \right]$$

حيث:

B_a = تمثل مخاطر الإستغلال و التي تمثل التغير في نتيجة الإستغلال المتعلق بالنشاط الممارس من قبل المؤسسة.

$B_a \left[(1-T) \frac{D}{CP} \right]$ = تمثل المخاطر النظامية.

$\frac{D}{CP}$ = نسبة القروض إلى الأموال الخاصة.

و لحساب معامل المخاطرة B_c يجب أولا حساب معامل مخاطر الإستغلال B_a، و الذي يعبر عنه بميل خط الإنحدار لنتيجة الإستغلال و مستوى النشاط و هذا بالإعتماد على برنامج EXCEL.

و يحسب ميل خط الإنحدار R^2 بين :

- نتيجة الإستغلال RE و رقم الأعمال CA .
- نتيجة الإستغلال RE و القيمة المضافةVA.

و لحسابه وفق الطريقتين السابقتين نتبع الخطوات التالية:

- ✓ إستخدام البيانات الخاصة بالمؤسسات المحددة ؛
- ✓ إستخدام برنامج Excel لتحديد كل من معادل الإنحدار الخطي من الشكل $Y = f(X)$ و ميل خط الإنحدار R^2 ؛
- ✓ من خلال النتائج تحديد أي الطريقتين أحسن للحساب.

و تتم العملية كالتالي :

1- التمثيل البياني لنتيجة الإستغلال RE و رقم الأعمال CA

الجدول رقم (3-6): نتيجة الإستغلال و رقم الأعمال للمؤسسات للفترة 2007-2009

الوحدة: (1.00دج)

المؤسسات	2007		2008		2009	
	CA	RE	CA	RE	CA	RE
ENICAB	6829075258.04	470335806.35	9177952528.94	1115549780.09	6160923564.31	1196135210.54
GM sud	1388295988.56	87192188.13	1364595253.73	61316270.37	1078738762.17	39951616.21
SONATRACH	130052824.65	-8578085.65	160558145.40	-9656179.45	148612619.38	-8345537.40
Enasel	1554785427.63	364851659.24	1233855180.31	403767125.81	1815932445.82	504629202.97
Gazal	26457920.36	6874457.13	20933877.38	834507.50	25244030.97	6559057.03
Amouri	1407320.00	146533.00	1757500.00	189375.00	3082700.00	272034.62
TIFIB	2051472820.74	-141298662.79	2526380992.37	-285532603.04	3499.082686.89	-444616412.05

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات المحاسبية للمؤسسات لفترة من 2007 لـ 2009.

الشكل رقم (3- 3): منحنى الإنحدار الخطي نتيجة الإستغلال بالنسبة لرقم الأعمال

الوحدة = 10^7

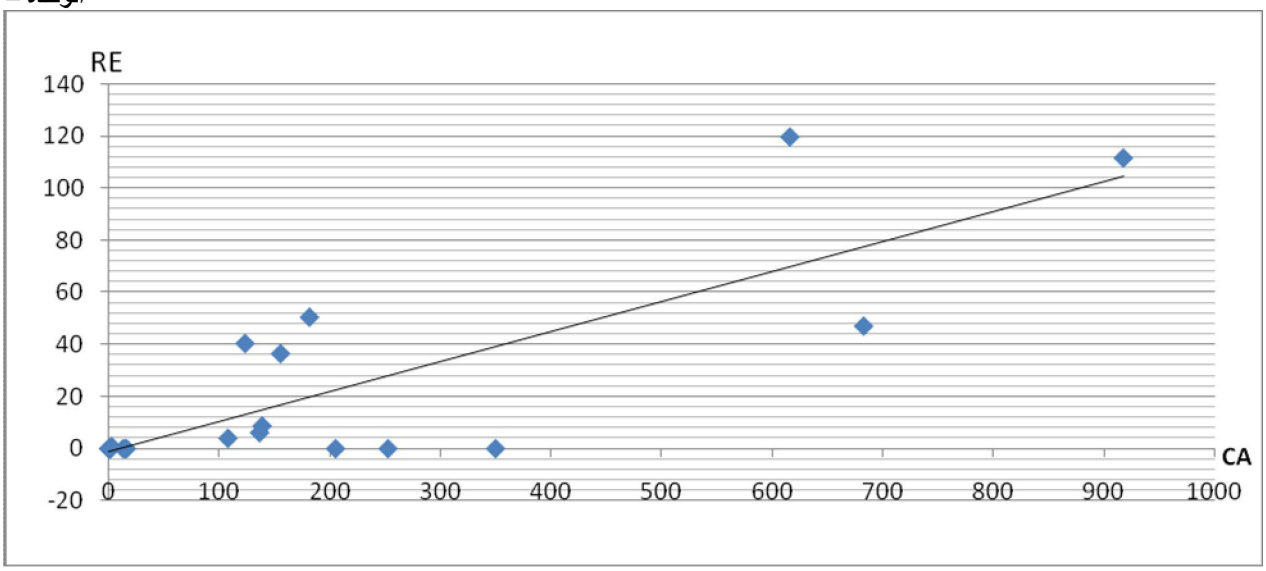

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج EXCEL

2- التمثيل البياني لنتيجة الإستغلال RE و القيمة المضافةVA.

الجدول رقم (3-7) : نتيجة الإستغلال و القيمة المضافة للمؤسسات للفترة 2007-2009.

الوحدة: (1.00 دج)

2009		2008		2007		المؤسسات
RE	VA	RE	VA	RE	VA	
1196135210.54	1402205462.09	1115549780.09	2845451423.02	470335806.35	1645392271.56	ENICAB
39951616.21	329983928.74	61316270.37	227462340.17	87192188.13	252421775.61	GM sud
-8345537.40	105382328.65	-9656179.45	122521547.00	-8578085.65	100493530.99	SONATRACH
504629202.97	950758801.25	403767125.81	792471673.73	364851659.24	647727962.70	Enasel
6559057.03	14992638.09	834507.50	10166918.29	6874457.13	14076540.92	Gazal
272034.62	1197700.00	189375.00	588990.00	146533.00	370320.00	Amouri
-444616412.05	1247739024.89	-285532603.04	1179711364.96	-141298662.79	1036716150.55	TIFIB

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات المحاسبية للمؤسسات لفترة من 2007 لـ 2009

الشكل رقم (3-4): منحنى الإنحدار الخطي نتيجة الإستغلال بالنسبة للقيمة المضافة

الوحدة : 10^7

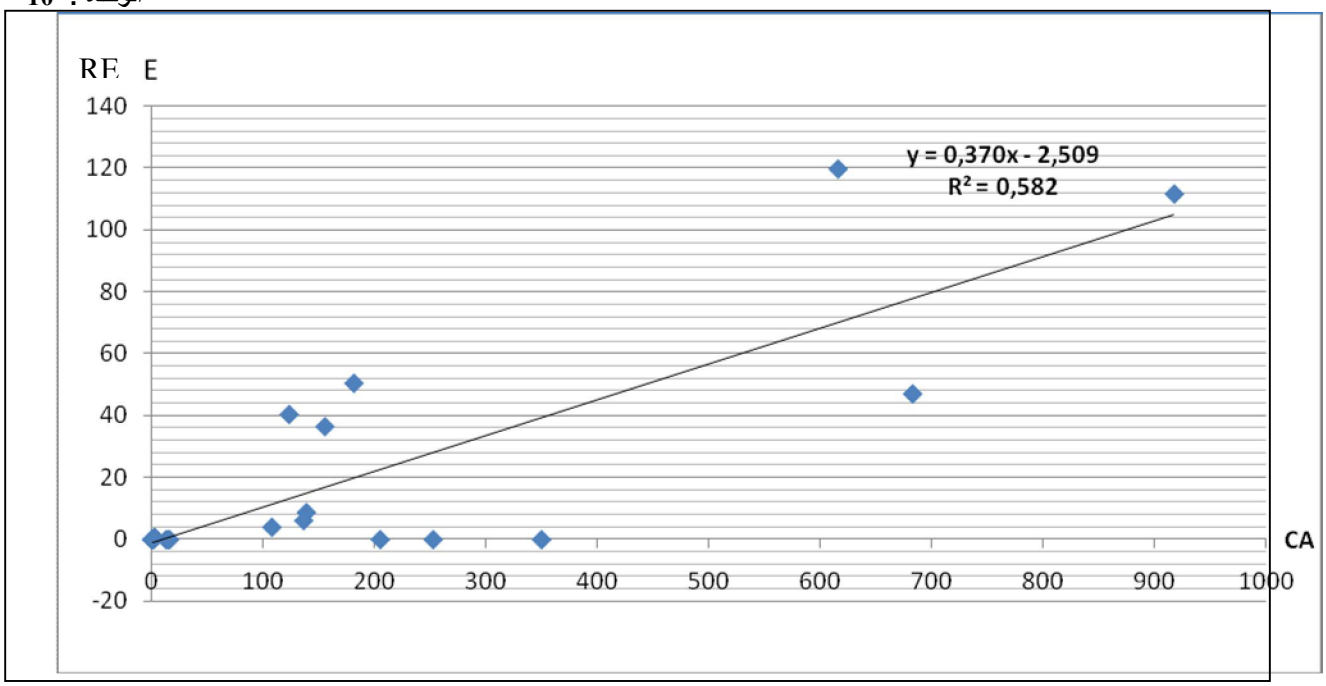

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج EXCEL

3- اختيار التمثيل المقبول:

الجدول رقم(3-8): شكل معادلات خط الإنحدار المحسوبة

معادلة الانحدار الخطي	شكل المعادلة	معامل الارتباط R^2	ميل خط الانحدار
RE = f(CA)	Y = 0.115x – 1. 280	0.879	0.115
RE = f(VA)	Y = 0.370x – 2.509	70.89	0.370

المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال النتائج المتحصل عليها و القيم المعطاة نلاحظ أن معامل الإرتباط في معادلة نتيجة الإستغلال و القيمة المضافة يدل على أن الإرتباط قوي بين المتغيرين (RE وVA) أقوى من الإرتباط في حالة معادلة الإرتباط بين نتيجة الإستغلال و رقم الأعمال (RE و CA) ، و عليه فالقيمة التي يعبر عليها بمعامل مخاطر الإستغلال B_a هي 0.370 ، و عليه يمكن حساب B_c بتطبيق المعادلة السابقة كالتالي :

الجدول رقم (3-9): حساب معامل المخاطرة B_c

الفترة	شكل المعادلة	B_a	D / CP	T	B_c
2007	$B_c = B_a [1 + (1-T) \frac{D}{CP}]$	0.370	0.994	19%	0.668
2008		0.370	0.605	19%	0.551
2009		0.370	0.361	19%	0.478

المصدر: من إعداد الباحثة

ثانيا- عائد محفظة السوق R_m: و ذلك بحساب متوسط المردودية المالية (rf) للمؤسسات محل الدراسة خلال الفترة المدروسة و ذلك كالتالي :

الجدول رقم (3-10): حساب rf المعبر على قيمة عائد محفظة السوق R_m للمؤسسات للفترة 2007-2009

الوحدة : (1.00دج)

المؤسسات	2007			2008			2009		
	النتيجة الصافية	الأموال الخاصة	Rf	النتيجة الصافية	الأموال الخاصة	rf	النتيجة الصافية	الأموال الخاصة	Rf
ENICAB	470335807,2	2549131530,79	0.184	903595321,9	4305062696,83	0.209	968869520,5	3047665244,09	0.317
GM sud	70625672,39	817985619,74	0.086	49666179	6950346517,40	0.007	32360809,13	777691919,42	0.041
SNTRCH	-8578085,65	291661977,35	-0.029	-9656179,45	327693898,03	-0.029	-8345537,4	323270030,41	-0.025
Enasel	295529844	1787797308,62	0.165	327051371,9	1991332345,66	0.164	408749654,4	1907541459,53	0.214
Gazal	5568310,27	524409241,81	0.010	675951,075	553316440,17	0.001	5312836,194	588252880,62	0.009
Amouri	118691,73	1112536,54	0.106	153393,75	1375695,94	0.111	220348,04	1267428,67	0.173
TIFIB	-141298662,8	1602425846,54	-0.088	-285532603	1682854212,86	-0.169	-444616412,1	1523374570,88	-0.291
R_m	0.062			0.042			0.037		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات المحاسبية للمؤسسات لفترة من 2007 لـ 2009

ثالثا- معدل العائد على الإستثمار R_c : بعد حساب مختلف المتغيرات السابقة نستطيع تطبيق المعادلة كالتالي:

$$R_c = R_f + B_c (R_m - R_f)$$

جدول رقم (3-11): حساب تكلفة الأموال الخاصة R_c للمؤسسات للفترة 2007-2009

الفترة / البيان	R_f	B_c	R_m	R_c
2007	0.035	0.668	0.062	0.053
2008	0.035	0.551	0.042	0.039
2009	0.035	0.478	0.037	0.036

المصدر: من إعداد الباحثة.

الفرع الثاني : تكلفة الأموال المقترضة

يتمثل معدل الفائدة الفعلي و النهائي في معدل الفائدة قبل الضريبة مطروحا منه الوفرات الضريبية و يحسب كالتالي:

نطبق في عملية الحساب المعادلات التالية: على إفتراض أن هذه الحسابات متعلقة بكل من القروض ذات الفوائد و معدلاتها

1- الديون المالية = حـ/ 52+ حـ/58

2- *معدل الفائدة الفعلي =* *حـ/65 .* / *الديون المالية*

3- $K_i = r(1-T_c)$

حيث T_c= 19%

4- تكلفة الأموال المقترضة = الفوائد على القروض K_i/ الديون المالية

5- الوفر الضريبي = معدل الفائدة الفعلي قبل الضريبة – تكلفة الأموال المقترضة

الجدول رقم (3-12): تكلفة الأموال المقترضة للفترة 2007-2009

الوحدة : (1.00دج)

البيان	2007	2008	2009
الفوائد على القروض K_i	156365002,40	124394297,71	103368261,91
الديون المالية r	2066261423,98	2057419556,60	1591173524,39
فوائد الديون المالية قبل الضريبة	193043212.84	153573207.05	127615138.16
معدل الفائدة الفعلي قبل الضريبة	%9.34	%7.46	%8.02
الوفرات الضريبية	%1,77	%1,41	%1,52
تكلفة الأموال المقترضة	%7,57	%6,05	%6,50

المصدر: من إعداد الباحثة

الفرع الثالث: حساب التكلفة المتوسطة المرجحة WACC

بناءا على المعطيات و القيم المتحصل عليها و بتطبيق المعادلة المبينة أعلاه يمكن إعطاء القيم كالتالي:

الجدول رقم (3-13): التكلفة المتوسطة المرجحة للفترة 2007-2009

الوحدة : (1.00دج)

البيان	2007	2008	2009
الأموال الخاصة = S = (r –CI)	4786089416,39	9890580210,07	5867827077,13
الديون المالية r	2066261423,98	2057419556,60	1591173524,39
الأموال المستثمرة CI	**6852350840,37**	**11947999766,67**	**7459000601,52**
معدل الأموال الخاصة بالنسبة لـ CI	6985,0	82780,	78670,
معدل الديون المالية بالنسبة لـ CI	30150,	17220,	21330,
تكلفة الأموال الخاصة R_c	0,053	0.039	0.036
تكلفة الديون المالية K_i	750,0	60,0	650,0
المعادلة المعمول بها	$WACC = R_c \frac{S}{r+S} + K_i \frac{r}{r+S}$		
نسبة التكلفة المتوسطة المرجحة WACC	0,059	6420,0	1420,0

المصدر: من إعداد الباحثة

المطلب الثالث: القيمة الإقتصادية المضافة EVA للمؤسسة لفترة 2007-2009

قمنا بحساب كافة عناصر معادلة مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة من صافي نتيجة التشغيل بعد الضريبة وإلى الأموال المستثمرة و التكلفة المتوسطة المرجحة، و بالتالي سيسهل علينا حساب مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة كالتالي:

الفرع الأول: حساب مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة للمؤسسة للفترة 2007-2009

في الفصل الأول بينا كيف يتم حساب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة و معالة حسابه و يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-14): مؤشر القيمة الإقتصادية المضافةEVA للمؤسسة لفترة 2007-2009

الوحدة : (1.00دج)

البيان	2007	2008	2009
(1)..... NOPAT	396723647,76	1799160269,31	-296469754,71
(2)..... CI	6852350840,37	11947999766,67	7459000601,52
(3).....WACC	0,059	0,042	0,042
معادلة حساب EVA	EVA = NOPAT – (CI × WACC).		
(4)..... (2) × (3)	404288699,58	501815990,20	313278025,26
EVA= (1) – (4)	7565051,82-	1297344279,11	609747779,97-
وصف القيمة	تحطيم للقيمة	خلق للقيمة	تحطيم للقيمة

المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال النتيجة المحصل عليها لمؤشر القيمة القتصادية المضافة نلاحظ أن قيمة EVA سالبة أي ما يعبر عن تحطيم للقيمة خلال فترات الدراسة 2007 و 2009 و هناك خلق للقيمة خلال الفترة 2008. على الرغم من أن نتيجة التشغيل خلال الفترة الأولى 2007 و الثانية 2008 كلاهما تظهران بالقيمة الموجبة إلا أن قيمة التكلفة المتوسطة المرجحة من الأموال المستثمرة كانت أكبر في سنة 2007 أما بالنسبة لسنة 2008 فأهم ما ساهم في رفع نتيجة التشغيل قبل الضريبة هو تشكيل مؤونة للمخزونات مما ساعد على خلق قيمة في هذه السنة، في حين أنه خلال فترة 2009 نلاحظ أن نتيجة التشغيل كانت سالبة هذا أن السبب يعود لإرتفاع المصاريف خلال هذه الفترة خاصة مصاريف المستخدمين .

الفرع الثاني: تمثيل مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA

أولا- شجرة القيمة : سنحاول من خلال مايلي تمثيل قيمة EVA من خلال شجرة القيمة الإقتصادية المضافة و ذلك بإسقاط كافة المعلومات المحسوبة سابقا كالتالي:

الشكل رقم (3-5): شجرة القيمة الإقتصادية المضافة لسنة 2007

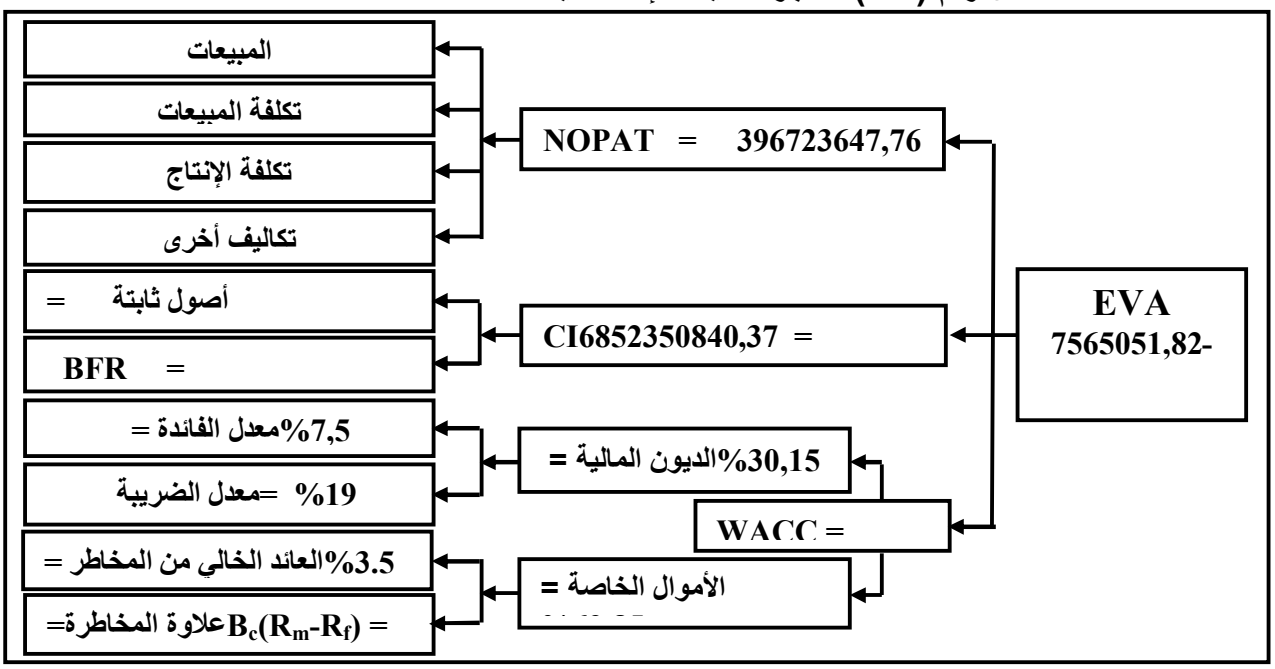

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الحسابات السابقة.

الشكل رقم (3-6): شجرة القيمة إلاقتصادية المضافة لسنة 2008

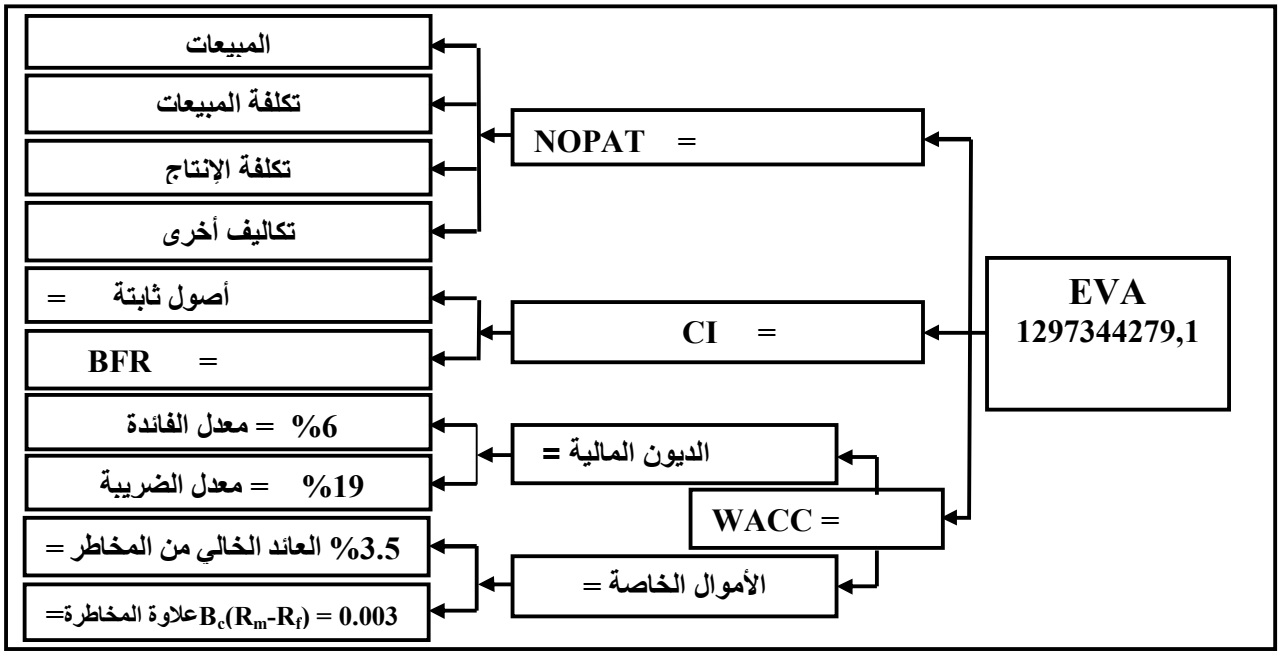

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الحسابات السابقة.

الشكل رقم (3-7): شجرة القيمة الإقتصادية المضافة لسنة 2009

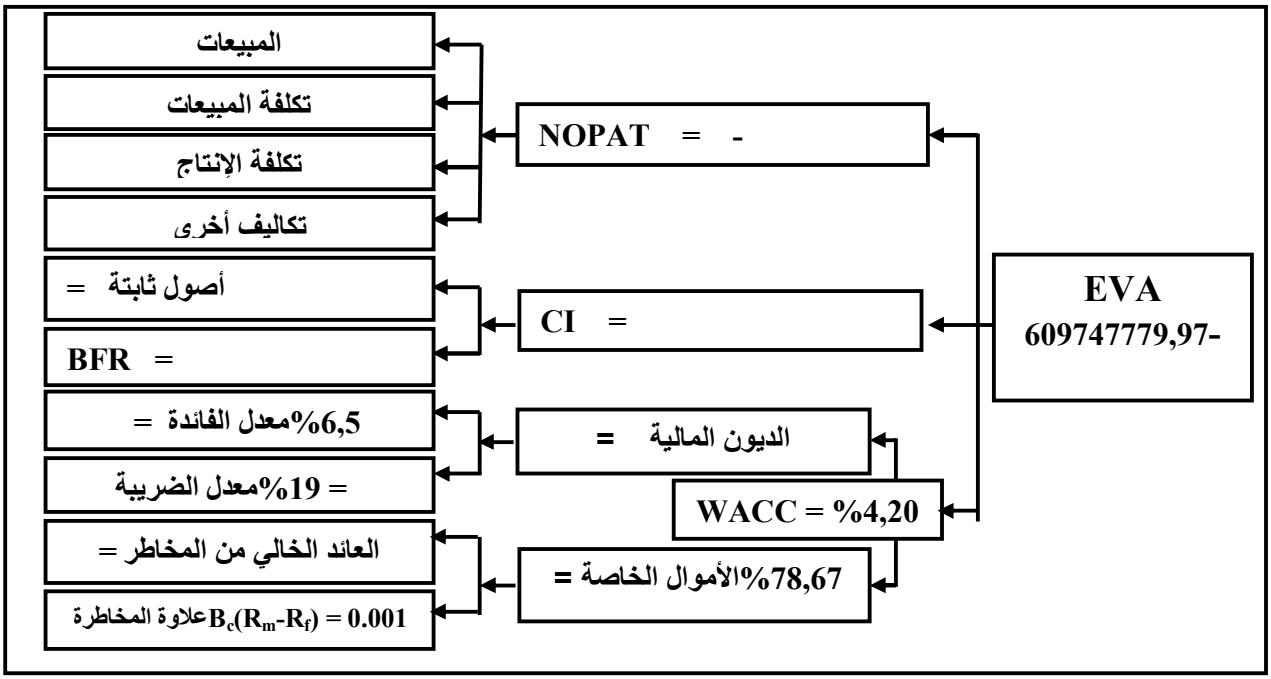

المصدر: من اعداد الباحثة بالإعتماد على الحسابات السابقة.

ثانيا - التمثيل البياني : و الذي من خلاله يمكن أن نبين التغير الحاصل في القيمة الإقتصادية المضافة خلال فترة الدراسة كالتالي:

السنوات	EVA
2007	7565051,82-
2008	1297344279,11
2009	609747779,97-

الشكل رقم (3-8): منحنى تغير القيمة للمؤسسة لفترة 2007- 2009

الوحدة = 10^7دج

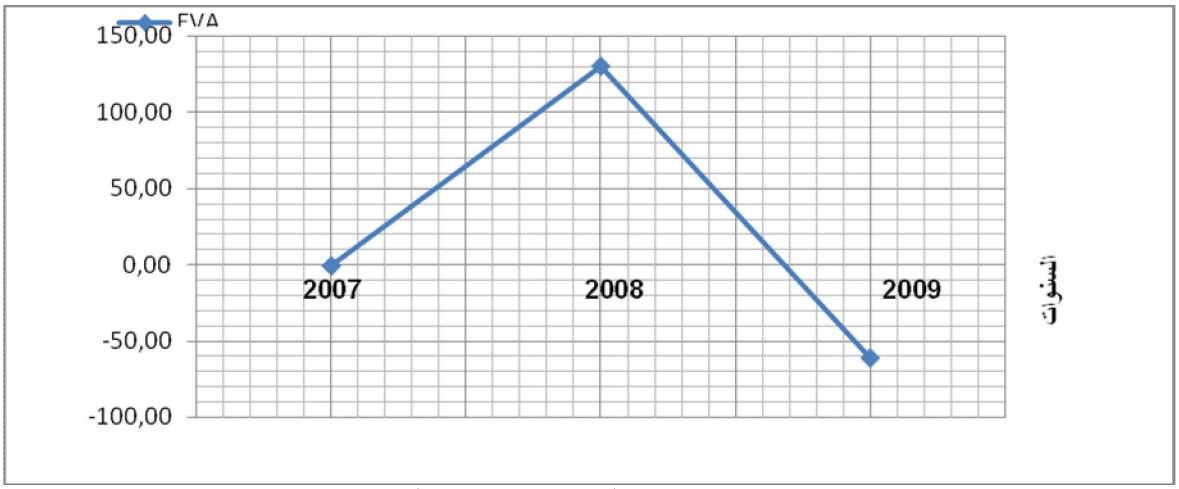

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL

الفرع الثالث: تحديد العناصر المؤثرة في القيمة الإقتصادية المضافة EVA

يعد كل من العائد و المخاطرة أهم عنصرين مؤثرين في القيمة الاقتصادية المضافة و هما ما تم التطرق لهما من خلال نموذج CAPM و سنحاول تبيان العلاقة بينهما وذالك بواسطة التركيز على المردودية الإقتصادية والمردودية المالية فيما يخص عنصر العائد أما عنصر المخاطرة فيظهر في مكونات المردودية المالية ، و سنحاول تحديد أثر الرافعة المالية على المردودية المالية كالتالي:

أولا- حساب المردودية الإقتصادية: تهتم المردودية بالنشاط الرئيسي و تستبعد النشاطات الثانوية و الإستثنائية ، حيث تأخذ بالحسبان دورة الإستغلال ممثلة في نتيجة الإستغلال من خلال جدول حسابات النتائج و الأصول الإقتصادية من الميزانية. التي يمكن حسابها من خلال العلاقة التالية :

معدل المردودية الإقتصادية (Re) = النتيجة الإقتصادية/الأصول الإقتصادية

و التي سنقوم بحسابها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-15): المردودية الإقتصادية Re للمؤسسة لفترة 2007- 2009

الوحدة : (1.00دج)

البيان	2007	2008	2009
الإستثمارات	1404743590,06	1278129434,21	1379564366,14
+ النقديات	804226096,01	820444796,79	1804868519,36
+إحتياج رأس المال العامل	6062164024,96	10656320428,50	5404267053,06
=الأصول الإقتصادية(1)	8271133711,03	12754894659,50	8588699938,56
النتيجة الصافية	366720662.65	904666929.99	962418803.41
+الضريبة على الأرباح	103615143.70	210882850.10	233716407.13
+المصاريف المالية	193043212.84	153573207.05	127615138.16
= النتيجة الإقتصادية(2)	663379019,19	1269122987,14	1323750348,70
(1) / (2) = Re	0,08	0,10	0,15

المصدر : من إعداد الباحثة.

من خلال قيم المردودية الإقتصادية نلاحظ أن المؤسسة خلال فترة الدراسة كانت قادرة على تحقيق أرباح بعيدا عن اللجوء للتمويل بالنسب التالية ، **8%** و **10%** و **15%**، أي أن هناك إرتفاع ملحوظ في المردودية الإقتصادية.

ثانيا- حساب المردودية المالية و الرافعة المالية: المردودية المالية تعبر عن العوائد التي ترجع للشركاء، حيث أن معدل المردودية المالية يعبر عن معدل مردودية الأموال الخاصة ، و سنحاول تبيان أثر الرافعة المالية على المردودية المالية و حساب كل منهما على حدى كالتالي:

الجدول رقم (3-16): حساب أثر الرافعة المالية و المردودية المالية للمؤسسة لفترة 2007 – 2009

البيان	2007	2008	2009
المردودية الإقتصادية Re	0,08	0, 10	0, 15
معدل الفائدة i	0,0934	0,0746	0,0802
الرافعة المالية D/CP	0,994	0,605	0,361
أثر الرافعة المالية D/CP(Re-i)	-0,0133	0,0153	0,0251
معدل الضريبة t	%19		
(1-t)	0,81		
معادلة : المردودية المالية Rf	$Rf = (1-t)[Re+\frac{D}{CP}(Re-i)]$		
Rf	0.054	0.093	0.141

المصدر : من إعداد الباحثة

ملاحظات:

- **سنة 2007:** نلاحظ أن المردودية الإقتصادية أقل من معدل الفائدة أي أن أثر الرافعة المالية يلعب دور سلبيا على معدل المردودية المالية على الرغم من أنها كانت موجبة، هنا كان من الأفضل للمؤسسة تقليل الإستدانة و اللجوء للأموال الخاصة في التمويل لتحسين المردودية المالية.
- **سنة 2008 و 2009:** نلاحظ أن المردودية الإقتصادية أكبر من معدل الفائدة أي أن أثر الرافعة المالية يلعب دور إيجابي على معدل المردودية المالية ، و نلاحظ تطور في معدل المردودية المالية ، و هذا راجع للتغير الذي حصل في هيكلة التمويل في المؤسسة (رفع رأس مالها) بالتالي تم اللجوء للأموال الخاصة للتمويل و التقليل من الإستدانة (لاحظ الملاحق المرفقة) .

بالنسبة لأهم المخاطر التي تواجه المؤسسة بالإضافة لمخاطر أخرى نجد:

- ✓ التغير في سعر الفائدة بالنسبة للمؤسسات المالية في الجزائر أو خارجها ؛
- ✓ التغير في سياسات التعامل مع المؤسسات الأجنبية التي تستورد أو تصدر لها ؛
- ✓ التبعية و السيطرة الخارجية على كافة أصول المؤسسة خاصة بعد الشراكة مع الشركات الخارجية.

خـلاصـــة الـفصـــل الـثـــالـــث

من خلال هذا الفصل حاولنا تقديم عرض موجز لحالة المؤسسة محل الدراسة بناءا على إعطاء توضيح لنظام معلوماتها المحاسبية و كيفية تصميمها له بالتفصيل من خلال ما يضمه هذا الفصل، بالإضافة لمجمل الملحقات التابعة له، و عمدنا أيضا لتحليل مختلف عناصر الميزانية و التي تعد من المعلومات المخرجة ذات الأهمية البالغة بالمؤسسة إذ تظم كافة العناصر ذات التأثير البالغ فيها.

بالإضافة إلى أننا حاولنا تطبيق خطوات حساب القيمة الإقتصادية المضافة EVA و هذا لم يكن ليتم دون توفر معلومات ذات مصداقية معطاة من خلال نظام المعلومات المحاسبية، و تبين لنا أن المؤسسة خلال الفترة 2007 لم تخلق قيمة نتيجة لظروف عدة في حين أنها خلال فترة 2008 و مع تنفيذها لخطة رفع رأس مالها حققت خلق قيمة من خلال تتبعها سياسة جيدة و ذلك من خلال إعتمادها على الشراكة الجديدة إلا أنها لم تحافظ على خلق القيمة هذا، بل قابله هدم لها في فترة 2009 بنسبة تفوق التي كانت عليها عام 2007 و هذا نتيجة تغيرات طرأت و مست جوانب عدة للمؤسسة و كان من أبرزها أنها كانت تستعد لتدخل في شراكة جديدة و توسيع نشاطها.

الخاتمة العامة

الـخــاتمـــة الـعـامـــة

من خلال ما تطرقنا له و ما هدفنا للوصول إليه و لما تمكنا من تقديمه نلاحظ أن المؤسسات الاقتصادية تطمح لتعظيم قيمتها و هذا لتبرز مكانتها أمام منافسيها و لجذب اكبر قدر من المساهمين الجدد للمؤسسة،هذا الطموح الذي ساهم في تسهيل تحقيقه عدد كبير من الباحثين سواء كانوا ملمين بالجانب المحاسبي و المالي للمؤسسة أم اللذين ركزوا على الجانب المالي من الناحية الاقتصادية، و كانت من أبرز الدراسات في الجانب المالي هي الدراسات الحديثة التي تعنى بالناحية الاقتصادية لبحث قدرة المؤسسة على تعظيم قيمتها، و بالتزامن مع هذه الدراسات برزت المؤشرات التي تطرقنا لها من خلال بحثنا هذا و خصصنا بالذكر مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA، هذا الأخير الذي توصلنا لخلاصة أنه إن لم تكن المؤسسة لها نظام معلومات محاسبية فعال فلن تكون هناك قيمة اقتصادية مضافة معبرة بصورة صحيحة على واقع المؤسسة، أي أن نظام المعلومات المحاسبية له دور هام في حساب هذا المؤشر، و أهم سبب دفع بي لإختيار هذا الموضوع هو عدم وجود جهات متخصصة بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعنى بالجانب المالي للمؤسسة من الناحية التحليلية هذا على الرغم من أنها تحوي نظام معلومات محاسبية يسهل لها هذه المهمة.

نتائج الدراسة:

بالعودة لما تم التطرق له في هذا الموضوع خلصنا بجملة من النتائج النظرية و التطبيقية و هي:

1- تطور أساليب التحليل المالي على مر الفترات الزمنية التي واجهها العالم على المستوى الاقتصادي ، أي ظهور توجهات حديثة مواكبة للتغيرات الحاصلة.
2- التركيز على حساب المؤشرات الحديثة على مدى قدرة المؤسسات لتحقيق عائد يساعدها على مواجهة أي مخاطر قد تتعرض لها.
3- مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA يعد مؤشرا فعالا يهدف لتبيان مدى قدرة المؤسسة على تعظيم قيمتها أم أنها في مرحلة هدم لها.
4- عملية حساب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA تلزمها توفر معلومات صحيحة و مبينة بصورة مبسطة و هذا ما يمكن توفره من قبل نظام المعلومات المحاسبية.
5- الإهتمام بنظام المعلومات عموما لما له من أهمية داخل المؤسسات الاقتصادية و نظرا لدوره في تسهيل عملياتها.
6- نظام المعلومات له عدة أنظمة فرعية و منها نظام المعلومات المحاسبية.

7- يظم نظام المعلومات المحاسبية مجموعة من التقسيمات التي تسهل عمله ليسهل استغلال مخرجاته من قبل العاملين به.
8- نظام المعلومات المحاسبية ركيزة لباقي الأنظمة داخل المؤسسة أي أنه يهدف لتسهيل عمل الجهات المعتمدة عليه، خاصة في جانب اتخاذ القرارات المالية المناسبة.
9- تطور نظام المعلومات المحاسبية من إعتماده على الجانب اليدوي ليصبح معتمدا على الجانب الحاسوبي و التقنية المعلوماتية لإفراز مخرجاته.
10- مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في بعض الحالات لا تعد معلومة و إنما مجرد بيانات يتم تعديلها للعمل بها كما هو الحال في حساب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA.
11- عملية إتمام كافة خطوات العمل بنظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة محل الدراسة تتم بالتقسيم على عدة مراحل و يقوم بهذه المهمة مجموعة من المحاسبين لكل منه عمله الخاص به.
12- تعتمد المؤسسة محل الدراسة في نظام معلوماتها المحاسبية على الجانب الحاسوبي لتسهيل إعطاء المعلومات اللازمة في وقت الحاجة إليها.
13- لا يوجد بالمؤسسة محل الدراسة جهة مختصة بعملية التحليل و التقييم المالي سواء من الناحية المحاسبية المالية أو من الناحية الاقتصادية.
14- مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA يعد عبارة غير مفهومة بالنسبة لمختلف العاملين بالمؤسسة ذلك أنه لا يتم التطرق لمثل هذه المؤشرات الحديثة في مسار مهنتهم.
15- إعتمادا على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة قمنا بحساب القيمة الاقتصادية المضافة EVA و الذي بين لنا بينا من خلاله فترات خلق المؤسسة لقيمة و فترات هدمها لها.

إختبار الفرضيات:

و بالنسبة لإختبار صحة الفرضيات توصلنا لما يلي:

- ✓ مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مؤشر واقعي و فعال في وقتنا الحالي ، فهو يحسب بالإعتماد على المعلومات المقدمة من قبل المؤسسة و يوضح مدى قدرتها على تحقيق أو هدم القيمة.
- ✓ الاعتماد على نظام المعلومات المحاسبية في حساب المؤشرات المالية الحديثة يسهل عملية حسابها.
- ✓ بناءا على مجمل المعلومات و القيم المعطاة من قبل الجهات المختصة في قسم المحاسبة بالعودة للمستندات و الوثائق الرسمية ، فإنه يمكن حساب مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA لإعطاء نظرة إقتصادية للمؤسسة محل الدراسة.

التوصيات:

و لتحديد فكرة عملنا أكثر ارتأيت إعطاء مجموعة من التوصيات كالتالي:

- على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية أن تركز على جانب التحليل المالي للمؤسسة و تسهيل مهمة العاملين به من خلال توظيف مختصين به.
- للعمل السهل و التوضيح المجدي لا بد من أن تقوم المؤسسات بالإعتماد على المؤشرات الحديثة و هذا لتعطي صورة أكثر وضوح للمؤسسة في محيطها.
- ضرورة العمل بالتقنيات الحديثة التي تعود على المؤسسة بعوائد أحسن و تعظم لها قيمتها.
- التوجه نحو السوق المالي و توسيع نطاق المتعاملين مع المؤسسة لتوفير فرص أكثر للإستثمار و فتح مجالات جديدة أمام هذه المؤسسة
- التقليل من الديون طويلة الأجل و التحكم في مصادر التمويل الخارجية الأخرى و فتح الفرص للمساهمين و الشراكة الجديدة ذات الفعالية .

آفاق البحث:

من خلال هذه الدراسة حاولنا و بالإعتماد على جملة من المعلومات المقدمة من قبل المؤسسة محل الدراسة أن نقوم بحساب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA بالإعتماد على نظام المعلومات المحاسبية الخاص بها، و نظرا للصعوبات التي واجهتها في إتمام هذا البحث و من أهمها عدم طرح هذه المؤسسة لأسهمها في البورصة و هذا ما استدعى توسيع نطاق الدراسة للمؤسسات المحيطة بالمؤسسة و التي تكون في نفس المجال.

أملتا مستقبلا أن أتطرق لعدة مواضيع أخرى لها تأثير أوسع و صورة أوضح، و يكمن أن نعدد منها:

- المؤشرات الإقتصادية الحديثة و دورها في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة.
- القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر لقياس الأداء المالي في المؤسسة.
- نظام المعلومات المحاسبية و مساهمته في ترشيد قرارات المستثمرين.
- إتخاذ قرارات الإستثمار بالإعتماد على مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة.

قائمة المراجع

قـائـمـــة الـمـــراجـــع

I- الكتب:

أ- باللغة العربية:

1- إبراهيم سلطان ، نظم المعلومات الإدارية (مدخل إداري) ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

2- احمد جميل توفيق، أساسيات الإدارة المالية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان، 1984.

3- أحمد حسين على حسين، تحليل و تصميم النظم، الدار الجامعية، الإسكندرية،2002- 2003.

4- أحمد حسين علـى حسين، نظـم المعلومـات المحاسبية (الإطـار الفكري و الـنظم التطبيقيـة)، الـدار الجامعيـة، الإسكندرية، 2004.

5- أحمد حسين على حسين، نظم المعلومات المحاسبية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

6- أحمد حلمي و آخرون ، نظام المعلومات المحاسبية ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الأردن، 2007.

7- أحمد فؤاد عبد الخالق، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة الدار الثقافة العربية، القاهرة، 1989.

8- أحمـد فـوزي ملوخيـة ، نظـم المعلومـات الإداريـة ، مؤسسـة حـورس الدوليـة للنشـر و التوزيـع، الإسكندرية،2006.

9- أحمد لطفي، أمين السيد، مراجعة و تدقيق معظم المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

10- أحمد محمد الزامل، المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الآلي، الجزء الأول، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض،2000.

11- أرشد فؤاد التميمي، عدنان تايه النعيمي، التحليل و التخطيط المالي – إتجاهات معاصرة -، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.

12- إسماعيل السيد ، نظم المعلومات لإتخاذ القرارات الإدارية، المكتب العربي الحديث، مصر،بدون سنة نشر.

13- السيد عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

14- السيد عبد المقصود دبيان و آخرون، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

15- أمين السيد احمد لطفي، مراجعة و تدقيق نظم المعلومات ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

16- إيمان فاضل السمرائي، جلال إبراهيم العيد، نظم المعلومات الإدارية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2004.

17- إيمان فاضل السمرائي، هيثم محمد الزغبي، نظم المعلومات الإدارية، دار الصفاء للنشر، الأردن،2004.

18- بول .ج. ستينبارت: مارشال رومني، نظم المعلومات المحاسبية، ترجمة :قاسم إبراهيم الحسيني، الكتاب الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009.

19- ثابت إدريس ، إدارة الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

20- ثناء على القباني، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002.

21- جلال إبراهيم عيد، محمد صالح الحناوي ، الإدارة المالية : مدخل القيمة و اتخاذ القرار، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2002.

22- جلال إبراهيم العيد ، منال محمد الكردي، مقدمة في نظم المعلومات- النظرية- الأدوات- التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2002.

23- جولي مابرلي، تحديد التكلفة على أساس النشاط في المؤسسات المالية ، ترجمة: احمد محمد زامل، معهد الإدارة المالية، الرياض، السعودية، 2004.

24- حسام أبو خضرة، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الفرقان للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، 2003.

25- حسين محمد رحيم ، الهيكل التنظيمي و إجراءات العمل، دار حامد للنشر، الأردن، 2000.

26- حكمت احمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة نظري مع حالات تطبيقية , دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 1999.

27- حمزة محمد الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر،عمان، الأردن ، 2006.

28- ردينة عثمان يوسف، محمد جاسم الصميدعي، تكنولوجيا التسويق، دار المناهج، الأردن، 2004.

29- زياد هاشم يحيى السقا، قاسم إبراهيم الحبيطي، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للنشرو التوزيع، الموصل، العراق، 2003.

30- ستيف أوموسكوف، مارك ج سميكن، نظم المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات - مفاهيم وتطبيقات-، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002.

31- سلطان محمد تركي، نظم المعلومات و الحاسب الآلي، دار المريخ، الرياض، 1985.

32- سليم إبراهيم الحسينة ، نظم المعلومات الإدارية ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، ط2 ، عمان، 2002.

33- سونيا البكري، نظم المعلومات الإدارية (دراسات في الإتجاهات الحديثة للإدارة)، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، 1997.

34- سيد محمد جبر، دراسات في نظام المعلومات المحاسبية، مكتبة عين شمس، الإسكندرية، 1981.

35- شارلز هل ، جاريث جونز، الإدارة الإستراتيجية – مدخل متكامل- ، ترجمة: رفاعي محمد رفاعي . محمد سيد احمد عبد المتعال، دار المريخ، السعودية، 2001.

36- صلاح الدين السيسي، نظم المحاسبة و الرقابة و تقييم الأداء في المصارف و المؤسسات المالية، دار الوسام، لبنان، 1998.

37- صلاح الدين عبد المنعم مبارك ، إقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2002.

38- طارق طه، نظم المعلومات الإدارية و الحاسبة الآلية، منشاة المعارف، الإسكندرية، 2000.

39- طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات- شركات قطاع عام و خاص و مصارف، المفاهيم، المبادئ، التجارب، و المتطلبات، الدار الجامعية، مصر، 2008.

40- طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية : المحاسبة عن الاستثمارات و المشتقات المالية ، الدار الجامعية، الطبعة الثالثة ، الإسكندرية، 2002-2003.

41- طارق نائل هاشم، نظم المعلومات التسويقية، دار تسنيم للنشر و التوزيع، الأردن، 2007.

42- عادل احمد حشيش ، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان، 1995.

43- عاطف جابر طه عبد الرحيم، نظم المعلومات الإدارية، شركة الناس للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2002/2001.

44- عامر إبراهيم القندجيلي، علاء الدين عبد القادر الجنابي، نظم المعلومات الإدارية و تكنولوجيا المعلومات، دار المسيرة ، الأردن،2005.

45- عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل و تصميم نظام المعلومات المحاسبية ، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2006.
46- عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 1998.
47- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل و الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
48- عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات و دور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، مصر، 2007.
49- على محمد منصور، مبادئ الإدارة الأسس و المفاهيم، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 1999.
50- عمار بوحوش ، الإتجاهات الحديثة في علم الإدارة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1992.
51- فادية محمد حجازي، كامل السيد غراب ، نظم المعلومات الإدارية (مدخل إداري) ، مكتبة الإشعاع، الأردن، ط1 ، 1999.
52- فؤاد شرابي ، نظم المعلومات الإدارية، دار أسامة للنشر و التوزيع ، ط 1، عمان، 2001.
53- كمال الدين مصطفى الدهراوي ، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
54- كمال الدين مصطفى الدهراوي، نظام المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2000.
55- كمال الدين مصطفى الدهراوي ، نظم المعلومات المحاسبية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 1988.
56- محسن احمد الخضيري، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية،القاهرة، 2005.
57- محمد إسماعيل بلال، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية ، الإسكندرية،2005.
58- محمد صالح الحناوي ، جلال إبراهيم عيد، الإدارة المالية: مدخل القيمة و اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
59- محمد عبد الحسين آل فرج الطائي، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، دار وائل للنشر، ط 1 ، الأردن ، 2005.
60- محمد عبد العليم صابر، نظم المعلومات الإدارية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
61- محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإئتماني– الأساليب و الأدوات و الإستخدامات العملية - ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، بترا ، الأردن، 2003.
62- محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية ، دار وائل للنشر ، ط1، عمان، 2001.
63- منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية – مدخل معاصر- ، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999
64- منير إبراهيم الهندي ، الفكر الحديث في مجال الاستثمار ، منشأة المعارف، الطبعة الأولى، الإسكندرية ، مصر، 1999.
65- ناصر نور الدين عبد اللطيف ، محمد مراد مصطفى، المحاسبة و تكنولوجيا المعلومات، كلية التجارة، الإسكندرية، 2006.

ب- باللغة الأجنبية:

1- A.Black, P.wright, J.Bachman, Gestion de la valeur actionnariale : levier de la creation de richess, dunod, paris, 1999.
2- Amos Susskind, la finance comportementale, larcier , Bruxelles , Belgique, 2005.
3- Armand Dayan, Manuel de Gestion , 2éme édition, AUF, Paris.2004.

4- Aswath Damodaran, Investissement valuatuin : Tools and techniques for determining the value of any asset , john wiley & sons .Inc , Hoboken, 2nd edition, new York, usa,2002.
5- Bernard Guerrien, dictionnaire d'analyse économique, la découverte, paris, 1996.
6- C. Donald, J. Waters, Global Logistics: New Directions in Supply Chain Management, Kogan Page , British, 2010.
7- Cristiana Doina tudor , gestion de portefeuille et modélisation des séries temporelles – théories et application empiriques , Publibook , France , 2012.
8- Christian Hoarau, maitriser le diagnostic financier, Groupe Revue Fiducaire, Paris ,2001.
9- Christian Hoarau , Robrt Teller , Création de valeur et management de l'entreprise, Viubert , paris, 2001.
10- Elisabeth Genaivre, l'investissement en gouvernement d'entreprise en France, Publibook, Paris, 2003.
11- frédéric lordon, la création de la valeur comme rhétorique et comme pratique, CNRS-CEPRE MAP, paris, 2000.
12- Gary L. Frazier, Jagdish N. Sheth, contemporary views on marketing practice, Marketing classics press, United States of America , 2011.
13- Geoffry Poitras , valuation of equity Securities: History , Theory and application, World scientific Publishing Co, London,2010.
14- Gerard Charreaux , Finance d'entreprise, Management, EMS, 2éme édition, France, 1997.
15- Gerard Huet , Jean Rouset, Les System d'information, édition, siery, 1980.
16- Grégory Denglos, La Création de valeur : Modéles, Mesure, diagnostic, Dunod, paris, 2003.
17- Gupta U , Information Systems – Success in the 21st century , Prentice Hall, New York,2000.
18- Guy brun, franciane constantinea, Le Management par Valeur: Un Nouveau style de management ; ED AFNOR, 2001.
19- Laudon K C & laudon J P, Management Information Systems , Macmillan Publishing Company , New York,1988.
20- Lucas, H.C , Information System Concepts for Management, Hill Book Co, New York, 1982.
21- Izabell Calmi , Jordan Halim , Introduction à la gestion , Dunod, paris, 2000.
22- James R Hitchner, Financial Valuation -Applications and Models- , Third Edition, Wiley Finance, Canada, 2011.

23- Jae K.Shim, Joel G.Siegel, Managerial Accounting, second edition, McGraw-Hill, USA, 1999.

24- Jean-François Dhénin, Brigitte Fournie,50 thémes d'initiation à L'économie d'entreprise, édition breal, paris, 1998.

25- Jean- laurent Viviani, Gestion de portefeuille , Dunod, 2éme édition, Paris, 2001.

26- Jérome Caby, Gerard Hirigoyen, la création de valeur de l'entreprise, 3em édition ,Ed : Ecocomica , Parise ,2001 .

27- Lucas, H.C , Information System Concepts for Management, Hill Book Co, New York, 1982.

28- Louis Rigaud, la mise en piace de système d'information, édition, dunod Entrprise,1979.

29- Mcleod R , Schell G , Management Information Systems, Prentice Hall , New Jersey, 2004.

30- Michael Durant, CPA, CCE , Economic Value Added: The Invisible Hand at Work , Credit Research Foundation , USA, 1999.

31- Michal alboy , Decision Financiers et création de valeur , Economica , paris, 2000.

32- Octave Jokung-Nguéna, Jean-Luc Arrègle, Yves De Rongé , introduction au management de la valeur, Dunod , paris, 2001.

33- Patteyron E.A, Le management de l'information. Edition organisation, paris.

34- robert cinnamon , brian helweg-larsen, paul cinnamon , How to Understand business Finance, 2ed edition , koganpage,2010.

35- Robert E. Whaley, Drivatives : Markets, valuation, and risk management, jhon wiley & sons, England, 2006.

36- Rosa Isslah, Management de Systems d'information, office de publication universitéres, Ain El ,2005.

37- S. David Young , Stephen F. O'Byrne , EVA and Value-Based Management : A Practical Guide To Implemetation, McGraw-Hill , New York, USA , 2001.

38- Y –dupuy et autres, Les Systèmes de Gestion, Audin Imprimeur, France, 1989.

II- الرسائل و الأطروحات:

أ- باللغة العربية:

1- حواس صالح، أهمية ودور نظام المعلومات المحاسبي وتطوره من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الحديث ، رسالة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1994-1995.

2- رزقي محمد، اثر القرارات المالية على قيمة المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

3- طرابلسي سليم، تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر- باتنة- ، الجزائر، 2008-2009.

4- ضامن وهيبة ، دور القيمة الاقتصادية المضافة EVA في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس –سطيف ، الجزائر، 2007-2008.

5- نور الدين مزهودة، تقييم أداء نظم المعلومات في المؤسسة الإقتصادية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، تخصص تسيير مؤسسة، جامعة بسكرة، 2007-2008.

ب- باللغة الأجنبية:

1- Esa Mäkeläinen, Economic Value Added as a Management Tool, Master's thesis, Department of Accounting and Finance, Helsinki School , Finland, 1998. www.evanomics.com.

2- Cary Biddle , Robert M.Bowen, James S.Wallace, **Evidence on EVA**, Graduate School of Management, University of California,USA, 1999. www.ssrn.com.

III- المجلات و المقالات و الدوريات:

أ- باللغة العربية:

1- أحمد لعماري، طبيعة و أهمية نظام المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، نوفمبر2001.

2- الطيب داودي ، نظرية القيمة عند ابن خلدون، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة بسكرة،الجزائر، 2001.

3- بتول محمد نوري، على خلف سلمان، حوكمة الشركات و دورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، ملتقى دولي حول الإبداع و التغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة - دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية - ، جتمعة سعد دحلب، بليدة، 18-19-ماي 2011.

4- بريكة السعيد، مسعي سمير، تقييم المنشأة الاقتصادية: مدخل القيمة الإقتصادية المضافة EVA، الملتقى الدولي: صنع القرار في المؤسسات الإقتصادية، جامعة محمد بوضياف – مسيلة ، الجزائر، أفريل 2009.

5- دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسات الإقتصادية، مجلة الباحث، العدد 04، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006.

6- زينات دراجي، نعيمة غلاب، تحليل مقاربات تقييم المؤسسة، الملتقى الدولي إقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، اكتوبر2004.

7- قاسم نايف علوان، إبراهيم محمد الزعلوك، اثر تغير العائد المتحقق على العائد المطلوب في ظل نموذج CAPM، مجله العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، العدد5، سطيف، الجزائر،2005.

8- مليكة زغيب، إلياس بوجعادة، دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الإقتصادية، ملتقى دولي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة،الجزائر، مارس 2010.

9- هواري سويسي، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة ، مجلة الباحث،عدد 07 ، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2009.

ب- باللغة الاجنبية:

1- Bulletin COB, Création de valeur actionnariale et communication financière, n°346, Bourse de paris, Mai 2000.

2- Claude Lopater , Emmanuelle Guyomard, etauteurs, Création de valeur actionnariale : êtes-vous prêts à communiquer ?(De l'information comptable… à la communication sur la valeur), étude à paraitre, PricewaterhouseCoopers, France, 2001.

3- Christian Hoarau, Modèles d'évaluation stratégique et facteurs explicatifs de la création de valeur pour l'actionnaire, rapport N° =GREGOR-PR-00-06, L'IAE de Paris, France,2000. www.gregoriae.com.

4- Eduardo Kayo, Leonardo Cruz Basso, Silvia Franco de Oliveira, The major accounting adjustments to calculate EVA, Social Science Research Network, Mackenzie Presbyterian University, Brazil, 2005, p 6. www.ssrn.com .

5- Francois Champarnud, Carine Romey, création de valeur actionnarial et communication financiére, etude et developpement du marché, paris, 2004. www.ssrn.com.

6- Louis C. Gapenski, Healthcare Finance "An Introduction to Accounting and Financial Management", The Foundation of the American College of Healthcare Executives , 3rdedition, USA, 2005.

7- Philippe Foulquier, Solvency II: An Internal Opportunity to Manage the Performance of Insurance Companies , survey , Copyright EDHEC, EDHEC Business School, franc, may2009.

8- Robert T. Kleiman, Some New Evidence on EVA Companies , volume 12 number , Journal of Applied Corporate Finance, Morgan Stanley , summer 1999.

IV- المواقع الإلكترونية:

1- www.sternstewart.com.

2- International Multifoods Corporation, www.answers.com.

قـــائـــمـــة الأشـكـال و الـجـداول

قـــائـــمـــة الأشـكـــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	الإستفادة من عمليات الحوكمة	16
(2-1)	تركيبة مؤشر I_V	18
(3-1)	منحنى القيمة	19
(4-1)	مصفوفة الربحية لـ Marakon Associates	20
(5-1)	نموذج التقييم لـ Fruhan-Mckinsey	20
(6-1)	MVA تساوي القيمة الحالية لقيمة EVA المتوقعة المستقبلية	26
(7-1)	القيمة النهائية للأصول في السنة N بالإعتماد على MVA	27
(8-1)	القيمة الإقتصادية المضافة EVA	33
(9-1)	شجرة القيمة الإقتصادية المضافة EVA	34
(10-1)	طريقة التوصل إلى NOPAT	36
(11-1)	التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال WACC	42
(1-2)	مكونات النظام	47
(2-2)	أنواع النظم	50
(3-2)	فعاليات النظام	58
(4-2)	إدخال البيانات و خروج المعلومات من نظام المعلومات	59
(5-2)	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	64
(6-2)	الوظائف التي يقوم بها نظام المعلومات المحاسبية	65
(7-2)	مكونات نظام المعلومات المحاسبية	66
(8-2)	مسار البيانات بين قسم المحاسبة اليدوية و قسم المحاسبة الآلي	76
(9-2)	سلسة القيمة	78
(1-3)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة صناعة الكوابل – فرع جنرال كابل - بسكرة	93
(2-3)	الهيكل التنظيمي لمديرية المالية و المحاسبة	95
(3-3)	منحنى الإنحدار الخطي نتيجة الإستغلال بالنسبة لرقم الأعمال	209
(4-3)	منحنى الإنحدار الخطي نتيجة الإستغلال بالنسبة للقيمة المضافة	110
(5-3)	شجرة القيمة الإقتصادية المضافة لسنة 2007	113
(6-3)	جرة القيمة الإقتصادية المضافة لسنة 2008	114
(7-3)	شجرة القيمة الإقتصادية المضافة لسنة 2009	113
(8-3)	منحنى تغير القيمة للمؤسسة لفترة 2007- 2009	115

قـائـمــة الـجــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	القيمة المتبادلة بين الأطراف ذات المصلحة و المؤسسة	11
(2-1)	أهم المؤسسات التي تبنت العمل بمؤشر EVA للفترة (1987-1997)	30
(1-2)	تصنيفات الأنظمة	51
(2-2)	أنواع المعلومات	53
(3-2)	الأهداف التفصيلية لنظام المعلومات المحاسبية	67
(4-2)	حساب NOPAT و CI بعد التعديلات	80
(1-3)	حساب صافي نتيجة التشغيل قبل الضريبة NOPAT	105
(2-3)	جانب الأصول من الميزانية المالية للفترة 2007- 2009	106
(3-3)	موارد الدورة(د ق أ) للفترة 2007-2009	107
(4-3)	إحتياجات رأس المال العامل للإستغلال للفترة 2007-2009	107
(5-3)	الأموال المستثمرة CI للفترة 2007-2009	107
(6-3)	نتيجة الإستغلال و رقم الأعمال للمؤسسات للفترة 2007-2009	109
(7-3)	نتيجة الإستغلال و القيمة المضافة للمؤسسات للفترة 2007-2009	109
(8-3)	شكل معادلات خط الإنحدار المحسوبة	110
(9-3)	حساب معامل المخاطرة B_c	110
(10-3)	حساب rf المعبر على قيمة عائد محفظة السوق R_m للمؤسسات للفترة 2007-2009	111
(11-3)	حساب تكلفة الأموال الخاصة R_c للمؤسسات للفترة 2007-2009	111
(12-3)	تكلفة الأموال المقترضة للفترة 2007-2009	112
(13-3)	التكلفة المتوسطة المرجحة للفترة 2007-2009	112
(14-3)	مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA للمؤسسة لفترة 2007-2009	113
(15-3)	المردودية الإقتصادية Re للمؤسسة لفترة 2007- 2009	115
(16-3)	حساب أثر الرافعة المالية و المردودية المالية للمؤسسة لفترة 2007 – 2009	116